المركز الديمقراطي العربي
برلين – المانيا

تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط
حالة المغرب نموذجا

تأليف:
د. يوسف كريم

2021

المركز الديمقراطي العربي
برلين – المانيا

تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط
حالة المغرب نموذجا

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

MIGRATION CHANGES IN THE MEDITERRANEAN REGION THE CASE OF MOROCCO IS A MODEL

By:
Youssef KARIM

VR . 3383 – 6492. B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة :المركز الديمقراطي العربي برلين -ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.

Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without

Prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

اسم الكتاب: تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط "حالة المغرب نموذجا"

إعداد: د. يوسف كريم

ضبط وتدقيق: د. عبد الله بونعاج

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6492. B

الطبعة الأولى

مارس 2021 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط
حالة المغرب نموذجا
Migration changes in the Mediterranean Region
The case of Morocco is a model

تأليف:

د. يـوسـف كريـم
مختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية
-الكلية المتعددة التخصصات تازة-
- جامعة فاس المغرب-

مقدمة:

جعلت الجغرافيا السياسية من حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة مهمة في حسابات الاستراتيجية والعلاقات الدولية. فباعتباره نقطة تقاطع استراتيجي بين الشمال والجنوب والشرق والغرب وبين ثلاث قارات، ظل الحوض المتوسطي محط أطماع استعمارية توسعية، ولم يكن بمنأى عن التطورات الجيواستراتيجية المتسارعة، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وتغير ملامح النظام الدولي. فقد تسببت نهاية الحرب الباردة والتحولات التي أعقبتها في إدخال العالم في حالة "فوضى معممة"، ترتب عنها حصول قناعة مفادها أن التهديدات الأمنية الراهنة أصبحت أكثر اتساعا وانتشارا وفتكا، حيث التهديد أقل وطنية في تعريفه وأكثر عالمية في مداه، بشكل دفع حسب "بريجنسكي"(Brzeziński) إلى الحديث عن نهاية عصر "الأمن المطلق"، فلم يعد بمقدور أي دولة مهما بلغت قوتها أن تحمي نفسها من التهديدات الأمنية الراهنة"[1]،والتي أصبحت تعرض أمن الإنسانية كافة للخطر علاوة على أمن الدول[2].

اللافت للنظر أن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي شكلت مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية بين بلدان شمال المتوسط وبلدان جنوبه، فتحولت المنطقة إلى خط مواجهة التهديدات الجديدة القادمة من الجنوب، حيث تميزت المرحلة ببداية ظهور التناقضات بين الأهداف المعلنة في مختلف السياسات الأورو متوسطية والممارسة الواقعية، ولعل أبرز مظاهر هذا التناقض هو التركيز على حرية تنقل الخدمات والرساميل وإقصاء حرية تنقل الأشخاص بشكل مقنن. فبعدما كانت الهجرة تعبر عن حاجة اقتصادية واجتماعية لإعادة اعمار أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الهجرة من مصادر التهديد الجديدة التي طفت نتيجة تنامي الفوارق بين ضفتيه الشمالية والجنوبية[3]، وأصبحت تشكل بؤرة توتر ومصدر قلق وتهديد أمني جديد بالنسبة لدول الضفة الشمالية لحوض المتوسط ،مما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى تبني خطاب جديد يربط بين الهجرة والأمن تمثل في أداة الأمننة (Securization)،والتي يمكن اعتبارها الصورة الأكثر تطرفا لعملية التسييس. فهي كعملية تركز على الآليات والميكانيزمات التي يمكن استخدامها لإضفاء الطابع الأمني على قضية أو ظاهرة لم تكن أنطولوجيا تشكل تهديدا أمنيا سابقا. وعلى الرغم من أن أوربة (Europeanization) قضية الهجرة وإضفاء الطابع الأمني عليها كان بهدف إبعاد المهاجرين واللاجئين غير المرغوب فيهم، إلا أن تدفقات الهجرة لم

---

[1] - حسن الحاج علي أحمد،«حرب أفغانستان التحول من الجيوسياسي إلى الجيوثقافي» ،مجلة المستقبل العربي،عدد276،(فبراير 2002)،ص 13.

[2] - مصطفى بخوش،« التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط» . مجلة العالم الاستراتيجي،العدد3،(ماي 2008)،ص8

[3] - Elisabeth Mann Borghèse, « Développement durable et sécurité en méditerranée », La Méditerranée: Modernité plurielle (Paris: UNESCO, 2000), p. 299

تتوقف في الواقع[4]، بل أدى ذلك إلى نتائج عكسية تمثلت في ارتفاع أعداد المهاجرين وارتفعت معه الكلفة الانسانية من حيث عدد الضحايا من الغرقى والمفقودين على النحو الذي حول البحر الأبيض المتوسط إلى أكبر مقبرة للبشر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الموضوع أولا من الأهمية الخاصة التي تحظى بها دراسة ظاهرة الهجرة، ليس فقط من حيث الراهنية والحضور القوي والمكثف لموضوع الهجرة على مستوى الإعلام والعديد من المراكز البحثية الرسمية أو غير الرسمية ذات الارتباط بالسوسيولوجيا، أو التاريخ أو القانون أو العلاقات الدولية أو العلوم السياسية، وإنما، وهذا هو الأهم، بسبب الحمولات والدلالات التي يحملها إلى جانب القدرة على التغيير التي أصبح يتميز بها، والتي جعلته يحظى بمتابعة حثيثة من قبل الدول والحكومات، ويشكل محور العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف.

وتأتي أهمية الموضوع ثانيا، في كونه يتناول هذه الظاهرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي بات يشكل اليوم سلسلة من الرهانات المصيرية بالنسبة لمستقبل أوربا، لأنه إذا كان صحيحا أنه يمثل خط التقاء بين ضفتيه، ومكانا لانتقال وتبادل كثيف، فإنه يشكل أيضا كما يشير إلى ذلك محمد أركون . مجالا للتمايز بين الهويات والثقافات، وفضاء للرفض الموروث، وللحروب القاتلة، والرغبات المدمرة . فهو (أي المتوسط)، إن كان يجمع بين ضفتين تشكلان تجمعا بشريا واقتصاديا ضخما يمكنها من أن تصبح منطقة استقرار ورفاه لشعوب المنطقة، غير أن التهديدات الأمنية الجديدة في تصورات الفاعلين بالمنطقة يعقد التوصل إلى هذا الهدف.

أهمية البحث ثالثا، أنه يحاول أن يرصد التحول البنيوي الذي عرفته وتعرفه الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث سنرصد هذا التحول على مستويين: الأول هو التحول الذي عرفته الهجرة في الاستراتيجية الأوربية ومحاولة إبعادها عن إطارها الاجتماعي والاقتصادي، وربطها بمشاريع ذات أبعاد أمنية صرفة والعمل على معالجتها في إطار القضايا الأمنية التي باتت الهاجس الأكبر الذي يشغل دول المنطقة، والثاني هو التحول الذي أنتج وضعا جديدا تمثل في أن عددا متزايدا من البلدان المتوسطية أصبحت تعد اليوم، بغض النظر عن مستوى تنميتها، دول هجرة ودول استقبال وعبور، كما هو الحال بالنسبة للمغرب الذي أصبح بدوره أرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين.

[4] - سعيد الصديقي،« تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والاسبانية » ، مجلة رؤى استراتيجية، (مركز الامارات العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد الاول،العدد03،السنة 2013)،ص95-99.

أسئلة الدراسة:

ما هو واقع التحولات البنيوية التي عرفتها الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟ وكيف أثرت التغيرات التي طرأت على سياقات البيئة الدولية في التعاطي مع الهجرة وانتقالها من معطى اقتصادي واجتماعي، إلى العمل على معالجتها في إطار القضايا الأمنية التي باتت الهاجس الأكبر الذي يشغل دول المنطقة؟ ما طبيعة التهديد الأمني الذي تمثله الهجرة على الاتحاد الأوروبي؟ هل تمثل الهجرة بالنسبة لبلدان شمال المتوسط تهديدا أمنيا على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أم تحديا إنسانيا بالنظر لارتفاع أعداد الضحايا في صفوف المهاجرين؟ ما تداعيات تنامي التهديدات الأمنية على الدول الأوروبية، وخاصة الإرهابية منها، وتوظيف اليمين المتطرف لتداعياتها وربطها بالهجرة واللجوء؟ وما مدى تأثير تفاقم الخطابات المعادية للمهاجرين، وتجاوزها عتبة الحملات الإعلامية والدعاية السياسة إلى التوجه نحو الهيمنة الفعلية على المؤسسات المنتخبة؟ هل تنبع السياسات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط من وجود وعي من الضفتين بوجود مصادر تهديد مشتركة، أم أن محددات العلاقات الأورو متوسطية تسير في اتجاه واحد ينتصر للمنطق البراغماتي على حساب الاعتماد المتبادل والتعاون المشترك في ظل وجود علاقات أورو مغاربية مستقطبة؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مؤداها أن التحولات الهامة التي عرفتها الهجرة بحوض البحر الأبيض المتوسط والتي أثرت على مميزاتها وخصائصها، وأحدثت تغيرات جذرية في أبعادها، وأسفرت عن إشكاليات جديدة في مختلف المجالات، لم تكن لتحصل لولا التحولات الدولية التي طالت منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تجاوز النقاش الاهتمامات التقليدية القائمة على متغيرات القوة، المصلحة والصراع كما نظرت لها المدرسة الواقعية، ليشمل قضايا أوسع حول طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد. وبالتالي، فإن تحول طبيعة وبنية التهديدات ضد أمن الدول وأمن المجتمعات والأفراد، ساهم في بناء المقاربة الأمنية الأوروبية لمواجهة التهديدات والمخاطر الجديدة في المتوسط، وخاصة القادمة من الضفة الجنوبية. بمعنى آخر، فالتحول البنيوي للهجرة في الاستراتيجية الأوروبية، من كونها حلا لمشكلة نقص اليد العاملة وتراجع النمو الديمغرافي، إلى كونها مشكلة تتسبب في حالة من الفوضى واللأمن في المجتمعات الأوروبية، هو تحول لا يمكن فصله عن التحولات الموضوعية لمفهوم الأمن والتي أفرزتها البيئة الدولية المعاصرة.

وبسبب سياسة تشديد المراقبة على الحدود، و تغليب المقاربات الأمنية والزجرية على حساب الجوانب الإنسانية. فقد ترتب عن ذلك أن عددا متزايدا من البلدان أصبحت تعد اليوم، بغض النظر عن مستوى تنميتها، دول هجرة ودول استقبال وعبور. كما تعبر هذه المعطيات عن ظهور أنظمة هجرة إقليمية وشبه إقليمية معقدة وشبكات عبر وطنية للمهاجرين وشبكات متطورة متخصصة في الاتجار في الأشخاص.

تبدو الهجرة إذن على هذا النحو ظاهرة كلية ومركّبة، وهو أمر يدفع الباحثين على اختلاف اختصاصاتهم إلى تنويع زوايا النّظر وتوسّل مقاربات وأدوات بحث مختلفة خاصة في ظل التحولات البنيوية التي أشرنا اليها سابقا.

منهجية الدراسة:

من أجل تقديم تفسيرات أعمق، وفهم الأسباب الحقيقية لهذه التحولات البنيوية وإدراك تمفصلاتها، والبحث في الأسباب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، فقد تم تقسيم الدراسة إلى خمس مباحث أساسية، حيث خصصنا (المبحث الأول) للحديث عن تحولات ما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على أمن المتوسط، هذا الأمن الذي تغيرت مضامينه من المفهوم التقليدي إلى الأمن بمفهومه الموسع، جعل المقاربة الجديدة لقضايا الأمن الأوروبي ترتكز على ضرورة تحديد طبيعة التهديدات والأخطار عبر الوطنية القادمة من الضفة الجنوبية، وأصبحت الهجرة من أهم القضايا الأمنية التي تهدد استقرار وأمن الدول الأوروبية (المبحث الثاني)، وتدفعها إلى تبني استراتيجيات ومبادرات أمنية شاملة وموسعة من اجل احتوائها ومحاصرتها، وذلك في إطار علاقات جنوب-شمال(المبحث الثالث). وفي ظل المتغيرات الأمنية المعاصرة التي حولت الهجرة من ظاهرة إنسانية اجتماعية، إلى ظاهرة تنقل الدمار والخوف، تضررت القيمة الحضارية والثقافية للبحر الأبيض المتوسط،، و قد تحول الى ما يشبه المقبرة المائية العائمة، بعد إصرار الدول عبر العديد من الإجراءات و التشريعات على حصره في مجال تعبره السلع والخدمات فقط(المبحث الرابع).

كل هذه التحولات و المستجدات الدولية الراهنة، والوقائع الجديدة التي عرفتها الهجرة في منطقة المتوسط جعلت المغرب ينتقل في تدبيره للهجرة، من مقاربة أمنية تشكل جزءا من الاستراتيجية الأوروبية ،إلى مقاربة جديدة تحمي حقوق المهاجرين وتؤسس لتضامن فعال مع القارة الإفريقية(المبحث الخامس).

المبحث الأول: تحولات ما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على أمن المتوسط

لم تكن نهاية الحرب الباردة مجرد إعلان عن نهاية مرحلة تاريخية، بل شكلت محطة فارقة في العلاقات الدولية، تنظيرا وممارسة، حيث وضعت المتغيرات الجيوسياسية التي أعقبت سقوط جدار برلين، وتفكك الكتلة الشرقية وانهيار الاتحاد السوفياتي حدا لنظام "يالطا"(Yalta)،وزرعت بذور الاضطراب على الوضع الاستراتيجي في أوروبا، الأمر الذي خلق إحساسا بأن العالم بعد نظام الثنائية القطبية أصبح أكثر غموضا، وأكثر خطورة وكذلك أقل عقلانية[5]،ومن جهة اخرى أحدثت نهاية الحرب الباردة انقلابا في مجمل الأفكار والتصورات التي كانت سائدة في تلك الفترة، إذ عرفت الدراسات في حقل العلاقات الدولية تحولات وتطورات أدت إلى بروز أفكار جديدة حاولت تقديم تفسيرات موضوعية لاستيعاب مميزات وخصائص الظاهرة الدولية ،كما اعتبرت تلك الفترة منعرجا حاسما أدى إلى بروز تهديدات جديدة لم تكن معروفة بالجدة التي هي عليها اليوم.

في ظل هذه التطورات الجوهرية التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، ازداد اهتمام الفكر السياسي بأهمية البحر الأبيض المتوسط باعتباره المجال الطبيعي والمباشر للنشاط الأوروبي، ومجالا جيو- استراتيجيا يمثل مدخلا لأوروبا إلى الأقاليم النامية في القارة الإفريقية والأسيوية. وتحول حوض البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية إلى مسرح يصور تعقيدات الوضع الدولي ويجسد تناقضاته وتوتراته ولا توازناته وتشعب مشاكله[6]، وهذا ما ضاعف من حجم التحديات التي واجهت الدول الأورو-متوسطية في ظل النظام الدولي الجديد وما أفرزته متغيراته من فرص ومخاطر و تهديدات أصبحت تتجاوز حدود الدولة القومية وتفرز نتائج وتأثيرات أمنية ذات بعد عالمي.

إن الوضع الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة جعل التهديدات الأمنية متعددة الاتجاهات، وغالبا ما يصعب توقعها. كما أنها تختلف من حيث الشكل والمضمون عن تلك التي سادت أثناء الصراع القطبي. وبسبب هذا التحول في مضمون الأمن والذي ارتبط أساسا بتحول طبيعة ومدركات التهديد، والتي أخذت طابع العالمية وكونها عابرة للحدود والقارات، فقد أصبح ضروريا إعادة النظر في المقاربات الأمنية التي كانت سائدة خلال فترة الصراع بين قطبي الزعامة العالمية آنذاك تماشيا مع الرهانات والتحديات الجديدة.

---

[5] - مصطفى بخوش،« حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة. دراسة في الرهانات والأهداف » ، (دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2006)،ص14.

[6] - ألفارودي فاسكنسيلوس (Alvaro de vasconcelos)، «العلاقات بين أوروبا والمغرب العربي، هل فك الارتباط أمر لا مفر منه؟ »، مجلة دراسات دولية، العدد 45، »السنة 1992، ص 28-29.

المطلب الأول: تحولات ما بعد الحرب الباردة- مقاربة نظرية-

لم يكن النظام السياسي الدولي الحالي الذي تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرشه وليد الصدفة، وإنما جاء بفعل تراكمات تاريخية على كافة الأصعدة، كلها ساهمت في زعزعة النظام الدولي السابق الذي كان يقوم على الثنائية القطبية ليخرج من صلبه نظام دولي جديد يحمل في طياته خصائص جديدة وملامح ما تزال ترتسم معالمها حتى يومنا هذا. ففي أعقاب انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة، سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى استثمار هذه الأوضاع والتحولات في إرساء علاقات دولية مبنية على توازنات ومفاهيم جديدة تنسجم ومصالحها(الفقرة الأولى)، كما برزت مقولات سياسية و"أكاديمية" تفسر هذه المتغيرات وتتنبأ بطبيعة الصراعات العالمية المرتقبة؛ من قبيل مقولة "نهاية التاريخ" لـ "فرانسيس فوكوياما" و "صدام الحضارات" لـ "صامويل هنتنغتون" التي اختزلت الصراعات المقبلة في الجوانب الدينية والثقافية(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التحولات الهيكلية للنظام الدولي

مثلما ارتبط ظهور الحرب الباردة ببروز الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية كنظام سياسي واجتماعي وكإيديولوجية منافسة، وكقوة دولية ذات قدرات عسكرية وتحالفات دولية جعلت منها إحدى القوتين العظميين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، كذلك ارتبط انهيار الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينات بانتهاء الحرب الباردة والعلاقات والمفاهيم التي حكمت ووجهت العلاقات الدولية على مدى الحقب الأربع الماضية.

وفي هذه الأجواء المفعمة بالترقب والانتظار خرج الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، ليبشر أن العالم يشهد نشوء " نظام دولي جديد، مبني على التعاون والإخاء واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة الأخطار المحدقة بالسلم والأمن الدوليين، وخال من الإرهاب"[7]، حيث بلغت الولايات المتحدة الأمريكية قمما في السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية لطالما كانت غير قابلة للتخيل، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تطمح وحدها إلى تحديد قواعد الحياة الدولية من خلال تبوئها مركز قيادة النظام الدولي الجديد أحادي القطبية[8].

---

[7] - باتريك هرمان وآخرون ،النظام العالمي الجديد، القانون الدولي وسياسة المكيالين، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى1995)،ص31-32.

[8] - يعرف "جي جون أيكنبري"(G. John Ikenberry) نظام الأحادية القطبية على أنه ذلك النظام الذي "يحتوي دولة واحدة تضعها قدراتها الإجمالية، على نحو لا لبس فيه، في فئة مستقلة بذاتها، مقارنة بالدول الأخرى. أنظر :

G. John Ikenberry, Micheal Mastanduno and William C. Wohlforth, « Unipolarity, State Behavior, and Systemic Consequences, » World Politics 61, No. 1 (January 2009), 5.

لكن مسار الاحداث الدولية أثبت أن النظام الذي بشر به الرئيس الأمريكي أعضاء المجتمع الدولي وشعوب العالم، لم يكن سوى ذلك الشعار الذي ارتأته رائدة هذا النظام وسيلة لخدمة مصالحها وتأبيد زعامتها. فقد فرضت الإمبراطورية الأمريكية بوصفها القوة العظمى المفرطة في قوتها وجبروتها أينما كانت في العالم تجارتها ومصالحها و قانونها الإمبراطوري، الذي يعني في جملة ما يعني، أن للولايات المتحدة الحق في أن تتصرف بطريقة أحادية الجانب في تعاملها مع مختلف الأزمات الإقليمية والدولية، وهي تفرض على الجميع تفسيرها الخاص للقانون الدولي، وتوظف الميثاق الدولي لصالح سياستها الخارجية في التوسع العسكري وبسط الهيمنة والنفوذ وخلق الذرائع للتدخل في شؤون الدول الداخلية، تارة باسم الديمقراطية، وتارة بذريعة حماية الإنسانية، وتارة اخرى باسم محاربة التطرف والارهاب، وأضحت الأمم المتحدة آلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية التعسفية بدل تحقيق السلم والأمن الدوليين، وبذلك تنامت المنازعات والحروب ومختلف أوجه الاستخفاف بقواعد ومبادئ المشروعية الدولية ومصالح الشعوب و الجماعة الدولية، وهو ما خلف حالة من الاستياء والتذمر في أوساط المجتمع الدولي الذي فرضت فيه أمريكا الصمت ترهيبا وترغيبا[9].

بسطت الولايات المتحدة سيطرتها في خمسة مجالات تقليدية للقوة سياسيا، اقتصاديا، عسكريا، تكنولوجيا، ثقافيا، وبذلك أصبح النموذج الأمريكي هو النموذج الأصلي الأول للدولة العالمية، فهي تمتلك القدرة على قيادة طبقة حديثة من الإمبراطورية العالمية، إمبراطورية تلقائية يخضع أعضائها لسلطتها طواعية[10].

ويرتبط نظام الأولويات في النظام الدولي الحالي بالتصور الامريكي للخطر، أو بالأحرى بذلك التصور لأولويات الخطر الذي يهدد الأمن الأمريكي والأمن الدولي. وقد أعطت أحداث 11 سبتمبر2001 للولايات المتحدة الأمريكية المبررات الأخلاقية والقانونية لتعيد صياغة النظام الدولي وفق ذلك التصور، والذي تم تنفيذه من خلال العمل العسكري للإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان، ونظام الرئيس صدام حسين في العراق، وفرض الاحتلال على هاتين الدولتين، وممارسة أشكال من العمل العسكري المحدود في دول أخرى، والتهديد باستخدام القوة لتغيير الأنظمة التي لا تتفق مع السياسات الأمريكية.

و رغم الاستئثار الأمريكي بالشأن الدولي لأكثر من عقدين، على الواجهات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، ما زالت هناك الكثير من الأسئلة المطروحة بصدد واقع ومستقبل النظام الدولي الراهن، ومواقف القوى الدولية الكبرى منه.

---

[9] - ادريس لكريني، "التداعيات الكبرى لأحداث 11 سبتمبر2001"، (المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، الطبعة الاولى 2005)،ص7.

[10] - إينيا سيورا مونيه، ترجمة خليل ألفت، حروب القرن الحادي والعشرين، (مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006م)، ص9.

الفقرة الثانية: تغيرات قيمية ورؤى تفسيرية

لم يكن غريبا القول بأن التحولات والمتغيرات التي لحقت بالوضع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة في تشرين الثاني / نوفمبر 1989 التي توافقت مع انهيار جدار برلين، إنما توازي، وقد تفوق في تأثيراتها أحداثا تاريخية ضخمة مثل الحرب النابولونية، والحربين العالميتين الأولى والثانية، وكان من الطبيعي أن تدفع هذه الأحداث والتغيرات المهمة الحاصلة في الوسط الدولي المهتمين والباحثين في مجال العلاقات الدولية إلى تكثيف جهودهم البحثية لاستنباط أطر مفاهيمية جديدة تبحث وتتأمل في معاني ودلالات هذا التطور على المستوى الفلسفي والتاريخي وتحاول تفسير تلك التغيرات وتعللها.

خلال الحرب الباردة، عرف العالم صراعا أيديولوجيا طاحنا بين الشرق الاشتراكي والغرب الليبرالي، فقد شكلت الأيديولوجيا الاشتراكية على مختلف تنويعاتها ضربا من ضروب الخلاص البشري من الاستغلال الإنساني، بأشكاله المتعددة، الذي تقوده الرأسمالية، وفقا لمنظومة الدول الاشتراكية، وفي مقدمتهم الاتحاد السوفييتي، في الوقت الذي طرحت الليبرالية شكلا خلاصيا آخر، يقوم على حرية الأسواق والأفراد والأفكار، بعيدا عن احتكار الدولة لقيادة الاقتصاد والمجتمع.

كانت الإيديولوجيا على مدى أكثر من نصف قرن عاملا محركا أساسيا في تفاعلات النظام الدولي، وهي مبنية على فكرة أن الخلاف مع الآخر ينبثق من الاختلاف معه في تقييم الأمور العامة، فلا يهم المنشأ او الدين أو العرق، بقدر ما يهم التوافق في الاتجاهات والآراء والأفكار، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي برزت التمايزات القائمة على المنشأ وعلى الانتماء والثقافة والدين، من خلال تعدد النزعات العرقية وبروز التعصب "الحضاري". فبعد تراجع المفهوم التقليدي للقوة التي لعبت دو را رئيسيا في تحديد علاقات الأمم، انتقل الاهتمام والتركيز إلى العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، بفعل بروز نزاعات ذات أبعاد دينية وثقافية واجتماعية، وانعكس هذا الاهتمام في العديد من الدراسات والنظريات، وعلى رأسها تلك المتعلقة بالصراع الدولي[11].

ومن أبرز هذه الأطروحات والنظريات التي حاولت رسم المعادلة الصراعية في النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة وسقوط المعسكر الاشتراكي، أطروحة "فرانسيس فوكو ياما"(Francis Fukuyama)[12]. حيث اعتبر فوكوياما أن التاريخ البشري قد انتهى الى انتصار كاسح للنموذج الديمقراطي الليبرالي الرأسمالي الغربي الذي تتزعمه أميركا، وذلك بعد انكسار

[11] - فوزري نورالدين،« تحليل الصراعات الدولية المعاصرة » ، مجلة العلوم الإنسانية،(نونبر2014)،ص177.

[12] - ريوشهيرو فرانسيس فوكوياما (ولد 27 أكتوبر 1952) هو عالم وفيلسوف واقتصادي سياسي، مؤلف، وأستاذ جامعي أميركي، تتمحور أطروحاته ومؤلفاته حول قضايا التنمية والسياسة الدولية. صدر كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" عام 1992 وأثار ضجة كبيرة، وكان سببا لاستحقاق شهرة فوكوياما.

وهزيمة النموذج الاشتراكي . الماركسي الذي حاول الاتحاد السوفيتي الترويج لأيديولوجيته في العالم وتحدى به النموذج الرأسمالي الغربي. واعتبر فوكوياما أن هذا النموذج الغربي لا بد أن يسود العالم كله باعتباره الخيار الأخير والنهائي للأيديولوجيات والنماذج الصالحة لتقدم البشرية.

أما "صامويل هنتنغتون" (Samuel P. Huntington)[13] في نظريته حول "صدام الحضارات"، فينطلق من فرضية رئيسية مفادها أن المصدر الأساسي للنزاعات في العالم لم يعد يتحدد بالعوامل الاقتصادية أو الايديولوجية، وإنما بالمعايير الثقافية. بمعنى آخر أن الدين والثقافة والإثنية هي العوامل المحددة لأي تكتل في أي حرب أو تعاون في المستقبل. وقد أعادت تفجيرات 11سبتمبر2001،وماتلاها من توجيه الاتهام لعناصر عربية واسلامية بالضلوع فيها، نظرية "هنتنغتون" المرتبطة بصدام الحضارات بقوة إلى الواجهة، حيث تداولها العديد من الدارسين والإعلاميين والسياسيين، واعتبرها البعض منهم نظرية توقعية وصائبة، وشكلت هذه الاحداث مناسبة أيضا للكثير منهم لوصم الاسلام والمسلمين بأقبح الأوصاف، والتأكيد على الربط الميكانيكي بين الإسلام والإرهاب.

والواضح أن نظرية " هنتنغتون" تنم عن خلفيات سياسية، وتحمل في طياتها خلفيات عدائية للثقافات والحضارات الأخرى، ذلك أنها تنحو إلى التعبئة والتصعيد وشحن العداء تجاه مختلف الحضارات الكبرى في العالم. ولعل هذا ما يدفعنا إلى القول بأن هذه "النظرية" كتلك التي جاء بها " فوكوياما" حول "نهاية التاريخ" تندرج ضمن سياق توفير المرجعية الفكرية وإعداد الأرضية المناسبة للغرب وللولايات المتحدة تحديدا لتعزيز هيمنتها على العالم، وذلك من خلال تحديد أعداء جدد، والتهويل من مخاطر وتحديات جديدة خاصة بعد الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه غياب الاتحاد السوفياتي عن الساحة الدولية.

لقد أسقطت نهاية الحرب الباردة معادلة المواجهة شرق-غرب، وحلت محلها معادلة جديدة وهي مواجهة شمال-جنوب. وتعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق التي تأثرت بهذه التحولات. لذلك بدأ الاهتمام بدراسة وتحليل العلاقات بين ضفتي المتوسط، وتزايد الإدراك الأوروبي بأهمية إدارة الأزمات في المنطقة الجنوبية ومحاولة حلها سلميا لضمان استقرار الأنظمة السياسية كأولوية تطرحها الإقليمية الجديدة ثم التركيز على فكرة الأمن التي قامت عليها الإقليمية الكلاسيكية، حيث تم تبني وجهة نظر أكثر جذرية، تشير إلى أن الأمن يجب أن ينظر إليه بطريقة تضم مختلف

[13] - صامويل فيليبس هنتنجتون، (18 أبريل 1927 - 24 ديسمبر 2008)، هو عالم وسياسي أميركي، وبروفسور في جامعة هارفارد لـ 58 عاماً، ومفكر محافظ. عمل في عدة مجالات فرعية منبثقة من العلوم السياسية والأعمال، تصفه جامعة هارفارد بمعلم جيل من العلماء في مجالات متباينة على نطاق واسع، وأحد أكثر علماء السياسة تأثيرا في النصف الثاني من القرن العشرين.

مستويات العلاقات الدولية انطلاقا من الفرد وصولا إلى النظام الدولي، نتيجة لاعتبار أن أمن الدول لم يعد كفيلا بتحقيق أمن الأفراد، بل في الكثير من الأحيان تكون الدولة في ذاتها مهدد أساسي ورئيسي لأمن مواطنيها.

المطلب الثاني: التحولات الأنطولوجية في مفهوم الأمن: مقاربة نظرية

لم تتآكل أهمية منطقة حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، بل ازداد الاهتمام بها، وتزايدت حدة التنافس حولها، وأصبحت تشكل أحد المجالات الجيو- استراتيجية الاكثر حساسية في العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، والتي ظلت ولاتزال تؤكد على أهمية العلاقات بين بلدان الضفتين بحكم الجوار الجغرافي وكثافة التفاعلات وتعقدها. وبعد تصدع القطب السوفيتي، تحول الاهتمام إلى الجنوب بكل ما يحمله من دلالات وخصائص، وما ينطوي عليه من مخاطر وتهديدات أصبحت تشكل قاعدة لبناء "إقليم أمني معرفي (cognitive security region)" في الجهة المتوسطية.ويمكن تفسير هذ المصطلح كنتاج لتغير البراديغم السائد في فترة الحرب الباردة والقائم على المفهوم الكلاسيكي للأمن، إلى براديغم جديد للأمن بمفهومه الواسع، وبالتالي لمختلف التهديدات الجديدة التي أفرزتها البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

يمكن القول إن الأحداث الدولية الكبرى التي شهدها العالم على امتداد التاريخ البشري الحديث والمعاصر قد شكلت محطات حاسمة في التأريخ لمراحل عديدة من تطور العلاقات الدولية، كما هو الشأن بالنسبة للحربين العالمتين الأولى والثانية، وسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك بالنظر إلى آثارها الكبرى في إعادة ترتيب الأوضاع في الساحة الدولية. فإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد شكلت مرحلة مهمة في إعادة صياغة الواقع الدولي عبر بناء نظام يسمح بالمحافظة على مصالح الدول المتضررة من هذه الحرب، فإن متغيرات الحرب الباردة فرضت ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالقضايا الأمنية في العلاقات الدولية، خاصة وأن مفهوم الأمن ما انفك يتطور أفقيا وعموديا استجابة لتحولات عالم ما بعد الثنائية القطبية. فمع تعدد الفاعلين وتشابك العلاقات وتسارع الاحداث وبروز تهديدات جديدة، أضحى من الصعب على الدولة كفاعل أساسي التعامل معها بصيغة منفردة، وهو ما فتح المجال أمام التفكير والبحث عن الصيغ المناسبة لمواجهة مثل هذه التحديات والتهديدات. وقد تعددت مبادرات الدراسات الأمنية الرامية إلى توسيع وتعميق المفهوم التقليدي للأمن من خلال سعيها لإعادة صياغته أو مفهمته، بما يحدث توافقا مع طبيعة التهديدات الجديدة التي أفرزتها البيئة الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة[14]. ومن هذا المنطلق، تعتبر مرحلة نهاية الحرب الباردة بمثابة نقطة تحول في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية على اعتبار ظهور مقاربات نظرية جديدة

[14] - عامر مصباح، "نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية"، (دار الكتاب الحديث، الجزائر،2011)، ص 12.

مفسرة للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة عبر طرح تصور جديد للأمن يعكس تنامي النزعة ما بعد الوضعية في نظرية العلاقات الدولية فيما عرف بالاتجاه التأملي Reflexif Trend ، في ظل أكبر عملية هدم معرفي لمنطلقات التيار العقلاني الابستمولوجية والأنطولوجية[15].

الفقرة الأولى: الأمن من المنظور التقليدي

لم تخرج معظم التعريفات التي طرحت حول موضوع الأمن بمفهومه التقليدي عن إطار المقولات الأساسية للنظرية الواقعية من خلال التركيز على الدولة كفاعل أساسي ومهم في العلاقات الدولية، ودوافعها للحصول على القوة العسكرية، وتأمين سلامتها من أخطار داخلية أو خارجية قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[16].

يستقي الواقعيون مرجعيتهم الفلسفية من آراء الفيلسوف والمؤرخ الإغريقي"ثيوسديدس"(Theosededs) حول الحرب البلوبونزية بين أثينا واسبارطا (The Peleponnesian War)،إضافة إلى آراء "هوبز"(Hobbes) حول فكرة اللوفياتن(Léviathan)،وحالة الطبيعة الفوضوية، ومن "نيكولا ميكيافيللي"(Machiavelli) حول مبدأ الفصل بين السياسة والأخلاق في كتابه الأمير، بحيث أصبحت تقاليد الواقعية وتراثها المنطلق المركزي في النظرية والتطبيق للإسهامات الغربية في مجال العلاقات الدولية. لكن بروز التيار الواقعي كمدرسة فكرية في مجال السياسة الدولية، يرتبط بنهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك منذ تغلبها على أطروحات النظرية المثالية في بدايات القرن العشرين[17]،حيث اكتسبت الواقعية قدرة تفسيرية وقوة تأثيرية كبيرة داخل الأوساط الاكاديمية، إذ فرض هذا البراديغم نفسه بقوة خلال فترة الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة، والذي اكتسى بعدا ماديا عسكريا. ويعتبر "هانز موركانتو"(Hans Morgenthau) و كينث والتز(Kenneth Waltez) من أهم رواد الفكر الواقعي المعاصر، وإن كانت لهم تصورات مختلفة إلا أنهم يشتركون في المسلمات المركزية[18]،كما ستتطور هذه النظرية على يد

---

[15] - قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،(مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى 2018)،ص 9.

[16] - سليمان عبد الله الحربي،« مفهوم الأمن: مستوياته وتهديداته»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19 (منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، صيف 2008)، ص150

[17] - أنور محمد فرج، "النظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،السليمانية،العراق،2007)،ص 472.

[18] - Colin Hay, « political analysis :A Critical Introduction », (Hampshire palgrave,2002),p.19.

منظرين معاصرين آخرين أبرزهم "هنري كسنجر"(Henry Kissinger) الذي جسد نظرية الواقعية في الفكر السياسي الأمريكي على الصعيد الخارجي.

يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني (National Security)، يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة أي حمايتها من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية. ولأن هاجسها الأساسي هو البقاء وتحقيق مصلحتها الخاصة في نظام دولي يتميز بالفوضى(Anarchy)، فإن ذلك يستلزم من كل دولة تملك القوة وتحسين وضعيتها وتطوير قدرات أكبر من قدرات المنافسين الذين يهددونها[19]. لهذا تسعى الدول إلى الرفع من مواردها إلى أقصى الدرجات، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ويصبح الاستقرار الدولي رهينا بتوازن القوى. فاللجوء للقوة ليس مسألة اختيار بل ضرورة تفرضها مقتضيات الحياة في هذا العالم والمحافظة على الكيان ذاته[20]. من هنا، فقد ارتبط مفهوم الأمن الوطني عند الواقعيين بعسكرة الدول للحفاظ على سيادتها وضمان حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح، حيث يقول "كينيث والتز"(Kenneth waltz) إن" الأمن هو الهدف الأول للدولة والذي يشجعه النظام الدولي الذي يتسم بالفوضوية، لأنه بضمان بقائها، تبحث عن تحقيق أهداف مثل الاستقرار، المصلحة والقوة"[21]. وإن كان في كثير من الأحيان نتحدث عن أمن المواطنين، إلا أنه لا يمكن الحديث عن أمنهم بمعزل عن أمن الدولة، فلا وجود لأمن المواطنين في إطار تهديد ولااستقرار الدولة، إذ لابد من وجود سلطة تنظم شؤون المجتمع وتضمن أمن المواطنين وأمن ممتلكاتهم.

إن تداعيات نهاية الحرب الباردة وما نتج عنها من عجز التفسيرات التقليدية للواقع الأمني الدولي ترك المجال مفتوحا أمام تفسيرات جديدة قائمة على أساس أفكار نقدية لسابقتها، كما أن اصطدام النقاشات والجدال داخل التصور التقليدي للأمن في حد ذاته، جعل من الضروري إعادة النظر في مفهوم الأمن على أساس نقدي. فحاولت الواقعية أن تجدد نفسها انطلاقا من فرضياتها الأساسية، وقدمت تفسيرات جديدة بخصوص ظواهر الاقتصاد الدولي والتطورات التي شهدتها الدراسات الأمنية وغيرها، ورغم كل التحولات التي شهدها النظام الدولي، فإن الواقعية الجديدة ترفض إعادة صياغة مفهوم آخر للأمن خارج إطاره الضيق، والمرتبط بالقوة العسكرية وبقاء الدولة وسلامة سيادتها. غير أن التعقيدات المتزايدة للمشهد الدولي ساهمت في بلورة تحديات جديدة أدت إلى تشكيل مداخل إضافية سرعت في إيجاد مفهوم أوسع

---

[19] - عبد النور بن عنتر، « تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية » ، مجلة السياسة الدولية،العدد160،(أبريل 2005،)ص57.

[20] - يوسف محمود الصواني، "نظريات في العلاقات الدولية"، (منتدى المعارف، بيروت، 2013)، ص 78.

[21] - Kenneth Waltz, Theory of International Politics, New York, Mac-Graw-Hill,1979,P 127

للأمن يتناسب وحجم التحولات المتسارعة من جهة، ويستطيع التكيف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة ثانية.

الفقرة الثانية: الأمن من المنظور التوسعي

لم تعد المقاربات التقليدية كفيلة باستيعاب وتفسير مظاهر المستجدات الجديدة التي طرأت على البيئة الدولية، ولم يعد الصمود يحيط بمسلمة مرجعية الدولة كمحور لجميع التفاعلات في الظاهرة الأمنية، وتزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز الأشكال المادية للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي بين مفهوم الأمن والدولة، الأمر الذي ولد ضرورة تكييف البحث في مجال الدراسات الأمنية وتوسيعها بما يستجيب وواقع هذه التحولات، لاسيما بعد انتقال الانشغال والاهتمام إلى الوضع الذي كان يعيشه الأفراد والجماعات داخل عديد الدول، فشكلت بذلك هذه التوجهات الفكرية والنظرية أحد أكبر الاسهامات في هذا المجال. يعود إذن الدافع الرئيسي لإجراء المحاولات التوسعية للمفهوم التقليدي لبروز "تهديدات جديدة" في صور متعددة الجوانب والأبعاد، وتتجاوز النطاق الضيق لمفهوم الأمن، بحيث لا يقتصر على حماية أمن الدولة فقط بل يمتد ليشمل قضايا أعمق وأوسع فرضتها البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث التهديد "أقل وطنية" في تعريفه و"أكثر عالمية" في مداه.

ومما تجب الإشارة إليه أن تلك التهديدات التي تعرف حاليا بأنها تهديدات "جديدة" أو" غير تقليدية" للأمن، ليست جديدة بالضرورة، إذ إن بعضها يعكس ظواهر صاحبت وجود البشر منذ القدم. ولكن "الجديد" أنها صارت تعرف وتدرك كتهديد أمني، دون أن ينفي ذلك وجود تهديدات غير تقليدية حديثة تماما وغير مسبوقة. لكن المقصود هنا أن التحول المفاهيمي بين "التقليدي" و"غير التقليدي" يعكس تحولا على مستويين، تحول قيمي يتمثل في إعلاء مكانة الإنسان الفرد وقيمته مقابل المكانة التقليدية المهيمنة التي احتلتها كل من الدولة والأدوات العسكرية في تحقيق الغايات السياسية وضمان الأمن. وترتب عن هذا التحول القيمي في مكانة الفاعلين في الفضاء السياسي تحول آخر إدراكي يتعلق بتحديد ماهية التهديد الأمني، حيث صارت التهديدات التي تمس هؤلاء الفاعلين الجدد، والتي قد لا تتعلق بأمن الدولة أو تهدد وجودها بشكل مباشر، تعد تهديدات أمنية، حتى وإن اختلفت في طبيعتها ومصدرها. وتتجاوز تلك التهديدات الجديدة قدرة أي دولة منفردة على مواجهتها، الأمر الذي حد بشكل متزايد من مكانة الدولة، وعزز أهمية التكامل الدولي ودور التنظيمات الدولية كأدوات رئيسية في المعادلة الأمنية غير التقليدية[22].

[22] - مالك عوني، رهان الثورات، « تصاعد مشكلات الامن غير التقليدي في المنطقة العربية » ، مجلة السياسية الدولية، العدد 186،(أكتوبر 2011)،ص4.

يشير معنى التوسيع (Widening) إلى التحرك الأفقي انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى السياسية والاقتصادية والبيئية والمجتمعية، أما التعميق(Deepenig) فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن. وتعود البدايات الأولى لعملية التوسيع مع ظهور ما يعرف بالدراسات الأمنية النقدية الأوروبية التي طرحت تنقيحات ذات صيغة جديدة للفهم السائد للأمن في الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية، والتي تجسدت من خلال مجموعة من المدارس الفكرية التي ارتبطت بشكل مباشر بأماكن تأسيسها مثل أبريستويث (Aberystwyth) وباريس وكوبنهاغن، والتي تحدت على نطاق واسع الفرضيات الواقعية التقليدية. وفي هذا السياق تعتبر مدرسة كوبنهاغن"Copenhagen school" أول المساهمين في إعادة صياغة و مراجعة مفهوم الأمن وتعميقه وتوسيعه، وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين. ويعتبر العالم البريطاني باري بوزان(buzan barry) أحد رواد مدرسة كوبنهاغن، أن توسيع مفهوم الأمن ما هو إلا نتيجة حتمية لبروز تهديدات جديدة. وقد أوضح من خلال كتابه "الشعب، الدول والخوف (peaple ,states and fear) المنطق القطاعي للأمن، بحيث لا يجب أن ينحصر في بعد واحد وإنما لا بد من توسيعه ليشمل قطاعات وأطرافا أخرى، سياسية، اقتصادية، بيئية ومجتمعية[23]، ولا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل دقيق وكاف عن الظاهرة الأمنية، فكلها مرتبطة ببعضها البعض على نحو معقد لتكون شبكة من المعطيات التي تستدعي فك ارتباطاتها لفهم كل قطاع، وبالتالي معرفة الكيفية التي يؤثر بها كل قطاع على مجمل القطاعات الأخرى[24].

منذ التحولات الكبرى التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وما طرحته من متغيرات في البيئة الدولية والإقليمية، أصبح البعد الاستراتيجي للمتوسط أكثر نسبية من أي وقت مضى، ومن هنا أعادت دول الضفة الشمالية تشكيل نظرتها تجاه المتوسط، والضفة الجنوبية منه بشكل خاص. فلم يعد الأمن الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط يرتبط بالاستقرار الاقتصادي فحسب، بل أصبح مرتبطا بالاستقرار السياسي والاستقرار المجتمعي في كل الدول المتوسطية، وبالتالي فإن تعثر عمليات التنمية وانتشار البطالة والفقر، خاصة في الضفة الجنوبية للمتوسط، لا يؤدي فقط إلى بروز حالة عدم الاستقرار في هذه الدول(Failed States)، ولكنه يؤدي أيضا إلى بروز تهديدات أمنية في كامل الحوض المتوسطي، وهذا ما أدركته أوربا التي تؤكد على خطورة التهديدات اللامتماثلة (Asymmetricthreats) الجديدة، مثل الارهاب والتطرف والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية . فالتحديات الامنية في النظام العالمي الجديد وعصر العولمة

[23] - محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض،2011)،ص38.

[24] - Barry Buzan, « New patterns of global security in the twenty-frst century », International Affairs, Royal Institute of International Affairs 1944 ,Vol 67, N° :3, Jul 1991,PP.439-45

أخذت بعدا جديدا، ولذلك كان لابد من العمل المشترك لاحتواء هذه التهديدات وجعل الحوض المتوسطي منطقة حوار وتعاون وتبادل، وسلام وأمن واستقرار، ودمقراطية واحترام حقوق الانسان، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات والأديان، لهذا حدث تطور مهم في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحوض المتوسطي، وبدأ الحديث عن سياسة متوسطية لأوروبا(Politique méditerranéenne de l'Europe)،حيث شرعت الدول الاوروبية المتوسطية في استنبات مشاريع شاملة في كل الاتجاهات من أجل تأسيس كيان متوسطي موحد[25].

المطلب الثالث: الهجرة والأمن الأوروبي الجديد

تأخذ قضايا الأمن بين بلدان ضفتي البحر الأبيض المتوسط أهمية خاصة، وهذا ما أشار إليه مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوربي الذي اعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط يشكل العمق الاستراتيجي لأوروبا. فرغم التركيز الأوربي على الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلا أن القضايا الأمنية أصبحت تأتي في مقدمة أجندة كل سياسة أوروبية، خصوصا وأن الاتحاد الأوربي أصبح لديه مفهوم جديد للأمن في المنطقة المتوسطية. وفي هذا الإطار يشير الباحث "إدوارد مورتيمير(Edward Mortimer) "، إلى أنه "مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للاتحاد الأوربي وصارت ترتبط بموقع كل دولة. لقد كانت دول وسط وشمال القارة الأوربية تهدد أمن الاتحاد الأوربي بحكم تبعيتها سابقا للمعسكر الاشتراكي وبالتحاق دول وسط وشمال أوربا بالاتحاد، أصبح التهديد الأمني يأتي من دول جنوب البحر المتوسط"[26].(الفقرة الأولى). وإدراكا منها أن الحد من الهجرة أو التقليل من مخاطرها لن يكون فعالا ما لم يكن هناك تعاون بين الدول المصدرة والدول المستقبلة، عملت الأطراف الأوروبية على اعتماد مقاربات بديلة عبر استنبات مشاريع وسياسات متوسطية تطرح نظرة شمولية لمفهومي الأمن والاستقرار بمنطقة البحر الأبيض المتوسط تستند إلى الشراكة والحوار لا على الهيمنة والإملاء، وتعمل على تعزيز التعاون وتدعيم القواسم المشتركة لتحقيق أمل الجميع في أن يصبح البحر الأبيض المتوسط منطقة أمن واستقرار وازدهار مشترك(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الهجرة كتهديد للأمن الأوربي

إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد شكلت مرحلة مهمة في إعادة صياغة الواقع الدولي عبر بناء نظام يسمح بالمحافظة على مصالح الدول المتضررة من هذه الحرب، فإن متغيرات الحرب الباردة فرضت ضرورة إعادة النظر في الافتراضات

[25] - عبد المؤمن مجدوب، "طبيعة العلاقات الأور ومتوسطية: المفاهيم، الدلالات، المحددات"، مجلة تحولات، العدد الافتتاحي (يناير 2018)،ص131.

[26] - أورده مصطفى بخوش في: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف"، (دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص 121.

الأساسية المرتبطة بالقضايا الأمنية في العلاقات الدولية، خاصة وأن مفهوم الأمن ما انفك يتطور أفقيا وعموديا استجابة لتحولات عالم ما بعد الثنائية القطبية.

فمنذ تسعينات القرن الماضي لم يعد الإطار العام للأمن الأوروبي يميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا، لكن العوامل السوسيوسياسية تشكل اليوم توترات وأخطارا يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل، ويعتبر موضوع الهجرة في الممارسات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي، من أهم القضايا الأمنية التي أخذت فيها التشديدات تتنامى، وتشكل نظريا وعمليا بالنسبة للأوربيين تهديدا حقيقيا، وبدا أن الاختلاف بين ضفتي المتوسط والتفاوت الذي كان إلى حد ما محصورا في نطاق اقتصادي، بدأ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي يتخذ أبعادا أخرى لتشمل الأمن.

ففي إطار تصنيفه للتهديد، اعتبر المؤرخ الإيطالي "ماريو توريللي" (Mario Torelli)[27] أنه بجانب التهديد الشامل والكلي الذي شكله الاتحاد السوفياتي، هناك التهديد الجزئي الذي تعد الهجرة إلى جانب الإرهاب والإسلام أحد مكوناته[28]. أما وأن الاتحاد السوفياتي قد زال وزال معه الخطر الشيوعي بأبعاده الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبح ينظر إلى هذه العوامل على أنها ظواهر تؤثر بشكل كبير في القدرة الدفاعية الأوربية. فالمد المتنامي للهجرة، يعد سببا من أسباب الاضطراب الاجتماعي، ومسا بالهوية الوطنية وإخلالا بالتوازنات الداخلية، وكل هذا يؤدي في آخر المطاف إلى تهديد الأمن الوطني.

إن التهديدات التي يواجهها الاتحاد الأوربي أصبحت قادمة في نظره من دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالخطر في المنطقة ليس عسكريا حتى يواجه بإجراءات للدفاع والحماية، ولكنه مرتبط بالتنمية، لأن أمن الاتحاد الأوربي في المنطقة المتوسطية رهين بأمن دول جنوب المتوسط. و يجب الاستعداد للتعامل معه ومواجهته"[29]. ولعل أكبر خطر أمني يهدد بلدان الضفة الشمالية هو خطر الضغط الديمغرافي في دول الجنوب، نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية التدفقات الهجروية" عبر-الوطنية" من الجنوب نحو الشمال المتوسطي. فمعظم الدراسات الأمنية الحديثة في أوروبا أصبحت تؤكد على أن ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي التي تميز مجتمعات

---

[27] - ولد ماريو توريللي في 12 مايو 1937 في روما وتوفي في 15 سبتمبر 2020، اشتغل أستاذا في جامعة بيروجيا وهو عالم آثار إيطالي ومؤرخ للفن الإيطالي والثقافة الأتروية (la culture étrusque).

[28] – حسن زرفة، « البعد الأمني في العلاقات الأوربية المغربية » ، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق، مراكش 2000 – 2001)، ص: 101.

[29] - BICHARA KHADER ،«géopolitique de la proximités» édition l'harmattan 1994 ،p 54.

الجنوب تمثل مصدرا للأخطار المجتمعية، و مصدرا محتملا لعدم الاستقرار، خاصة أن التوزيع السكاني غير متوازن بين الضفتين[30]، ليس من حيث الكم فقط، ولكن كذلك من حيث النوع، فجنوب المتوسط سيكون أكثر شبابا، مقابل شمال أكثر شيخوخة[31]،.فالتوجه نحو الشيخوخة الذي أصبح يميز المجتمعات الأوروبية ،قاد الديموغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي" إلى التشاؤم، لأن أوروبا العجوز، حسب اعتقاده، ستكون يوما ما محل أطماع القوة البشرية الهائلة لمجتمعات جنوب المتوسط.

الجدول رقم1: تطور عدد سكان الضفة الشمالية التي تتجاوز أعمارهم 65 سنة فما فوق من مجموع السكان (بالنسبة المئوية)

السنة/الدولة	1960	1986	2000	2020	2040
فرنسا	11.6	13.2	15.2	19.5	23.1
إيطاليا	9.1	13.1	15.4	19.1	24.9
اسبانيا	-	12.8	14.6	17.9	23.3
الاتحاد الاوروبي	11.5	14.3	16.4	21.3	24.4

Source : Nadine Richez, L'espace social européen: enjeux théoriques et perspectives méditerranéennes, in Christian Reynaud et Abdelkader Sid Ahmed, L'avenir de l'espace méditerranéen, crédit mutuel méditerranéen, Editions Publisud, Paris, 1991, P 91.

إن التباين في البنية السكانية لمجتمعات الضفتين له انعكاسات على ارتفاع وانخفاض قوة العمل، وهذا ما يؤدي منطقيا إلى ارتفاع نسب البطالة في الجنوب وارتفاع الضغط الهجروي نحو الشمال. فالوضعية المتحركة داخل الدول المتوسطية الناتجة عن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية قد تؤدي إلى تزايد عدد المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوربي، لذلك ظل ملف الهجرة يشكل الشغل الشاغل لدول الاتحاد الأوربي، والخط الأحمر لكافة الدول الأوربية. وتعزز هذا الاقتناع إثر تفكيك دول المعسكر الشرقي في بداية التسعينات، والتي زودت دول الاتحاد الأوربي بالآلاف من اليد العاملة. لكن بلدان الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط (خاصة الدول المغاربية)، مازال معظم شبابها يعتقد أن الحلول المتعلقة بفرص العمل موجودة في أوربا، وهذا ما يفسر تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية رغم جهود دول الضفة الشمالية تحصين قلعتها بترسانة من الاتفاقيات والمعاهدات الجماعية[32].

[30] - courbage Youssef، démographie en rive sud de la méditerranée, annuaire de la méditerranée,p125

[31] - مصطفى بخوش، « حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف » ، مرجع سابق، ص 50

[32] - ماهر عبد مولاه، "التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية، آليات الردع والتحفيز"، مجلة المستقبل العربي، عدد 398(منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ، السنة 34، أبريل 2012)، ص 40.

الفقرة الثانية: السياسات الأوروبية في المتوسط

تبلورت المقاربة الأوروبية نحو الاهتمام بالمتوسط منذ انفلات القيادة العالمية من القوى الأوروبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وزاد إصرار الطرف الأوروبي على تعميق رؤيته البنائية لهذا الإقليم لدعم مكانته في ظل النظام الدولي الجديد، بعد نهاية الصراع الإيديولوجي وبروز دور المتغير القيمي في العلاقات الدولية، وانتقال التهديد من الشرق إلى الجنوب، حيث تطورت المقاربات والمشاريع الأوروبية من مجرد اهتمامات براغماتية إلى رؤية شمولية يتداخل البعد الإقتصادي والأمني والثقافي في بنائها. وما يلاحظ على هذه المشاريع والسياسات التي اعتمدتها المجموعة الأوروبية في الإقليم المتوسطي هو طابعها المرحلي واقترانها بتطورات البناء الأوروبي الوحدوي، حيث اعتمدت تنقيحات وإضافات موسعة، وتضمنت تحسينات لصيغها استجابة للتحديات التي خلقتها مختلف التحولات في الجنوب. فلم يبدأ المشروع المتوسطي من مؤتمر برشلونة 1995،بل هو امتداد لاجتماعات بدأت منذ السبعينات وتطورت في الثمانينات في إطار السياسة المتوسطية الشاملة(1972-1989) التي حلت محل الحوار العربي-الأوروبي (1973)[33]، ثم الدعوة إلى السياسة المتوسطية الجديدة (1989-1995)،وكذا مبادرة الأمن والتعاون في المتوسط(1991-1992)،ثم البدء في مرحلة جديدة انبثقت عن توصيات القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "إسن" الألمانية في ديسمبر 1994 التي وضعت نواة الشراكة الأوروبية-المتوسطية تبلورت من خلال إعلان برشلونة في نوفمبر 1995[34]،حيث تم التأكيد في خطاب الشراكة ،كما صاغته وثائق المؤتمر الأورومتوسطية عام 1995،على التلازم بين تأمين السلام والاستقرار والازدهار وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . بيد أن المفارقة، وهذا ما يفسر لماذا جاءت حصيلة الشراكة متواضعة قياسا للطموحات، هي أن مقدمات بناء المشروع لم تكن على درجة عالية من النضج والتكافؤ والتوازن، كما أن التساؤل عن مفهوم "الشراكة" من زاوية نقد التصورات التي أطرت سياسات البلدان الأوربية، يحدو بنا إلى إثارة نقطة على درجة بالغة الأهمية، يتعلق الأمر بالتصورات الأمنية التي قاربت من خلالها دول الاتحاد الأوربي قضية الهجرة، ونعتقد في هذا الخصوص أن تصورات أوربا لأمن حدودها وفضائها المشترك ساعدت كثيرا على تعطيل مشروع الشراكة وأفقدته مضامينه[35].

---

[33] -Nerjess Saidane , L'évolution des relations euro-arabes : Du dialogue à l'approche globale méditerranéenne, Mémoire préparé, sous la direction de Pierre Robert Baduel à l'IEP d'Aix en Provence de l'Université de Droit, d'Economie et Sciences politiques d'Aix Marseille 90/91, p3

[34] -محمد مطاوع، "أوروبا والمتوسط. من برشلونة إلى سياسة الجوار، "مجلة السياسة الدولية،عدد163(يناير2006)،ص ص38-45.

[35] - امحمد مالكي: "من الشراكة إلى الجوار، تأملات في بعض عناصر الإعاقة"، مجلة دراسات دولية، عدد 100،(سنة 2006)، ص 22-23.

في سنة 2003، ابتدع الاتحاد الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار (Politique Européenne du voisinage) كإطار لتفعيل وتقوية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة، ولقد نصت هذه السياسة الجديدة على تحقيق، الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و تحدث "رومانو برودي"(Romano Prodi) الذي يعتبر أحد مهندسي السياسة الأوروبية للجوار عن الأمن من خلال عبارات تعبر عن هدفها فقط، فهدف سياسة الجوار هو "...تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمنية التي تبناها الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2003 وهو المساهمة في إرساء الأمن واقتسام مزايا التوسع الذي عرفه الاتحاد في فاتح ماي 2004 من أجل تقوية الاستقرار والأمن والتنمية بالنسبة للجميع. فالنظر إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجرد اعتبارها "منطقة محيطية هي رؤية غير ثاقبة لأنها ستعجز عن ملامسة الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والتاريخية داخل المنطقة"[36].

بعد ذلك، جاء إطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بدعوة من الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي(Nicolas Sarkozy) في خطاب تولون(Toulon) في فبراير 2007 خلال حملته الإنتخابية، وكان الهدف من هذا المشروع هو صياغة ترتيبات جديدة لعلاقات اوروبا بمحيطها الجنوبي وإعادة هندسة الفضاء المتوسطي[37].كما أن هذا الاتحاد ليس اتحادا بالمعنى الحقيقي تحكمه دساتير وقوانين وأنظمة وعلاقات مؤسسية بالمعنى المتعارف عليها، فهو في أهدافه ومضامينه وطرق عمله وأدواته المالية والفنية لن يختلف كثيرا عن عملية برشلونة، وسياسة الجوار، بل هو امتداد لهما وتعميق لمنهجيتهما[38].

نظرا لتغيير مضامين الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة من الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني بمفهومه الما بعد حداثي، فإن التهديدات الجديدة التي يواجهها الاتحاد الاوروبي تبدو أكثر تعقيدا من سابقاتها نظرا لطبيعتها المتعددة الأشكال والمصادر لذلك أصبحت المقاربة الجديدة لقضايا الأمن الأوروبي تركز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد والأخطار القادمة من الجنوب ومواجهتها في إطار استراتيجيات ومبادرات أمنية شاملة وموسعة بحوض المتوسط بوصفه المجال الطبيعي والمباشر للنشاط الأوروبي. وعلى الرغم من وجود جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية في هذه المشاريع

---

[36] - رومانو برودي، "فضاء أورو متوسطي"، محاضرة ألقاها عند افتتاح أيام الملاحظة في دورتها 22 بولونيا بإيطاليا، 17 ماي 2003، تقرير الأورو ميد، عدد 57.

[37] - Robert Henry : La Méditerranée de Sarkozy, 20/21 février 2012, document présenté par l'auteur lors de son entretien avec Messaid Fatma suite à son passage à l'IREMAM au mois de Mars 2012.

[38] - محي الدين توق، "الاتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوربي"، مجلة الأردن للشؤون الدولية، عدد 3، مجلة 1،(صيف 2008)، ص 32.

والمبادرات، بدءا من حوار5+5 التي تم طرحها عام 1990 وعملية برشلونة سنة 1995، مرورا بسياسة الجوار الأوربي عام 2003، وبالاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008، لكن مضامين هذه السياسات مكنت الطرف الأوروبي من تكييف التحولات الإقليمية لصالحه، وتضمين مسار التعاون بين الضفتين رؤية استراتيجية ذات أبعاد قيمية تهدف إلى بناء إقليم متوسطي على مقاس القوة المعيارية الأوروبية[39]. كما أن مبادرات الاتحاد الأوروبي لا تحركها سوى الهموم الأمنية، فقد كان الهدف الرئيس لها هو خلق بيئة مناسبة اقتصاديا واجتماعيا في تلك الدول بما يقلل تدفقات الهجرة إلى أوربا، وفي الوقت نفسه الحصول على التزامات وضمانات من دول الضفة الجنوبية بمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها، حيث بات ينظر لهجرة الجنوبيين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، بعدما كانت تخضع في السابق لمعالجة اقتصادية تنظر للمهاجرين كمصدر لليد العاملة، وهو ما سنتناوله بتفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: الهجرة من قضية سوسيو- اقتصادية إلى قضية أمنية

انطلاقا من النصف الثاني من القرن الماضي، وعلى خلفية الحرب العالمية الثانية، عملت أغلب دول أوروبا الغربية لاسيما المطلة منها على حوض البحر الأبيض المتوسط على فتح أبوابها أمام المهاجرين، انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن الهجرة هي سبيل ديموغرافي واقتصادي على درجة عالية من الأهمية في عملية إعادة البناء الأوربي، بعد حالة التراجع والانحسار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وأمام هذا الوضع فقد تدفق الجيل الأول من المهاجرين من مختلف الدول الإفريقية لاسيما من دول المغرب العربي نحو العديد من الدول الأوروبية. ومع تعرض الدول الصناعية الغربية بأوروبا للأزمة الناجمة عن الطاقة في أواسط السبعينات تغير مفهوم حرية التنقل والحق في الهجرة من البلد الأصلي نحو بلد آخر، وتغيرت سياسة الدول الأوروبية إزاء الظاهرة، تجلت في الاستغناء عن العديد من اليد العاملة، مما تكاثر معه طلب العمل من لدن مواطني تلك الدول واستيطان اليد العاملة الإفريقية بصفة نهائية، مع ما سوف يترتب عن ذلك من آثار مستقبلية. غير أن هذه الوضعية بدأت تتغير منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حيث أدى تعرض الدول الأوروبية لسلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، إلى إيقاف تعاطيها الإيجابي مع هذه الظاهرة، وهذا ما دفع بالدول الغربية إلى انتهاج مقاربة أمنية وذلك بالعمل على إغلاق حدودها وتقييدها وتبني سياسات احترازية في إطار ما يعرف بأمننة الهجرة .

[39] - قلواز ابراهيم، غربي محمد،«مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي»، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية/قسم العلوم الاقتصادية والقانونية،العدد19،(يناير 2018)،ص 163.

المطلب الأول: الهجرة قضية اقتصادية واجتماعية

حينما نتحدث عن الهجرة الدولية، وتحديدا بين شمال وجنوب البحر الابيض المتوسط، فإننا نستطيع القول أنها صارت بمثابة ملمح مهم يسم علاقة البلدان المستعمرة بدول الاستعمار، فهي نتاج لمسار من العلاقات غير المتكافئة رسختها القوى الاستعمارية. ولهذا فجزء من المشاكل والآلام التي تعانيها هذه الدول المستقبلة الآن، هي ثمرة إساءاتها التاريخية للبلدان المصدرة للهجرة[40].

تختزن الهجرة القادمة من جنوب المتوسط، ومن بلدان المغرب العربي تحديدا، في طياتها سيرورتين: سيرورة داخلية ارتبطت بما شهدته هذه البلدان من تحولات وازمات زعزعت بشدة نسيجها وخصوصياتها وتركيبتها الاجتماعية والتقليدية، وسيرورة خارجية تمثلت في الحاجات الاقتصادية والعسكرية والديموغرافية التي كانت دول أوروبا وخاصة فرنسا في حاجة إليها[41]. وعلى هذا الأساس، فإن الظروف التاريخية لظهور الجالية المغاربية بالخارج وبشكل خاص في دول أوروبا، ترجع إلى طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بين الدول المغاربية (المغرب الجزائر وتونس) والقوى الاستعمارية خاصة فرنسا. فميلاد وتطور تيار الهجرة ليس إلا أحد آثار الاستغلال الاستعماري، ذلك أن فرنسا - كباقي القوى الاستعمارية الأخرى – لم تستغل الثروات الطبيعية للمستعمرات فحسب، وإنما استغلت ثرواتها البشرية أيضا، فقد احتلت فرنسا الجزائر عام 1830،ثم احتلت تونس عام 1881،وفرضت الحماية على المغرب عام 1912، وهذا البعد الاستعماري الذي تتقاسمه الهجرة المغاربية والهجرة الإفريقية هو الذي يميزهما عن الهجرات الأخرى، كما أن هذه الخاصية هي التي تميز المهاجرين المغاربيين والأفارقة عن غيرهم، فالبرتغالي والإسباني وحتى التركي ينتمون إلى دول استعمارية وليس إلى مستعمرات. ورغم كون فرنسا شجعت الهجرة إلى الخارج منذ بداية هذا القرن فإن هذه الظاهرة لم تتفاقم إلا انطلاقا من السبعينات، ومع ذلك لا يمكن فهم ما وصلت إليه الهجرة خلال هذه المرحلة دون الرجوع إلى جذورها الأولى[42].

الفقرة الأولى: تشجيع الهجرة خلال مرحلة الاستعمار

يمكن دراسة الهجرة المغاربية إلى أوروبا انطلاقا من الحرب العالمية الأولى، حيث انطلقت بشكل فعلي خلال هذه الفترة، وكانت سنوات الحرب العالمية بمثابة السنوات التي أثارت ما أصبح يعرف بالهجرات "المجندة" او "المعسكرة"(les

---

[40] - عبد الهادي أعراب، "الذهنية الثقافية الهجروية بالمغرب"، المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجيا المعاصرة، منشورات مركز فاعلون، العدد الثالث،(مارس 2016)، ص 8.

[41] - خالد أعسو،" الهجرة المغربية إلى فرنسا (1912-1974): أي موقع للشباب؟»، مجلة عمران، قطر العدد6 /22(منشورات المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، الدوحة، ، السنة 2012)، ص 110.

[42] - Bentahar Mekki: « les arabes en France », Ed SMER – Rabat 1979 p23

migrations militarisées)[43]،فقد احتاجت فرنسا وهي القوة الاستعمارية بالمنطقة إلى اليد العاملة لأداء الخدمة العسكرية والعمل بالمصانع[44]، واعتبارا لهذه الأوضاع كانت وزارة الحرب الفرنسية تمارس رقابة مباشرة أو غير مباشرة على حركة الهجرة، بينما كانت سلطات الحماية تعبئ فيالق عسكرية من أبناء المستعمرات وترسلهم للمشاركة في جبهات القتال بقيادة ضباط فرنسيين، كما كانت تبعث بأفواج من العمال المغاربيين للاشتغال في القطاعات الاستراتيجية حيث كانوا ينعتون بعمال المستعمرات (travailleurs coloniaux). هذه المهمة عهد بها إلى " مصلحة تنظيم عمال المستعمرات " (SOTC)[45]. وكانت هذه الحركة الجماعية للمهاجرين أول لقاء جماهيري من نوعه مع واقع المجتمع الفرنسي وفوق أرضه، مما خلف في نفوس المهاجرين نوعا من الانبهار إزاء ما شهدوه من منجزات مادية وحضارية[46].

وهكذا فقد كانت هناك اعتبارات اقتصادية وسياسية وحربية تتحكم في هجرة المغاربيين إلى فرنسا منذ هذه الفترة، فخلال الأزمة المالية العالمية والتي لم تصل إلى فرنسا إلا سنة 1931، ومع انتشار البطالة حاولت فرنسا مرة أخرى الحد من الهجرة، فأصدرت ظهيرا آخر في 27 أكتوبر 1931 فرضت بمقتضاه قيودا وشروطا مشددة أمام الراغبين في الهجرة، إلا أنها ستعود من جديد لتشجيعها خلال سنة 1936 بعد إخضاع المغرب، فعمدت في هذا الشأن إلى اتخاذ تنظيمات جديدة وسن تشريعات متلائمة مع مجريات الوضع، نذكر منها ظهير 28 يونيو 1938 ثم ظهير 13 يوليوز 1938 الذي انشأت بمقتضاه أول مصلحة رسمية مكلفة بالهجرة (service d'émigration)[47].

---

[43] - Elkbir Atouf, « Mémoire des soldats marocains des deux grandes guerres », in ouvrage collectif intitulé Trajectoires et dynamiques migratoires de l'immigration marocaine de Belgique, (sous la direction de Nouria Ouali). Article pp. 95-119, .Ed. Academia Bruylant, Louvain-La Neuve (Belgique), 2004.

[44] - Henry Jean Robert, « Maghrébines en France-de la "mère –patrie" aux marges de l'Europe Européen ».Revue Panoramiques N° 55.4ém trimestre.Paris.2001.p27

[45] - مصلحة تنظيم عمال المستعمرات (service de l'organisation des travailleurs coloniaux)، أنشأت فرنسا بموجب مرسوم 1 يناير 1916 لتسهيل هجرتهم من أجل دعم المجهود الحربي الفرنسي.

[46] - يشير الأستاذ "عبد الحميد زوزو"، في هذا الصدد، أن فرحات عباس قال وهو يتحدث عن نتائج الحرب العالمية الاولى بالنسبة للجزائريين، "إن للأحداث الكبرى نتائج غير متوقعة على الرجال، فمن نتائج الحرب الكبرى أن تعرف الجزائريون على فرنسا أثناء كفاحهم عنها حتى بدت لهم وكأنها أرض الميعاد". أنظر: عبد الحميد زوزو،"دور المهاجرين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939،سلسلة الدراسات الكبرى، منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1974،ص25.

[47] - كانت مصلحة الهجرة تحت نظر الأمانة العامة للحماية وأسندت إليها مهمة إبرام الاتفاقيات مع المشغلين بفرنسا، وتم عقد اتفاق بين هذه المصلحة وجمعيات العمال، كالاتحاد الفرنسي للمزارعين (fédération française des employeurs agricoles) والجمعية العامة للهجرة من أجل الصناعة (société générale d'immigration pour l'industrie)، ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر:
BAROUDI Abdellah : impérialisme et immigration, paris 1979, p: 20

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، شكل الواقع الفرنسي عامل جذب للعمال المغاربيين بشكل عام ، إذ عرفت فرنسا وضعا ديموغرافيا واقتصاديا صعبا جعلاها في حاجة ماسة لانتداب اليد العاملة الأجنبية بشكل عام والمغاربية بشكل خاص[48]. ومن أجل تحقيق انطلاقة اقتصادية وإعمار فرنسا كان لزاما استقطاب المهاجرين حيث أصبحت الهجرة ضرورة حتمية، فقررت فتح أبواب الهجرة امام مواطني مستعمراتها في شمال افريقيا، وفي هذا الإطار أعلم الجنرال "ديغول" يوم 2 مارس 1945 المجلس الاستشاري أنه قد وقع مشروعا كبيرا من أجل "إدخال- خلال السنوات القادمة بمنهجية وذكاء- أفراد جيدين من الهجرة في المجتمع الفرنسي. " وهكذا انطلقت سياسة فرنسية جديدة تجعل من الرصيد البشري للمستعمرات ظهيرا ليس فقط للمشاريع الحربية والمساندة للقدرات العسكرية، وإنما رصيدا استراتيجيا لمجهود التنمية والبناء الديمغرافي[49]. وهكذا اعتبر وزير الشغل الفرنسي " أمبروز كروازا "(Ambroise Croizat) أن ما كان يعتبر عملية تهريب للناس أصبح منذ ذلك التاريخ اختصاصا للدولة التي تقوم بتجميع العمال من خارج فرنسا لتغطية حاجيات المشغلين من اليد العاملة، حيث يقدمون طلباتهم عبر قناة المكتب الوطني للهجرة (office national d'immigration)[50]. وكان انتقال المغاربيين إلى فرنسا يتم دون صعوبات أو حواجز، وقد أدى ذلك إلى استقرار أعداد كبيرة من المغاربيين. ويبين الجدولان أسفله تطور عدد المهاجرين المغاربيين إلى فرنسا، ونسبهم في مجموع المهاجرين ما بين سنتي 1946 و1982:

جدول رقم 2: تطور عدد المهاجرين المغاربيين إلى فرنسا ما بين 1946- 1962

	1946	النسبة	1954	النسبة	1962	النسبة
الجزائريون	22114	%1,3	211675	%2	350484	%16,2
المغاربة	16458	%9	10734	%6	33320	5%
التونسيون	1916	%1	4800	%3	26559	2%
المجموع	40488	%1	227209	%2,9	410363	%18,9

المصدر: الاتحاد الأوروميتوسطي للبحوث التطبيقية حول الهجرة الدولية (carim)، 2005.

[48] - Larbi Talha, le salariat immigré dans la crise :la main d'œuvre maghrébine en France(1921-1987),(Ed) CNRS,Marseille,1989,p39.

[49] - حسان القصار: "الهجرة المغاربية من نتائج مرحلة الاستعمار إلى نتائج مرحلة العولمة"، مجلة دراسات دولية، العدد 113، (السنة 2009)، الصفحة 74.

[50] - BRIOT Française et Verbunt Gilles, Immigrés dans la crise, collection comprendre pour agir, les éditions ouvrier 1981, p 16.

تطور نسبة المغاربيين إلى مجموع الجاليات الأجنبية

السنوات	جزائريون	مغاربة	تونسيون	مجموع المغاربيين
1962	16.2%	1.5%	1.2%	18.9%
1968	18.1	3.2	2.3	23.6
1975	20.6	7.6	4.1	32.3
1982	21.6	11.7	5.2	38.5

Source: Recensement de la population de 1990 (INSEE)

وإجمالا، يمكن ،نستخلص من هذا الجرد التاريخي أن الهجرة من جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتحيدا من مستعمرات شمال إفريقيا باتجاه أوروبا كانت منظمة حسب الحاجيات الاقتصادية وحالة السلم والحرب بالبلدان الأوروبية، و قد تأثرت إلى حد بعيد سواء من حيث حجمها أو خصائصها بتطور الظروف الاقتصادية والسياسية والديموغرافية في الدول الأوربية وفي فرنسا تحديدا ، فنراها تارة تشجع الهجرة بعملها على جلب اليد العاملة للعمل في مصانع التعدين وصناعة المعدات الحربية قبيل الحرب العالمية الأولى، وتارة أخرى تصدر مراسيم لتحريمها عند احتياجها لليد العاملة لخدمة مصالحها في مستعمراتها، ونجدها طورا تعود إلى تشجيع الهجرة للخارج لإعادة بناء ما دمر غداة الحرب العالمية الثانية، في الوقت الذي تزايدت فيه تيارات الهجرة العائلية، الشيء الذي انعكس حتما على تركيبة وخصائص المهاجرين، فأصبحت الهجرة المغاربية خاضعة لإطار منظم يتجسد من خلال اتفاقيات مبرمة ما بين الدول المغاربية ودول الاستقبال. كما أن هذه المرحلة، وإن عرفت فيها الهجرة المغاربية توسعا كبيرا نحو أوروبا فهي بالمقابل تميزت ببداية فرض رقابة مشددة من طرف دول أوربا على مسار الهجرة.

الفقرة الثانية: من التشجيع إلى الوقف الرسمي

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع استقلال كل من المغرب وتونس في 1956،و الجزائر سنة 1962 ،ازداد توافد المهاجرين على أوروبا، وتميزت هذه المرحلة بتحولات عميقة سواء على مستوى توسيع الهجرة وازدياد عدد المهاجرين المغاربيين بدول أوروبا أو على مستوى تعدد مسارات الهجرة، إذ لم تعد مقتصرة على فرنسا، بل تعددت وجهاتها إلى بلدان أوروبا الغربية مثل بلجيكا، وهولندا، وألمانيا. وقد دفع هذا الوضع بعدد لا بأس به من دول أوروبا الغربية إلى تبني سياسات للهجرة لم تكن في حقيقة الأمر إلا جزءا من سياسات التشغيل، ولم تشكل موضوعا في السياسات الأمنية للسلطات الوطنية، انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن الهجرة هي سبيل ديموغرافي واقتصادي على درجة عالية من الأهمية في عملية إعادة البناء الأوروبي، بعد حالة التراجع والانحسار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية[51]،وقد تجسد ذلك في

[51] - The Royal Institute of International Affairs, European migration policies influx, changing patterns of inclusion and exclusion. Black Well 2003.p25

الاتفاقيات الثنائية التي كانت تعقدها الحكومات الأوروبية مع دول مصدرة للهجرة، ومنها بلدان المغارب. وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات استطاعت أن تحقق توافقا نسبيا بين الحكومات على المستوى الإجرائي، إلا أن المرحلة لم تؤشر على إرادة حقيقية لدى دول المجموعة في تأسيس سياسة جماعية للهجرة، والتعامل معها وفق أجندة أوربية فوق حكومية. ويوضح الجدول التالي مختلف الاتفاقيات المبرمة بين حكومات أوربية ودول مغاربية:

المغرب	الجزائر	تونس
-اتفاقية بين المغرب وفرنسا في فاتح يونيو 1963 الخاصة باليد العاملة المغربية والتي حددت ترتيبات العمل القار والموسمي، وإجراءات التجمع العائلي.	-"اتفاقيات ايفيان" (Accords d'Évian) في 18 مارس 1962، نصت على حرية التنقل بين البلدين.	- اتفاقية استخدام القوى العاملة التونسية في 9 غشت 1963مع فرنسا.
		- اتفاق دبلوماسي تونسي ألماني حول استخدام القوى العاملة التونسية في 17 ديسمبر 1965.
-اتفاقية 9 يوليوز 1965 بين المغرب وفرنسا المتعلقة بنظام التضامن الاجتماعي للعمال المهاجرين.	- بروتوكول 10 أبريل1964 الذي وقعت عليه فرنسا والجزائر والمتعلق بالحد من حجم العمال.	- اتفاقية استخدام القوى العاملة التونسية في7 غشت 1969مع بلجيكا.
-اتفاقيتين خاصتين باليد العاملة بين المغرب وبلجيكا الأولى في 17 غشت 1964، والثانية بتاريخ 14 يونيو 1968.	-اتفاقية 27 دجنبر 1968 المتعلقة بحرية تنقل وعمل وإقامة المواطنين الجزائريين وأسرهم في فرنسا.	- بروتوكول مع الحجرة الاقتصادية النمساوية لاستخدام القوى العاملة التونسية في20 نونبر 1970 مع النمسا.

ويبدو أن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها تتشابه إلى حد كبير، حيث تم التوقيع عليها في إطار واحد وهو تمكين الدول المستقبلية للهجرة من قبول اليد العاملة اللازمة لتنمية اقتصاداتها، في المقابل فهي تمكن الدول المصدرة للهجرة من إيجاد حلول مؤقتة للمشاكل التي تعترضها في سبيل تحقيق نموها من خلال استفادتها من عائدات اليد العاملة من العملة الصعبة.

إلا أنه انطلاقا من سنة 1973 ستدخل هذه الهجرة مرحلة جديدة فرضتها أسباب متعددة منها تأزم الأوضاع الاقتصادية العالمية الأوربية على إثر الأزمة البترولية التي جاءت كورقة ضغط استخدمها العرب ضد المجتمع الدولي لحمله على حل القضية الفلسطينية، وترتب عن هذا الوضع الجديد أن أقدمت الدول الأوربية على نهج سياسة متشددة حيال الهجرة من خلال تشديد المراقبة في الحدود ومنع دخول المهاجرين إلى ترابها، فتم وثم وقف الهجرة بصفة رسمية لتبقى محصورة في إطار التجمع العائلي و اللجوء السياسي والعقائدي، وفي بعض الأحيان قبول المهاجرين لأسباب انسانية وصحية محضة، مما أدى إلى انخفاض قوي في عدد المهاجرين السنويين[52].

[52] - Caroline DEMOULIN, «Les flux migratoires en Méditerranée », Mémoire de Master 2 Droit Public, spécialité sécurité et défense transméditerranéenne, Université du Sud, Toulon, Année universitaire 2010-2011, p16-20

وفي هذا الإطار قامت فرنسا، وهي الدولة الأولى المستقبلة للمهاجرين القادمين من الضفة الجنوبية للمتوسط بتشديد تطبيق أحكام القانون المؤرخ في دجنبر 1970 التي تمنع أرباب العمل الفرنسيين من تشغيل العمال الأجانب غير الحاملين لعقود عمل مؤشر عليها من طرف السلطات الحكومية المختصة[53]، كما تم كذلك إصدار منشور معروف باسم " fontanet-Marcellin" المؤرخ في فبراير 1973، والذي يتضمن إجراءات مشددة تقضي بإنهاء صلاحية بطاقة الإقامة بانتهاء مدة عقد العمل، وتقضي أيضا بعد تسوية وضعية العامل الذي دخل فرنسا كسائح حتى وإن وجد عملا[54].

وقد تواصلت السياسة التحفظية إزاء الهجرة من قبل فرنسا وسائر الدول الأوروبية من خلال وضع شروط قانونية وترتيبية صارمة لدخول أراضيها على رعايا دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، و تدعم هذا التوجه مع بروز تيارات يمينية متطرفة ترى في المهاجرين بما في ذلك الشرعيين سببا لكل مشاكل أوروبا. وعلى الرغم من الوقف الرسمي للهجرة، فلا مندوحة من الحديث عن استمرارها في صيغ وأشكال جديدة لا سيما بعد تنامي المتغيرات والمستجدات المترتبة عن رياح العولمة التي عمقت الفوارق بين دول الشمال ودول الجنوب بصورة أكثر وضوحا وأشد عبئا. الشيء الذي جعل الهجرة إلى أوربا تعرف عددا من التحولات الهامة أثرت على مميزاتها وخصائصها، وأحدثت تغيرات جذرية في أبعادها، وأسفرت عن إشكاليات جديدة في مختلف المجالات .

المطلب الثاني: أمننة الهجرة في السياسات الأوروبية

يعبر مفهوم أمننة الهجرة عن التوجهات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي، وعن النفوذ السياسي الذي تملكه المعارضة خاصة اليمينية المتطرفة، بشقيها الراديكالية والشعبوية. وهكذا فبعدما كانت الهجرة إلى أوروبا مقبولة، بل ومرغوب فيها. وبعدما كانت منظمة وموضوع اتفاقيات، تحولت إلى موضوع مضايقات ومراقبة صارمة، وباتت من أهم القضايا الأمنية التي أخذت فيها التشديدات تتنامى، وتشكل نظريا وعمليا بالنسبة للأوربيين تهديدا حقيقيا، وأصبحت ورقة الهجرة تعد اليوم من الأوراق التي لها تأثير على العملية الانتخابية وعلى الخريطة السياسية وإمكانية التناوب على الحكم في الدول

---

[53] - اتخذت فرنسا قرار وقف الهجرة الوافدة إليها في يوليوز 1974 في عهد حكومة Giscard d'Estaing وشجعت في المقابل ما اصطلح على تسميته " بهجرة العودة ". من ذلك مثلا أن فرنسا منحت منذ 30 ماي من 1977 مبلغ 10.000 فرنك فرنسي للعمال المهاجرين الذين هم في حالة بطالة ويقبلون هم وعائلاتهم تحمل مصاريف النقل وكذا المساعدة على تأسيس المشاريع إبان مرحلة ما بعد العودة تصل إلى 20.000 فرنك فرنسي كحد أعلى تسلم لكل مستفيد بالبلد الأصلي أو بفرنسا في حالة الحاجة إليه لتحقيق وتأسيس مشروع اقتصادي ما. لمزيد من المعلومات حول سياسة العودة أنظر: عبد الكريم بلكندوز،" الهجرة المغربية وسياسات العودة المتبعة من قبل الدول الأوربية الرأسمالية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 3، السنة 1987، ص: 107.

[54] -Les deux circulaires connues sous le nom de "circulaires Marcellin-Fontanet", régulent et codifient les entrées et le séjour des travailleurs étrangers en France. L'objectif est de contrôler l'immigration en limitant les entrées et surtout d'organiser l'arrivée des travailleurs et de leurs familles.

الأوروبية، وتطورت المواقف المعادية للهجرة إلى مواقف سياسية معلنة، وأصبح المهاجرون موضع حملات القمع والطرد والتشغيل غير الشرعي والاستغلالي. ومع استمرار غلق منافذ الهجرة المنظمة نحو أوروبا والتضييقات المشددة لشروط الدخول والإقامة بالفضاء الأوروبي، تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتحولت من مجرد عمل فردي معزول إلى جريمة منظمة عبر وطنية، وكل هذا أدى في آخر المطاف إلى تهديد الأمن الوطني، و ساهم بشكل كبير في إدراج قضايا الهجرة في معاهدة الوحدة ضمن القضايا الأمنية بالدرجة الأولى، وأصبح ينظر للهجرة كخطر على الهوية والثقافة الوطنية، وللمهاجرين كمصدر للعنف والتطرف. وقد ساهم تنامي اليمن المتطرف في تغذية هواجس الخوف والعنصرية والتعصب للقيم الوطنية ، كما نمت هذه المشاعر بشكل مكثف بعد هجمات 11شتنبر 2011 الارهابية ، مما يستوجب اتخاذ تدابير استثنائية ردعية وعقابية لمواجهة هذا التحدي. وفي هذا الإطار يمكن أن يتقاطع مفهوم الأمننة مع مفهوم آخر هو مفهوم تجريم الهجرة غير الشرعية.

الفقرة الأولى: المداخل التفسيرية لأمننة الهجرة

لقد أكد "باري بوزان"(Barry Buzan)،أحد رواد مدرسة كوبنهاغن، أن إضفاء الطابع الأمني على مجال معين يتم عبر عملية خطابية لغوية، إذ يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما، قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية[55] ،كما أكد "باري بوزان" أن الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي، فهو مرتبط بقدرة المجتمع على الاستمرار، والمحافظة على خصوصيته والإبقاء على جوهره الحقيقي وشخصيته الاساسية ضد أي تهديدات محتملة أو فعلية، وحماية كيان الدولة من الانقسامات الإثنية والطائفية وغيرها بفعل أزمة الهوية، وفي غياب الأمن الاجتماعي يحصل ما يسميه بوزان Buzan "المأزق الأمني المجتمعي "، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها دون المساس بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين، وهو ما يعني ضرورة التمييز بين "نحن"و"هم"[56].

على ضوء هذا التأصيل النظري لمفهومي "الأمننة" و" الأمن المجتمعي" كما صاغته اسهامات مدرسة كوبنهاغن ،أسس اليمين المتطرف طروحاته في أوربا في مجال الهجرة، من خلال اعتماد خطاب دوغمائي، يعمل على دغدغة عواطف الناس عن طريق التركيز على مكامن الخوف لدى الرأي العام، من قبيل تحميل المهاجرين واللاجئين مسؤولية تفشي البطالة

[55] - مرسي مشري، «أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوربية: الدوافع والانعكاسات» ،مجلة سياسات عربية،العدد15،(السنة2015)،ص64.

[56] - Barry Buzan, Ole Waever, and Jaap de Wilde (eds)Security: A New Framework ForAnalysis, Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998.

والجريمة والتخلف[57]. ومن أجل ذلك سميت الأحزاب اليمينية المتطرفة من قبل بعض المفكرين بـ«الأحزاب ضد الهجرة»، كما تبنت جميع هذه الأحزاب لواء العداء للأجانب والتنوع الثقافي، والنظر إلى الثقافات الأخرى نظرة دونية، في مقابل التأكيد على الهوية الوطنية، ونقاء القومية من العناصر الدخيلة. ويعد "جون ماري لوبان" ،الزعيم التاريخي لحزب الجبهة الوطنية الفرنسي من أبرز المتزعمين لليمين المتطرف، فقد عمد إلى تفضيل المواطن الأصلي على الأجنبي، وأن "التراث الفرنسي يجب تنقيته من تلك الشوائب التي وضعها المثقفون الفرنسيون من أصول غير فرنسية وحمايته من الغزو الثقافي الأجنبي"[58].فالمرجعية الأساسية التي تستند عليها هذه الفئة من الأحزاب هي الإقصاء الكامل للإثنيات الأخرى، سياسيا واقتصاديا وثقافيا من مجتمع الأغلبية، والدعوة إلى إخضاعها إلى مقاربات أمنية صارمة، وتفعيل قناعة ما يسمى بـ"la tolérance zéro" بدلا من اتباع سياسات الاندماج وتحقيق التقارب الثقافي بينها وبين المجتمع الأصلي، وهي كلها طروحات تترجم مستويات تطور الفكر الفلسفي العدائي لرواد التنظير اليميني المتطرف في عملية شكلنة النظام الاجتماعي الإثني[59].

إن إثارة الفوبيا من الهجرة والمهاجرين يرتبط في الغالب بالسياقات الانتخابية الأوروبية، وتستثمرها بالدرجة الأولى الأحزاب اليمينية المتطرفة التي أصبحت طرفا ثابتا في المعادلات الانتخابية، وفاعلا سياسيا يتزايد تأثيره في صياغة الرأي العام الأوروبي، لأنها نصبت نفسها مدافعة عن التميز الثقافي والديني الأوروبي، ونظرتها إلى المجتمع من خلال ثنائية "نحن وهم" (Us vs Them)، حيث تقتنص هذه المناسبات لإثارة مشاعر العداء والكراهية للهجرة والمهاجرين، وتصويرهم كخطر يهدد الوحدة القومية والتماسك الوطني، وأنه يجب قبولهم بأقدار محددة، وأن تضبط أدوارهم، لئلا تقضي هذه الأقليات على الشخصية الأوربية التقليدية[60].وبسبب النتائج الجيدة التي بات يحققها اليمين المتطرف في الاستحقاقات الانتخابية الأوروبية، أضحى من الصعب على الاحزاب التقليدية الأوروبية، سواء اليمينية أو اليسارية، أن تحقق أغلبية مريحة مقارنة مع ما كان عليه الوضع في السابق، إذ أصبحت مجبرة على التعاون مع هذه الأحزاب.

---

[57] - ستار جبار الجابري، "أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي"، مجلة دراسات دولية، العدد 35، (السنة 2008)، ص 59.

[58] - ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف، الاسباب والتداعيات: دراسة تحليلية، المركز العربي الديمقراطي، بتاريخ 12 مايو 2017، على الرابط: https://democraticac.de/?p=46400 (تمت زيارة الموقع بتاريخ 2020/05/16).

[59] - Gilles Ivaldi. Enjeux sécuritaires et droites populistes en Europe. Institut d'Etudes Politiques de Grenoble, 2002.P2.

[60] - مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوربا،(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة الطبعة الأولى2010)، ص96.

وقد اقترن صعود اليمين المتطرف في أوروبا بظاهرة أخرى متزامنة هي المعبر عنها إعلاميا وأكاديميا بظاهرة الاسلاموفوبيا، ونجد تباعا انتشارا لمفهوم "أسلمة أوروبا" في الأدبيات اليمينية بالغرب، انطلاقا من رغبة الأحزاب اليمينة ذات النزعة العنصرية في الحفاظ على نقاء مجتمعاتها من العناصر الدخيلة التي تختلف عنها عرقيا ولغويا وثقافيا، فكانت الجاليات المهاجرة العربية والاسلامية أكثر أقلية عرقية من حيث العدد ومن حيث الاختلاف الحضاري، تعرضا لحملات التشويه والدعاية من جانب هذه الأحزاب[61].

ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في تعزيز موقف الأحزاب اليمينية، وتأكيد صحة أطروحاتها حول المهاجرين المختلفين ثقافيا، حيث أسست تلك الأحداث لمفهوم جديد حول الخطر أو التهديد. فعندما يصبح تحديد مفهوم التهديد الارهابي في الصراعات الدولية الحالية قائما على أساس ثقافي أو حضاري وليس على أساس اقتصادي أو اجتماعي، يضع المواطن الأوروبي القيم الثقافية معيارا لتحديد مصدر الخطر، وتكون الهوية الأوروبية محل تهديد من قبل أولئك الأقل شأنا ممن يختلفون عن الشعوب الأوروبية في القيم والمعتقدات[62]، واستقر في الوعي الجمعي لكثير من الأوروبيين الارتباط الشرطي بين الأحداث الإرهابية والمسلمين، وجاءت أحداث مدريد في 11مارس2004، وتفجيرات لندن في 7يوليوز2005، وأحداث "شارلي إيبدو"(Charlie Hebdo) بباريس 2015[63]، والهجوم الإرهابي بساحة "لاس رامبلاس" (Las Ramblas) الشهيرة بالعاصمة الكتلانية في غشت 2017، لتعزز الربط المختزل بين وجود المهاجرين وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وجعل دول الاتحاد الأوربي تعيد النظر في الجماعات المسلمة وثقافتها في ضوء حرب الأفكار والثقافات التي يروج لها المفكرون القوميون.

الفقرة الثانية: من الأمننة إلى التجريم

إن نمو النزعات المعادية للأجانب في دول الاتحاد الأوروبي، وتصاعد نسبة التيارات اليمينية المتطرفة في مراكز اتخاذ القرار، وزيادة الضغط الأمريكي على الدول الأوربية للانخراط في الجهود الدولية لمكافحة ما تسميه "ارهابا"، ومن ثم

---

[61] - مرسي مشري، « جدلية العلاقة بين الاسلاموفوبيا وحوار الحضارات » ، مجلة دراسات شرق أوسطية،العدد55،(ربيع 2011)، ص26.

[62] - Magda Fahsi, «The Rise of Europe's Far-Right: A Trivialization of Anti-Immigrant Discourse,» MintPress News (27 August 2012), <http://www.mintpress.net/the-rise-of-europes-far-right-a-trivializa-tion-of-anti-immigrant-discourse

[63] -ازدادت درجة معاناة المسلمين بالدول الغربية عقب أحداث "شارلي إيبدو" (Charlie hebdo)بفرنسا شهر يناير 2015 ، بعدما تضاعفت نسب الاعتداءات العنصرية ضد المسلمين، كان آخرها تقرير وزارة الداخلية الإسبانية الذي كشف أن 40 بالمائة من جرائم كراهية الأجانب مرتبطة بـ"الإسلاموفوبيا"، وأن أغلبها تمت في حق مغاربة. وأكد التقرير الوزاري الصادر سنة 2015، أن أغلب ضحايا كراهية الأجانب عامة، و"الإسلاموفوبيا" خاصة، في إسبانيا، هم المهاجرون المغاربة، باعتبارهم الجالية المسلمة الأكثر عددا في هذا البلد، إذ يبلغ عددهم أكثر من 800 ألف مهاجر.

التضييق على الجاليات العربية والإسلامية، كانت من المحددات التي أربكت حرية تنقل الأفراد من الجنوب إلى الشمال المتوسطي، كما أن بعض الأحداث المعزولة قد شكلت إحدى أدوات تحريك مخزون الحقد والعنصرية، وأعطت مبررات لرفض كل أنواع التعاون مع أطراف الضفة الأخرى، وكذا تبرير النزوع الأوروبي المفرط في انتهاج المقاربة الأمنية في التعاطي مع مشكلة الهجرة[64]. هذا التخوف كان وراء سعي بلدان الضفة الشمالية إلى ترويج شعار "حماية المجتمعات الأوروبية من خطر التهديدات الإرهابية"، والذي يمر عبر وقف تدفقات الهجرة، والتضييق على حرية التنقل من الجنوب إلى الشمال المتوسطي، لتكون بذلك قد اختزلت المشكلة في بعدها الأمني فقط بعيدا عن المقاربة الشمولية المطلوبة، ذلك أن غالبية المشروعات التي طرحت لمكافحة الهجرة من الجانب الأوروبي ركزت على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلل إلى الضفة الشمالية سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز، أو ترحيل المهاجرين وكذا من خلال تشديد الرقابة على الحدود والرفع من قدرات الحراسة على طول سواحلها، وكلها إجراءات تنبني على هاجس صد "الخطر" القادم من الضفة الجنوبية، وكل ما تتخذه بلدان الضفة الشمالية إنما يخدم "محاصرة هذا الخطر" والذي ما هو في الحقيقة سوى واقع سيئ فرضته عليها الجغرافيا فاضطرت للتعامل معه بطريقة معينة لتحصين ذاتها من عواقبه.

وفي سياق تحول الهجر ة إلى قضية أمنية في أوروبا، قررت الدول الأوروبية الأعضاء تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي (فرونتكس)[65] التي أسست عام 2004، و بدأت العمل في أكتوبر 2005 وتوسعت بشكل متواتر منذ ذلك التاريخ، وهي مخولة أساسا لحراسة الحدود لاسيما على امتداد حدود ساحل البحر المتوسط وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، إذ تعمل بنشاط من أجل وقف تدفق المهاجرين من جنوب المتوسط في اتجاه الضفة الشمالية عبر تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء[66].

من جهة أخرى، وفي محاولة للوقوف في وجه تصاعد الآثار السلبية، أقرت الدول الأوربية آليات وضوابط قانونية في إطار اتحادي على شكل اتفاقيات ومعاهدات فيما بينها، وذلك كمثال على انغلاق أوروبا على محيطها الداخلي، وحرمان مواطني دول العالم الثالث وبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط من حق التنقل نحو أوروبا. وتعد اتفاقية شنغن(Schengen) لعام 1985 خير تعبير وتجسيد لهذه الإنعطافة، حيث أصبح تشديد متطلبات الدخول إلى الفضاء

---

[64] - نبيل زكاوي، « جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الاوربي« ، مجلة سياسات عربية،العدد19(مارس2016)،الصفحة32.

[65] - James Fergusson , Twelve Seconds to Decide (the Frontex Information and Transparency Team, (2014 http://frontex.europa.eu/assets/Publications/General/12_seconds_to_decide.pdf.

[66] - Mechthild Baumann, "Frontex and the EU Border Regime," Focus Migration , No: 25 (Feb, 2014), file:///C:/Users/Home/Downloads/Policy%20Brief_Frontex_2014%20(1).Pdf

الأوروبي والصرامة المتزايدة في مراقبة حدوده الخارجية العنوان الجديد للسياسة الأوربية تجاه الهجرة. وقد استمر مسلسل تضييق شروط الدخول إلى القلعة الأوروبية، بعد توقيع اتفاقية أمستردام في أكتوبر 1997، والتي دخلت حيز التنفيذ في فاتح ماي 1999، حيث عملت اتفاقية أمستردام على إرساء الأسس والقواعد الرئيسية التي يمكن للاتحاد الأوروبي من خلالها إقامة سياسة متناسقة ومشتركة في ميدان الهجرة واللجوء. ويتجسد هذا الانجاز والتقدم أساسا في نقل المواضيع المرتبطة بالهجرة واللجوء من نطاق التنسيق بين الحكومات (La coordination intergouvernementale) إلى نطاق اختصاصات الجماعة الأوروبية (La communauté Européenne)، ما رسخ الاقتناع القائل بأن الهجرة هي قضية أوروبية بالدرجة الأولى، وأثبت في نفس الوقت محدودية العمل الفردي والمقاربة الوطنية الأحادية في ضبط مخرجات الهجرة.

لقد عمدت أوربا لتكريس سياستها الهجروية إلى الاعتماد والارتكاز على هذه الضوابط القانونية التي سنتها في إطار اتحادي، وذلك كمحاولة منها للتعاون والتنسيق في إدارة تدفقات الهجرة (Gestion des flux migratoires) وحماية نفسها من دخول بؤساء العالم الثالث. وما من شك أن عوامل عديدة دفعت الدوائر السياسية الأوروبية إلى صياغة هذا الإطار المشترك من الاتفاقيات ذات الصلة بموضوع الهجرة، ومنها الاستقرار النسبي للحدود الوطنية للدول الأوروبية ورغبتها في إلغاء المراقبة على الحدود الداخلية، وكذا التحول الذي طال تيارات الهجرة القادمة من بلدان الجنوب بانتقالها من هجرة مؤقتة إلى هجرة دائمة.

المبحث الثالث: الهجرة في إطار علاقات جنوب-شمال

شكلت فترة التسعينات مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية بين بلدان شمال المتوسط وبلدان جنوبه، فقد تميزت المرحلة ببداية ظهور التناقضات بين الأهداف المعلنة في مختلف السياسات الأورو-متوسطية والممارسة الواقعية، ولعل أبرز مظاهر هذا التناقض هو التركيز على حرية تنقل الخدمات والرساميل وإقصاء حرية تنقل الأشخاص بشكل مقنن، حيث لجأت بلدان الضفة الشمالية إلى نهج سياسة أمنية صارمة تقوم على إغلاق الحدود في وجه مهاجري الدول الغير، خاصة القادمين من الضفة الجنوبية،

فخلال السنوات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي وما تلاه من رغبة متزايدة في توسيع الاتحاد الأوروبي من جهة، وتزايد وثيرة الهجرة القادمة من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

المتزايدة من جهة أخرى، شرعت بلدان الشمال في سن مجموعة من التشريعات ووضع العديد من النظم القانونية من أجل تنظيم هذه التدفقات نحو بلدانها والحد منها.

وبالمقابل تحاول الكثير من دول الشمال تحميل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط مسؤولية مواجهة تبعات الظاهرة لوحدها، لمنع ولوج المهاجرين إلى ترابها، ونتيجة لضغوطاتها الأوربية المتزايدة عليها، اضطرت دول الجنوب المتوسطي إلى تبني المنطق الأوروبي من خلال تشريعات وطنية في مجال الهجرة تعطي الأهمية للمعطى الأمني على حساب المعطى الحقوقي. وقد تباينت التشريعات الوطنية المتعلقة بالهجرة من دولة إلى أخرى، وذلك لاختلاف الأهداف والاستراتيجيات المتبعة سواء تعلق ذلك بالجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية.

المطلب الأول: المقاربة القانونية للهجرة بدول شمال البحر الأبيض المتوسط

ساهمت سياسة إغلاق الأبواب الأوروبية والتضييقات المشددة لشروط الدخول والإقامة بالفضاء الأوربي، والشروط المجحفة لمنح التأشيرة ومراقبة الحدود، في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل كبير والتي مثلت الرد الطبيعي لهذا الوضع. وبالتالي أصبحت ظاهرة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تمثل قضية متشعبة ذات إشكاليات متعددة وشديدة الحساسية، بل إنها أصبحت عقدة العقد بين شمال المتوسط وجنوبه. وبدل معالجتها في إطار مقاربة شمولية تدعم التنمية والاستقرار بالبلدان المصدرة، حاولت الكثير من دول الشمال تحميل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط مسؤولية مواجهة تبعات الظاهرة لوحدها، لمنع ولوج المهاجرين إلى ترابها، مع السعي لاختزال مقاربة الظاهرة في الجوانب الأمنية والردعية. وبسبب استمرار تيارات الهجرة القادمة من الجنوب، وتزايدها بشكل مهول في العقود الاخيرة، اضطرت دول الشمال المتوسطي، ومنها دول جنوب ووسط أوروبا، إلى تبني المنطق الأوروبي واعتماد قوانين وتشريعات تهدف في مجملها إلى محاولة بسط رقابتها على هذه الظاهرة.

الفقرة الأولى: قوانين وتشريعات الهجرة في دول جنوب ووسط أوروبا

لم تكتف دول شمال البحر الأبيض المتوسط باتخاذ إجراءات أمنية لمواجهة مد بشري قادم من جنوب المتوسط من خلال التأسيس لما أسماه وزير الداخلية الإسباني الأسبق "خايمي مايور أوريغا"(Jaime Mayor Oreja)[67] "ثقافة أمنية جديدة" مفادها تطوير التنسيق بين أجهزة الأمن في بلدان الاتحاد الأوروبي لمحاربة الهجرة، ومراقبة الحدود، ومنع

[67] - خايمي مايور أوريغا (ولد 12 يوليو 1951)، سياسي إسباني محافظ من حزب الشعب. شغل منصب عضو برلمان الباسك، والبرلمان الإسباني، والبرلمان الأوروبي، فضلا عن كونه وزيرا للداخلية الإسبانية بين عامي 1996 و2000.

التسلل، بل بادرت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التشريعية والقانونية في محاولة للوقوف في وجه تصاعد الآثار السلبية لذلك على هذه البلدان.

وقد وجدت الدول الاوربية التي تقع على خط التماس مع تيارات الهجرة القادمة من جنوب الضفة ،نفسها مجبرة على تغيير قوانينها المتعلقة بالهجرة غير القانونية أو تعديلها حتى تتمكن من مواكبة الظاهرة، ونجد في طليعة هذه البلدان فرنسا واسبانيا وايطاليا. ففي فرنسا مثلا خضع قانون الهجرة ما بين سنوات 1992 و1998 لأربع تعديلات (قانون Marchand لسنة 1992، قانون Pasqua لسنة 1993، قانون Debré لسنة 1997، قانون Chevènement لسنة 1998)، كذلك الشأن بالنسبة لإيطاليا التي عدلت قانونها للهجرة ثلاث مرات خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2002، (قانون Martelli سنة 1990، القانون رقم 40 سنة 1998، قانون Bossi-fini سنة 2002). من جهتها أخضعت إسبانيا قانونها المتعلق بالأجانب للمراجعة مرتين خلال سنة واحدة، وكان ذلك سنة 2000 (قانون 4/2000 المؤرخ في 11 يناير 2000، وقانون 8/2000 الذي صدر في 22 دجنبر 2000).

الملاحظ أنه عند إجراء كل تعديل أو إقرار قانون جديد للهجرة، إلا ويتم الاجهاز فيه على المكتسبات والضمانات الممنوحة للمهاجرين ، ففي التشريع الإيطالي مثلا ، وبعدما كان الحق في الطعن بالنسبة للأجنبي المقرر طرده من التراب الإيطالي مقررا في 15 يوما في قانون "مارتيللي" لسنة 1990، تقلصت هذه المدة في قانون 1998 إلى 10 أيام مع ضرورة رفع دعوى الإلغاء داخل أجل ثلاثة أيام. ومع إقرار قانون 2002/189 فقد تم إلغاء الحق في تقديم دعوى الطعن إذا كان المعني بالإجراء متواجدا فوق التراب الوطني الإيطالي[68].

وبالرجوع إلى محتويات هذه القوانين المعدلة أو الجديدة المتعلقة بمحاربة الهجرة والوقاية منها، يلاحظ أنها وإن كانت تختلف من بلد لآخر من حيث حجم العقوبات التي تفرضها على المشاركين في عملية التهجير السري أو الشروط والمعايير التي تعتمدها لمنح التأشيرة، فهي تتوحد من حيث الأهداف التي تتوخى تحقيقها إذ تسير في اتجاه واحد هو تشديد القوانين وتغليب الهاجس الأمني والمصلحة الوطنية على حساب الحلول الإنسانية، ووقف وتيرة تدفق المهاجرين الأجانب وتحديد مدد إقامتهم مع التركيز على قمع المهاجرين غير الشرعيين،

[68] - نجد هذا التراجع أيضا في التشريعات الاسبانية المعدلة. فمثلا كان قانون 4/2000 يمنح العديد من الحقوق للمهاجرين كالحق في الإضراب وفي التجمع أو الانضمام إلى الجمعيات والنقابات، لكن تم التراجع عن هذه المكتسبات بمقتضى قانون 8/2000 (المواد 7 -11 -28 منه)، كما مدد القانون الجديد أجل الحصول على رخصة الإقامة إلى خمس سنوات بدل سنتين التي سبق ونص عليها قانون 4/2000، كما ألغى القانون الجديد البند المتعلق بحماية المهاجرين من إمكانية الطرد نحو بلدانهم الأصلية.

إن إقدام معظم دول الاتحاد الأوروبي وخاصة بلدان جنوب أوربا (إيطاليا، إسبانيا) على تعديل قوانينها المرتبطة بالهجرة أكثر من مرة، خلال وقت وجيز، يجعلنا نتساءل عن السبب الذي حتم هذه الترسانة القانونية، هل هو الخوف الاقتصادي الذي أوجد مسببات لهذا النشاط القانوني، أم هو الإحساس بعدم الوفاء بالالتزام الذي يفرضه الانتماء لفضاء شنغن، والذي يحث على سياسة متشددة نحو الهجرة في أفق توحيد نصوصها؟ إن هذه الترسانة من النصوص والقوانين تؤكد المقاربة الأمنية لظاهرة الهجرة وتغليبها على منطق التعامل الإنساني والاجتماعي، وتؤكد أيضا أنها أصبحت ميدانا خصبا للمزايدات السياسية بين الفرقاء السياسيين، بل حتى المجتمع المدني، وقد ظهر هذا جليا في كل مرة كانت تعرض فيها مشاريع هذه القوانين على البرلمانات الوطنية للتصديق عليها (معارضة أحزاب اليسار في إيطاليا لقانون بوسي –فيني، ومعارضة الحزب الشعبي في إسبانيا لقانون 4/2000 مثلا). وأيا كانت حالة تلك التشريعات والقوانين التي وضعتها البلدان الأوربية، والتي جعلت هدفها الرئيسي وقف تدفقات الهجرة، إلا أنها فشلت فشلا ذريعا في تحقيق ذلك، ومرد ذلك حسب تقديرنا هو التركيز على النتائج بدل البحث عن معالجة الأسباب، ولعل أكبر فشل منيت به هذه السياسات التشريعية هي الآثار الإنسانية الناجمة عنها، إذ أثرت القوانين والتشريعات المتخذة تجاه الهجرة والمهاجرين من جنوب المتوسط على حقوق الإنسان التي تضمنتها المواثيق والإعلانات الدولية.

الفقرة الثانية: حماية الحدود على حساب حماية الحقوق

إذا كان الفارق الاقتصادي والاجتماعي يعتبر الدافع الأكبر لتنامي ظاهرة الهجرة عبر المتوسط، فهذا لا يعني أنه السبب الوحيد، إذ غالبا ما يتم تجاهل الدور الذي لعبته القوانين والتشريعات التي سنتها أغلب الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط ،وهي قوانين قمعية ومتشددة يتم تعديلها باستمرار، وتنص في مجملها على تجريم الهجرة واعتقال المهاجرين وطردهم، أو ترحيلهم وإبعادهم، أو حبسهم وتغريمهم دون تمكينهم من الضمانات القانونية للطعن في هذه القرارات..

وعلى الرغم من تعدد الآليات والقواعد التي تم إرساؤها لضمان حقوق هذه الفئة المستضعفة وإنصافها سواء من خلال الإعلانات العالمية العامة لحقوق الإنسان ، أو من خلال المواثيق والاتفاقيات الدولية ،إلا أن سياسة غلق الحدود التي انتهجتها بلدان شمال المتوسط منذ منتصف السبعينات والتي بلغت ذروتها مطلع التسعينات أثرت على الحقوق والحريات الشخصية للمهاجرين، خاصة ما تعلق بحرية التنقل وحق اللجوء، والحق في المساواة وعدم المساس بالكرامة الإنسانية. فقد كشفت هذه القوانين والتشريعات درجة الازدواجية التي تسم الخطاب الأوروبي من قضية الهجرة

والمهاجرين بشكل عام، ففي الوقت الذي تتحدث فيه دول الاتحاد الأوروبي عن تعهدها والتزامها بمعالجة الظاهرة وفق منظور شمولي مشترك، وفي الوقت الذي تتحدث فيه عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا، نجد أن هذه الدول، من خلال تشريعاتها وقوانينها الخاصة، تقوم بالإجهاز على حق أساسي من حقوق الإنسان ألا وهو الحق في التنقل، وهو الحق الممنوح في المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمكفول بصفة صريحة في المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا تتوانى في انتهاك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين المتواجدين فوق أراضيها، وهي حقوق أساسية تضمنتها المواثيق والإعلانات الدولية، وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري عبر حملات الملاحقة والاعتقال والطرد والترحيل. كما أن بلدان الضفة الشمالية تحرم بشكل تعسفي المهاجرين من حق اللجوء رغم أنه يفترض أن اللاجئ يحظى بحماية دولية، فقوانين البلدان الأوروبية لا تميز إلا بشكل سطحي بين المهاجر غير القانوني الذي هاجر لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، واللاجئ الذي نزح لأسباب سياسية، بحيث أن كليهما يوضع في خانة المهاجر غير القانوني عند وصوله إلى الضفة الشمالية.

إن الأوضاع المزرية التي يعيشها المهاجرون، وكذا التمييز الذي أصبحوا عرضة له في مختلف مناحي الحياة هي أوضاع غير مقبولة إنسانيا وتحتاج إلى التغيير. ويشكل الاعتراف للمهاجرين بالحقوق والحريات الأساسية وضمان ممارستهم لهذه الحقوق مدخلا لتحسين ظروف عيشهم والقضاء على مختلف مظاهر الإقصاء والتهميش التي تطالهم. وبالتالي فإن استحضار الجوانب الإنسانية في التعامل مع المهاجرين ليس مجرد منة أو عمل خيري، بقدر ما يستمد الأمر أساسه من مختلف القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ذلك أن الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم شكلت إطارا قانونيا واسعا في مجال الحماية الدولية للأجانب المقيمين بصفة قانونية رغم غياب الإرادة السياسية لدى العديد من الدول للتصديق عليها، وخاصة الدول المستقبلة للهجرة، والتي لم توقع أو لم تصادق بعد على الاتفاقية، نظرا لتشبثها بمصالحها الذاتية على حساب حقوق العمال المهاجرين، الأمر الذي يبين التعامل الانتقائي مع المواثيق والمعاهدات الدولية. وفي الوقت الذي يتوسع فيه الاتحاد الأوروبي، ويفرض على الدول المرشحة معايير تتعلق باحترام حقوق الإنسان، فإنه مطالب من جانبه كي يتدعم ويتقوى، أن يتبنى هذه الاتفاقية الدولية التي تحمي حقوق المهاجرين وتصون كرامتهم . لهذا نؤكد على ملحاحية مصادقة البلدان الأوروبية على مجموع المعاهدات الضامنة للحقوق الأساسية للمهاجرين، وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990.

حماية الحدود على حساب حماية الحقوق يظهر أيضا في تعاطي الوكالة الاوربية (فرونتيكس) والمكلفة بإدارة التعاون العملياتي على الحدود الأوروبية. فإذا كانت هذه الوكالة قد ساهمت في العديد من عمليات التدخل، إلا أن عمليات تعقب و اعتراض قوارب الهجرة المتوجهة إلى أوروبا، تضر باللجوء كحق إنساني، وتنتهك مبدأ عدم الإبعاد(non-refoulement) للمهاجرين، إذ تقوم الوكالة بارجاعهم إلى بلدانهم بالقوة(Le renvoi forcé)، وهو ما يشكل خرقا للمادة 33 من اتفاقية جنيف التي تنص على الحظر المطلق لإعادة شخص إلى بلد يتعرض فيه لخطر حقيقي على حياته أو تعرضه لخطر التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. فالإبعاد بالقوة حسب المحكمة الاوربية لحقوق الانسان يخلق مشكلة بالنسبة للمادة 03 من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان[69]، وهو ما كانت قد ضلعت فيه إيطاليا في ديسمبر 2012، حسب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بعدما أعادت مهاجرين بشكل قسري نحو ليبيا، وبالتالي تكون مسؤولية الدولة قائمة[70].

لقد أصبحت دول أوروبا تنهج خطابا مزدوجا في تعاطيها مع مسألة الهجرة والمهاجرين، فهي تظهر بمظهر المدافع عن حقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بقضايا بعينها، بينما تصمت عن انتهاك حقوق المهاجرين، وتتعامل بسلبية مع جميع الانتهاكات التي تقوم بها السلطات المختصة من ترحيل وتعنيف وسوء معاملة المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء. وقد سبق لمجموعة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية أن أدانت هذه الوضعية وممارسات دول الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات المرتبطة بعمليات طرد وترحيل المهاجرين التي تطبقها جل هذه الدول، والتي تتم دون منح هؤلاء المهاجرين إمكانية الطعن في ذلك في غالب الأحيان. لكن يبدو أن حماية أوروبا من "غزو البرابرة الجدد" يتقدم على الهم الإنساني وحماية الناس، وأن تدبير دول الاتحاد الأوروبي لقضية الهجرة يخضع لمعايير سياسية واقتصادية أولا، بمعنى منطق "الربح والخسارة"، أكثر من خضوعه لدواع إنسانية؛ وأن منطق

[69] - تعتبر الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان أول اتفاقية إقليمية عامة لحقوق الإنسان، لهذا تأثرت بها الاتفاقيات الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان، وقد تم تعديلها أكثر من مرة، وتتكون الاتفاقية في وضعها الحالي من مقدمة و59 مادة، وتوجد بها عدة بروتوكولات مضافة للاتفاقية.

[70] - Idil Atak, « Les effets de l'européanisation de la lutte contre la migration irrégulière sur les droits humains des migrants », Thèse de doctorat en droit (LL.D.), Université de Montréal, (octobre 2009) p.137.

"أوروبا للأوربيين" تغلب على حرية الانتقال وعلى منطق الأمن المشترك والاستقرار في المنطقة واحترام حقوق الإنسان الأساسية"، وهذا يؤشر على الممارسة القائمة بين خطاب سياسي تقييدي، وممارسة سياسية براغماتية[71].

إن الدول الأوروبية لا تزال إلى الآن عاجزة عن استقبال المهاجرين واللاجئين بشكل مُنظم، وكلما تأخرت هذه الدول في إيجاد حل عملي للتعامل مع الملف، فإن عدد المهاجرين واللاجئين سيظل مرشحا للارتفاع بشكل مهول، في ظل استمرار تدهور الأوضاع السياسية الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في دول الساحل والصحراء؛ وعدم بلورة تعاون جنوب – جنوب حقيقي وبناء يدعم التنمية في هذه المناطق كسبيل لتعزيز الاستقرار والأمن. و على الرغم من تبرير الدول الأوروبية للتضييق على حرية التنقل بكونها ترغب في الحفاظ على حياة المهاجرين و اللاجئين، إلا أن هذا يعطي انطباعا بأن التقليص من هامش حرية الانتقال بين الدول الأوروبية أصبح سياسة ممنهجة. هناك تحد كبير ينتظر دول الضفة الشمالية للمتوسط، فباسم احترام الحقوق المدنية الكونية يتوجب على هذه الدول التوصل إلى صياغة مقاربة مشتركة و عادلة لاستقبال موجات المهاجرين و اللاجئين الهاربين نتيجة لعوامل عسكرية مرتبطة بالحروب والنزاعات؛ أو تحت وطأة الكوارث والعوامل الطبيعية كالجفاف؛ أو بفعل عوامل سياسية مرتبطة بغياب الحريات وهيمنة الاستبداد.. وتحت ضغط عوامل اجتماعية واقتصادية في علاقتها بالبحث عن عمل وظروف عيش كريم.

المطلب الثاني: المقاربة القانونية للهجرة بدول المغرب العربي

يمكن القول إن تشريعات الهجرة المغاربية وضعت في سياقات متميزة ،فهي خرجت أولا في سياق تاريخي يأخذ بعين الاعتبار أن دول المغارب هي فقط دول مصدرة للهجرة ، وبالتالي تستخدم هذه القضية كورقة ضغط على الأوروبيين مقابل غضهم النظر عن حقوق الانسان والديمقراطية. كما أنها تتجنب بأن توصف بدركي أوروبا، وتعتبر الهجرة هما أوروبيا. بيد أن الوضع تغير، حيث تعرف دول المغرب العربي تحولا بنيويا في دينامية الهجرة، فبعد أن كانت مصدرا للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين أصبحت أيضا دول استقبال وعبور. كما أن هذه التشريعات المغاربية لم تأت تلبية لحاجة مجتمعية، بل خرجت لإرضاء أطراف خارجية، بجعل تشريعاتها الوطنية تتماشى والتشريعات الأوروبية في هذا المجال. بمعنى تصدير النموذج الأوروبي لأمننة الهجرة وتجريمها وجعل أوربا القلعة (l'Europe forteresse) تبدأ من شمال إفريقيا.

[71] - Giuseppe Sciortino ،«La politique migratoire européenne: une Orthodoxie restrictive» ، dans: Evelyne Ritaine ،l'Europe du SUD face à l'immigration: politique de l'étranger ، sociologie d'aujourd'hui (paris: presses universitaires de France 2005) ،p 256.

فبعد الانتقاد الشديد لدول المغرب العربي، والتدفق المستمر للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء والضغوطات الأوروبية المتواصلة عليها لوقف الهجرة غير القانونية القادمة منها، بدأت هذا الدول بالتحرك، حيث انخرطت في اتفاقيات أمنية ثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي، وسارعت إلى سن تشريعات وقوانين جديدة تهدف في مجملها إلى محاولة وقف تدفقات الهجرة التي تتم عبر حدودها وأراضيها، وذلك كرافد من روافد تجسيد سيادتها على إقليمها وعلى كل من يقيم فوقه من المواطنين أو الأجانب.

الفقرة الأولى: واقع التنقل البشري ببلدان المغرب العربي

في الوقت الذي نجح فيه الاتحاد الأوروبي في خلق فضاء إقليمي مشترك تنعدم فيه الحدود بين الدول الأوربية المنخرطة فيه، ويضمن حرية التنقل لمواطني الدول الأوروبية ولمواطني الدول الغير دون أية عراقيل، يبدو أن فتح الحدود بين دول المغرب الكبير لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مجال تدبير الهجرة، لا توجد إلا في "ميثاقه التأسيسي"، حيث يبقى الاتحاد المغاربي عاجزا عن تحقيق حرية التنقل لمواطني بلدانه الخمسة، ويستمر في إهدار فرصة تاريخية لخدمة شعوبها، بسبب ما أثبت التاريخ أنها مناكفات أنظمة وصراع قيادات في هذه البلدان على حساب مواطنيها[72]. بل تحوّلت إلى أخطر من ذلك حين وصل الأمر إلى تأليب الشعوب بعضها على بعض، وغلق الحدود وإثارة النعرات المحلية بما يهدّد قرونا من الترابط الدموي واللغوي والديني، ومحاولة لكسر تاريخ مشترك بالقوة. فاتحاد المغرب العربي صاحبته منذ البداية عوائق وتحديات لم يتمكن من تجنبها، منها ما هو مزمن ويرتبط بوضعية الأقطار المغاربية وسياساتها ومقاربتها الخاصة تجاه بعضها البعض، ومنها ما هو ظرفي انتفت أسبابه لكن ترك بصماته واضحة على عمل الاتحاد[73].

ونعتقد مسألة ضعف حركية تنقل الأشخاص داخل الفضاء المغاربي، ترجع إلى اختلاف منطلقات التعاطي مع قضية التدفقات الهجروية داخل الفضاء المغاربي حيث تنقسم المواقف في هذا الإطار إلى نوعين:

موقف أول ينبني على منطق أمني ويعتمد سياسة تحفظية تأخذ في الحسبان المسائل الأمنية التي ستتمخض عن حرية تنقل رعايا الدول المغاربية داخل الفضاء المغاربي، ويضع المسألة الأمنية فوق كل اعتبار مما يجعله يفرط في المنافع التي

---

[72] - أنظر: الباجي قايد السبسي، مداخلة في ندوة:« اتحاد المغرب العربي بمناسبة الذكرى العاشرة لانبعاثه » ، مجلة دراسات دولية،عدد71،(تونس، 1999)،ص54.

[73] - ديدي ولد السالك، « اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل » ، مجلة المستقبل العربي، العدد312، (منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ،فبراير2005)،ص59-60.

يمكن أن تتولد عن حرية تنقل الأشخاص لفائدة الاعتبارات الأمنية، وموقف ثان يستند إلى مرجعيات إيديولوجية ويرى في حرية تنقل الأشخاص داخل الفضاء المغاربي طريقة مناسبة لكسر جدار الصد الذي يفرضه الموقف الأول، وللترويج لمبادئه مباشرة لدى الشعوب المغاربية، لذلك يفتح حدوده ويعتمد سياسة استقطاب واضحة.

ورغم تأكيد النخب الحاكمة المغاربية على أهمية بناء صرح المغرب العربي، ورغم الاقرار بحجم التهديدات المحدقة بالمنطقة المغاربية، والتي تقتضي وجود حد أدنى من التعاون والتكامل بين البلاد المغاربية ، فإن سلوكها يبقى بعيدا عن التوجه نحو التكامل المغاربي[74] ،ذلك أن عقلية التحرك المنفرد تبقى سيدة الموقف، فما يلاحظ واقعيا هو اعتماد البلدان المغاربية سياسات انفرادية وتشريعات قطرية في معالجة تيارات الهجرة العابرة لأراضيها والمتوجهة من بلدانها نحو شمال وغرب المتوسط، وهو وضع لا يساهم إلا في تزكية قابلية دول المغرب العربي للتعاون الانفرادي، بل وللتنافس على مواقع الشراكة المتقدمة مع الطرف الأوربي على حساب بذل الجهود من أجل توحيد المواقف والتعاون البيني. وعندما تلجأ الدول المغاربية للتعاون بانفرادية مع أطراف أخرى كثيرا ما تجد نفسها مدعوة للانخراط في سياسات أمنية جاهزة ومصاغة خارج أي تعاون وتشارك حقيقي في بلورتها. لذلك تبدو الحاجة اليوم ملحة لاستعادة الوعي المغاربي وإصراره وإرادته في العمل المشترك كمنطقة تزخر بإمكانيات وطاقات وقدرات على الفعل.

الفقرة الثانية: التشريعات المغاربية في مجال الهجرة

لقد أدى افتقاد دول المغرب العربي لسياسة واضحة، موحدة وشاملة في مجال تنقل الأشخاص إلى سيادة الثقافة القطرية على حساب الثقافة الاندماجية، وهو ما أدى إلى تضخيم الخصوصيات وتقزيم القيم الجامعة المشتركة، وبطبيعة الحال، في ظل انعدام رؤية موحدة في إطار مؤسسات قائمة، تتصرف كل دولة حسب رؤيتها للتهديدات وفقا لمصالحها السياسية الداخلية، مما يفسر تشتت المبادرات التشريعية وضعف التنسيق ، وفي هذه الحالة وجدت الدول المغاربية نفسها معنية بشكل مباشر بهذه الظاهرة، وبدلا من معالجتها بشكل جماعي وفق آلية إقليمية مشتركة، فإن غياب أو عدم فاعلية اتحاد المغرب العربي، وغياب الحدود الدنيا من التنسيق والتشاور جعل تدبير إشكالية الهجرة يدار وفق مقاربات أحادية تقليدية وعقيمة في إطار قطري و على شكل تشريعات وقوانين وطنية. ويتعلق الأمر هنا بالقانون رقم 02-03 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 196.03.1 بتاريخ 11 نونبر 2003 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية، وبالقانون رقم 08-11 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو 2008 يتعلق بشروط

[74] - ابراهيم قلواز،« الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل» ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس،(يونيو2015)،الصفحة 284.

دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وبالقانون عدد 6 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فبراير 2004 المتعلق بإتمام وتنقيح القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر والذي يعد الإطار القانوني لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبالقانون رقم 19 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، والذي دخل حيز التنفيذ في 15 يونيو 2010،و بالقانون رقم2010-021 الصادر في 15 فبراير2010 الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين بموريتانيا.

ولأن تلك التشريعات اعتمدت استجابة لضغوطات الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي، فإنها تعكس في مضامينها نهجا أمنيا فوت عليها الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والإنسانية للمهاجرين أو للمقيمين الأجانب، كما أن هناك تشابها في الإطار العام المنظم لهذه التشريعات[75]، وهذا التشابه يجعل من بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط رغما عنها وعلى الرغم من نفيها المتكرر" دركي أوروبا"، حيث يبدو أن محاربة الهجرة غير الشرعية تعبر عن مناولة (sous-traitance) أمنية تقوم بها الدول المغاربية لصالح أوربا(دولا واتحادا) أكثر مما تعبر عن تقاطع للمصالح الأوربية-المغاربية. لأن العملية تخدم في نهاية المطاف المصالح الأوربية أساسا، خاصة وأنها تشير إلى تصدير للنموذج الأوربي بشكل يكاد يجعل الترسانة التشريعية المغاربية ملحقا لترسانة الإتحاد الأوربي.

وفي الواقع، فإن الدول المغاربية وقعت في مأزقين: أولهما أنها تمارس اليوم ما كانت تعيبه بالأمس القريب على الأوربيين، حيث اعتادت الخطابات الرسمية المغاربية تحميل الطرف الأوروبي مسؤولية تنامي الهجرة بدعوى أنه لا يساهم بالقدر الكافي في تنمية جيرانه، وبأنه يعالج مشكلة سوسيو- اقتصادية بأدوات سياسية-أمنية، لكنها تسير اليوم على خطاه وتتبنى نفس المقاربة الأمنية بسنها قوانين متشددة، وبتعزيزها لصلاحيات وقدرات مختلف أجهزتها الأمنية المختصة. وثانيهما، أنها تضع علاقاتها مع جيرانها من دول إفريقيا جنوب الصحراء على المحك، إذ كيف يمكن بناء علاقات تعاونية جدية مع هذه الدول في الوقت الذي يستهدف فيه المهاجرون المنحدرون منها ويجرمون في الدول المغاربية؟. وعليه، فإن الدول المغاربية لم تعد دركيا يسهر على حماية حدود أوروبا من "التهديد البشري" فقط، بل أصبحت أيضا تعمل بنفسها على فك الارتباط مع عمقها الإفريقي لصالح البعد الأوروبي .

[75] - تنص قوانين الهجرة في جميع هذه البلدان على إجراءات شكلية ينبغي استيفاؤها من قبل الأجانب لدخول البلاد، كما تنص هذه القوانين أيضا على إمكانية منح أنواع مختلفة من تصاريح الإقامة للأجانب وفق شروط معينة، وتمنح هذه النصوص سلطة تقديرية كبيرة للسلطات الإدارية مستخدمة مصطلحات من قبيل" النظام العام" و " أمن الدولة" أو " الأمن العام" دون تحديد دقيق لهذه المفاهيم، وتركز هذه النصوص القانونية بشكل عام على مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى خارج البلاد وداخلها أكثر مما تركز على حماية حقوق المهاجرين.

و رغم كل الخطوات المسجلة في مسار محاصرة ظاهرة الهجرة تشريعيا، ورغم تشابه وتطابق التشريعات الوطنية المغاربية، فإنه لا توجد سياسة مغاربية منسقة في مجال الهجرة، كما أن غياب إطار قانوني مشترك تلتف حوله دول المغرب العربي، صعب من مهمة الأنظمة في التصدي للظاهرة، رغم وجود إطار قانوني على مستوى كل دولة. وهذا ما يكلف الدول المغاربية الكثير من الجهد والمال مقابل نتائج هزيلة، بل أصبحت القضية مثارا للخلافات بتبادل الاتهامات بعدم التعاون في مجال مراقبة الحدود وتهريب الأشخاص. كما يحصل مرارا بين المغرب والجزائر. هذا التشتت في المواقف يجعلها عرضة للتأثير الخارجي الذي يريد حماية مصالحه وضمان أمن حلفائه. لذلك لا مناص من التجاوب مع ما تنطوي عليه تيارات الهجرة من مخاطر وتهديدات والتي تتطلب بطبيعتها تنسيقا وتعاونا على عدة مستويات[76]. وهو ما يطرح على المنطقة المغاربية تحديات لا بد لمواجهتها من الاتحاد والتكتل والتنسيق والتعاون لمسايرة المتغيرات الدولية، فالتكامل بين دول المنطقة يعد إحدى الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات التي تواجهها ، ولإحلال منطق التعاون و بلورة رؤية موحدة متكاملة لتعاون مغاربي يكون أساسه الجدية والفعالية بدل منطق الجفاء والتوتر و التنافس على الزعامة وتكريس المزيد من التبعية للخارج. ورغم الصعوبات المختلفة التي تواجه الاتحاد المغاربي في الوقت الراهن؛ والكلفة الاقتصادية القاسية التي يفرزها الجمود الذي يحيط بمؤسساته؛ فإن هذا الأخير يظلّ مطلبا استراتيجيا سيسمح حتما بمواجهة مختلف المخاطر والتحديات التي تواجه المنطقة مجتمعة، وفي مقدمتها الإشكالات المتصلة بالهجرة والتفاوض مع دول الضفة الشمالية من المتوسط. وكسب رهانات التنمية في المنطقة.

المطلب الثالث: انخراط المغرب في المقاربة الأمنية لدول الشمال

أمام انخراط المجموعة الأوربية في سن مجموعة من القوانين واتخاذ العديد من التدابير والإجراءات من أجل تنظيم هذه التدفقات نحو بلدانها والحد منها خلال العقدين الأخيرين؛ وجدت دول جنوب المتوسط نفسها ملزمة بالانخراط في هذه الرزنامة من القوانين والاتفاقيات بفعل الضغوطات المتواصلة من طرف دول الشمال لوقف تدفقات الهجرة التي تتم عبر حدودها وأراضيها كما هو الحال مع تونس، ليبيا، الجزائر والمغرب. هذا الأخير ، وبحكم موقعه الجيو استراتيجي القريب من أوربا، وجد نفسه في شراك السياسية الأمنية الأوربية من خلال توقيعه اتفاقيات إعادة قبول وترحيل المهاجرين مع عدد من الدول الأوروبية(les accords de réadmission) من جهة، ومن خلال سن قانون جديد سنة 2003، تحكّم في وضعه الهاجس الأمني، ما فوت عليه الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية

[76] - لؤي عبد الفتاح،« الدول المغاربية وتحدي الأخطار عبر الوطنية: قراءة في اختيارات التعاون الأمني» ، مداخلة في أشغال الندوة الدولية« الدول المغاربية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود»، (يومي 20و21 أبريل 2016)،ص 296.

للمهاجرين أو للمقيمين الأجانب(الفقرة الأولى) . ولأن دول شمال البحر الأبيض المتوسط تدرك أنها لن تقدر على مواجهة الظاهرة بشكل منفرد، فإنها أبرمت مجموعة من الاتفاقيات في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف أو في إطار تجمعات إقليمية للتدبير التعاوني في ميدان الهجرة مع الدول مصدر المهاجرين أو دول العبور. وقد فرض الموقع الجغرافي القريب من أوروبا على المغرب أن ينخرط في تلك السياسة منذ سنة 1992، حين وقع مع إسبانيا اتفاقا بشأن تنقل الأشخاص والعبور وإعادة قبول الأجانب الذين دخلوا بصفة غير قانونية، تلته بعد ذلك اتفاقيات ثنائية مماثلة مع عدد من الدول الأوروبية، فيما يعكس انخراطا مغربيا في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الأبعاد الأمنية للقانون 02.03

عرف التشريع المغربي في مجال الهجرة تطورا بطيئا لم يستطع مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة التي يحظى فيها المغرب بموقع جيو-استراتيجي هام وحيوي[77]،وظل التشريع المغربي المتعلق بالهجرة ودخول وإقامة الأجانب في المغرب على مدى ما يقارب خمسة عقود دون تغيير، إذ أنه يعود إلى فترة الحماية، خاصة ظهير8 نونبر 1949. إلا أن الضغوطات المتكررة للاتحاد الأوروبي أفرزت آلية قانونية جديدة تحاول أن تساير الضوابط القانونية لفضاء شنغن. وقد بدأ الضغط الأوروبي على المغرب يخرج إلى العلن خلال مختلف القمم التي تعقدها دول الاتحاد الأوروبي. فمثلا خلال قمة مجلس الاتحاد الأوروبي لرؤساء الدول والحكومات التي انعقدت بمدينة اشبيلية (Séville) الاسبانية يومي 21 و22 يونيو 2002، طالبت إسبانيا أثناء رئاستها الدورية للاتحاد الأوروبي في عهد حكومة "الحزب الشعبي"، بفرض عقوبات اقتصادية والحرمان من المساعدات والمعونات المالية بالنسبة للدول التي تتهاون أو لا تتعاون بشكل كاف في مراقبة الحدود. وربطت مدريد عقد القمة السنوية بين رئيسي حكومتي البلدين "خوسي ماريا أثنار" و"عبد الرحمن اليوسفي" سنة 2001 بمدى التزام المغرب بمحاربة الهجرة وشبكات التهجير. وإذا كانت قمة اشبيلية لم تتبن الخيار الاسباني (رئيس دورة المجلس الأوروبي) ،فإن الضغوطات الخارجية الممارسة من قبل الاتحاد الأوروبي ،عجلت بالتحرك نحو إصدار قانون جديد ينظم الظاهرة، ويلغي القوانين السابقة التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية، ويتعلق الأمر بقانون 02-03 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 196.03.1 بتاريخ 11 نونبر 2003 ،والمتعلق بدخول وإقامة الأجانب في المملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية.

[77] - محمد المرابطي،«إشكالية الهجرة في العلاقات المغربية الاسبانية »، (رسالة لنيل أطروحة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس)، سنة 2015،ص 134.

نقطة أخرى يجب الإشارة إليها، وهي أن السياق الزمني الذي أخرج القانون 02-03 هو نفسه الذي أنتج قانون 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، ونرى أن هذا التزامن بين ميلاد هذين القانونين ليس اعتباطيا، وإنما يحمل بين يديه دلالات أمنية دقيقة مفادها إنزال الهجرة بمنزلة شبيهة بمنزلة الإرهاب بمقياس الميزان الأمني، ووضع الظاهرتين تحت رحمة ترسانة من الآليات السياسية والقانونية المتشبعة بالعقائد الأمنية الراهنة. لهذا نعتقد أن استحضار هذا المدخل كفيل بفهم بعض المقتضيات التي أتى بها القانون المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة.

وينص القانون 02-03 على إجراءات شكلية ينبغي استيفاؤها من قبل الأجانب لدخول البلاد، كما ينص هذه القانون أيضا على إمكانية منح أنواع مختلفة من تصاريح الإقامة للأجانب وفق شروط معينة، ويمنح هذا النص سلطة تقديرية كبيرة للسلطات الإدارية مستخدما مصطلحات من قبيل" النظام العام" و " أمن الدولة" أو " الأمن العام" دون تحديد دقيق لهذه المفاهيم، ويركز هذه النص القانوني بشكل عام على مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى خارج البلاد وداخلها أكثر مما يركز على حماية حقوق المهاجرين. ولأن هذا القانون اعتمد استجابة لضغوطات الاتحاد الأوروبي، فإنه يعكس نهجا أمنيا يركز على تجريم دخول وخروج وإقامة الأجانب بصفة غير شرعية في هذه البلدان وكل من يدعمهم أو يقدم لهم التسهيلات.

وإذا كان إصدار هذا القانون يشكل، بما لا يدع مجالا للشك، مناسبة لتحديث ترسانته القانونية في مجال الهجرة، والتي ترجع إلى عهد الحماية [78]، إلا أن مضمونه يثير تساؤلات جوهرية. ويبدو أن هذا القانون الذي يستجيب على الأقل جزئيا، للضغوط الخارجية ينصهر في ظروف دولية وإقليمية تعتمد البعد الأمني على حساب البعد الحقوقي[79].

---

[78] - تتضمن الترسانة القانونية الموروثة عن هذه الفترة النصوص التالية:

-ظهير 15 نونبر 1934 المنظم للهجرة في المنطقة الفرنسية من الإمبراطورية الشريفة.

-ظهير 13 يوليوز 1938 المنظم لهجرة العمال المغاربة.

-ظهير 25 مارس 1939 المعدل والمكمل لظهير 13يوليوز1938.

-ظهير 8 نونبر 1949 المنظم لهجرة العمال المغاربة.

-ظهير 21 فبراير 1951 المعدل والمكمل لظهير 15 نونبر 1934.

-مرسوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المؤرخ ب 17 أبريل 1958، القاضي بتوحيد قوانين الهجرة المعمول بها في المنطقة الجنوبية وتطبيقها في منطقة الحماية الاسبانية السابقة وإقليم طنجة.

[79] - إذا كان القسم الأول من القانون 02-03 قد حدد شروط دخول وخروج إقامة الأجانب بالمملكة المغربية، فإن القسم الثاني جاء مشتملا على الأحكام العقابية المتعلقة بالهجرة والهجرة غير الشرعية ضمن 7 مواد (من المادة 50 إلى المادة 57)، حيث عاقبت هذه الأحكام كل الأشخاص الذين يغادرون التراب المغربي بصفة غير مشروعة بغرامة مالية تتراوح بين 3000 و10.000 درهم وبالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين معا طبقا لنص المادة 50 من القانون.

ويظهر هذا الخيار الأمني في فصول مختلفة تبرر الإجراءات المتخذة بتهديد "الأمن" أو "النظام العام". ويتكرر التعبير عن هذه الفكرة في الفصول 4، 16، 17، 21، 25 35، 40، 42 مما يجعل تطبيق النص معقدا ويفتقر إلى الدقة والوضوح. حيث يظل مفهوم النظام العام غامضا ودون تعريف واضح، مما قد يؤدي إلى تفسيرات تعسفية. كما لا يشمل النص أي إشارة إلى الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأجانب مثل حرية التعبير والرأي، الانتماء إلى نقابات عمالية، الحق في الصحة، وباقي الحقوق المنصوص عليها في "الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي كان المغرب من أوائل البلدان المصادقة عليها في 14 يونيو 1993.

إن المغرب باعتماده هذا التشريع فهو يتبنى المنطق الأوروبي، واقعا وعملا، حيث نشهد انتشارا واسعا لقوانين قمعية في مجال الهجرة، ويسير في اتجاه القيام بدور " الدركي" الذي يريد منه الاتحاد الأوروبي أن يلعبه في المنطقة، وجعله الخط الأمامي للدفاع عن أمنه القومي من المخاطر الأمنية العابرة للحدود، و في مقدمتها تدفق المهاجرين.

وهكذا يتضح أن المغرب يعمل في إطار الاستراتيجية الأوروبية التي تركز جهودها على المقاربة الأمنية، كما أن الالتزامات التي وضعها على نفسه باتخاذه هذه التدابير التشريعية والمؤسساتية، هي التزامات لا تفرضها حاجة مجتمعية أو حاجة اقتصادية، بل ضرورة سياسية ستجعل المغرب يلعب دورين: دور القلعة المتقدمة لمنع دخول الأجانب إلى أوروبا، ودور المستقبل للأجانب المطرودين من الدول الأوروبية التي ارتبط المغرب معها باتفاقيات إعادة القبول، حيث أصبح ملزما بأن يقبل الأشخاص الذين سينتقلون من بلد من بلدان أوروبا إلى الحدود المغربية إذا ما ثبت أن أولئك الأشخاص استعملوا التراب المغربي أو اخترقوا السياج الحدودي الفاصل بين مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين[80] للدخول إلى أوروبا، كما سنرى بتفصيل في الفقرة الموالية.

الفقرة الثانية: الأبعاد الأمنية في اتفاقيات إعادة القبول

يتمثل الهدف الأساسي من اتفاقيات الإعادة(les accords de réadmission) وتعرف أيضا بـ"اتفاقيات تحميل الأشخاص على الحدود"، والتي أبرمها المغرب مع بعض الدول الأوربية، خصوصا تلك التي تقع على خط التماس مع تيارات الهجرة مثل اسبانيا وإيطاليا، في العمل على تسهيل عملية تبادل الأشخاص المتواجدين بصفة غير قانونية فوق

[80] - سبتة ومليلية هما اهم الثغور التي لاتزال تحتلهما اسبانيا في شمال المغرب، منذ نهاية ما يسمى حروب الاسترداد(La Reconquista).سقطت مليلية أولا تحت الحكم الاسباني في سنة 1467،أما سبتة التي استولى عليها البرتغاليون في عام 1415 فقد حولت إلى اسبانيا بمقتضى اتفاقية لشبونة في عام 1668.وبرغم أن احتلال اسبانيا لهذه المناطق قديم جدا ويعود إلى القرنين الخامس عشر والسابع عشر، فإن جهود المغرب لاسترجاع هاتين المدينتين وباقي الجزر الجعفرية التي تحتلها اسبانيا على طول الشواطئ المغربية على البحر الأبيض المتوسط لم تتوقف قط.

تراب الأطراف المتعاقدة . إذ أنه بواسطة هذه الاتفاقيات يتعهد كل طرف بقبول الأشخاص الذين غادروا ترابه بطريقة سرية أو يقيمون بطريقة غير شرعية فوق تراب دولة عضو في فضاء شنغن، ويتم إعادتهم لبلدهم الأصلي بعد إلقاء القبض عليهم[81].ويوضح الجدول التالي مختلف اتفاقيات إعادة القبول التي وقعها المغرب مع عدد من الدول الأوروبية:

TABLEAU 3. Accords de réadmission entre le Maroc et les pays européens

PAYS	DATE	TYPE D'ACCORD	STATUT
France	1983-1993	Réadmission[1]	Échange de lettres, non ratifié, entré en vigueur 1984 (avenant en 1993)
Espagne	13/02/1992	Réadmission[2]	Accord signé le 13/2/1992, est entré en vigueur en 2012.
Allemagne	01/06/1998	Réadmission[3]	Accord entré en vigueur
Italie	27/07/1998	Réadmission[4]	Accord signé non entré en vigueur
Portugal	07/09/1999	Accord de coopération policière lié à la réadmission[5]	Accord entré en vigueur
France	01/05/2001	Accord de coopération policière lié à la réadmission	Accord entré en vigueur
Malte	depuis 2002	Réadmission	Négociations en cours
Espagne	23/12/2003	Mémorandum d'entente sur les mineurs migrants[6]	Accord en vigueur
Espagne	06/03/2007	Réadmission[7]	Accord signé non entré en vigueur

Sources : **Ministère des Affaires étrangères et de la Coopération (Maroc) ; (Migration de Retour au Maghreb {MIREM] 2008) ; (Marrero Rocha, 2005).**

1 -«Accord sous forme d'échange de lettres relatif à la circulation des personnes », MAEC, Maroc.

2-« Accord concernant la circulation des personnes et le transit et la réadmission des étrangers qui pénètrent d'une façon illégale », MAEC, Maroc.

3- la République Fédérale d'Allemagne, accord (PV) relatif à l'identification et la délivrance de laisser –passer consulaires

4- « Accord sur la reconduite aux frontières des ressortissants des deux pays et sur le transit pour l'éloignement », MAEC, Maroc.

5-« Accord de coopération en matière de contrôle des frontières et des flux migratoires », MAEC, Maroc.

6- « Memorandum d'entente sur le rapatriement assisté des mineurs non-accompagnés », MAEC, Maroc.

7- « Accord de coopération dans le domaine de la prévention de l'émigration illégale de mineurs non accompagnés, leur protection et leur retour concerté », MAEC, Maroc.

لكن السؤال الذي يطرح باستمرار هو هل تشكل هذه الاتفاقيات الثنائية إطارا لتدبير الهجرة بين المغرب و بعض دول أوروبا على أساس المسؤولية المشتركة، أم أن هذا الإطار الاتفاقي الثنائي مجرد إطار قانوني لتصريف المقاربات الأوروبية التي تجعل المغرب مجرد دركي يعمل على ضمان أمن أوروبا من الجنوب الغربي على حساب مصالحه؟ .

يمكن القول إنه على الرغم من كل المجهودات المبذولة في هذا الإطار، فإن التحولات التي عرفتها الهجرة من حيث طبيعتها ومكوناتها وحجمها، قد أفرزت وجود ثغرات عدة داخل النظام الاتفاقي الثنائي من شأنها أن تحد من فعاليته. ويتعلق

81 -les accords de retour et de réadmission avec les pays tiers est un outil qui est considéré de plus en plus fondamental dans la politique migratoire européenne. Ces accords se divisent en deux types: certains (de première génération) prévoient la réadmission exclusive des migrants du pays signataire; d'autres (de seconde génération) prévoient aussi la réadmission des migrants d'autres pays tiers qui ont transité dans le pays signataire juste avant d'entrer dans le territoire de l'UE.

النقد الأول بتعريف مفهوم "المهاجر غير الشرعي" الوارد في جميع اتفاقيات إعادة القبول. فوفقا لهذه الاتفاقيات، على الدولة المعنية إعادة قبول أي شخص لا يستوفي شروط الدخول أو الإقامة واجبة التطبيق في أراضي الدولة المعنية أو لم يعد مستوفيا لها. وتمثل فكرة "أي شخص" إشكالية لأنها لا تميز بين أنواع المهاجرين الذين يجدون أنفسهم في وضع غير قانوني في البلد المضيف مع احتمالية تقويض مبدأ عدم الإعادة القسرية بشكل أساسي الذي من المفترض أن يحمي اللاجئين وطالبي اللجوء. ولا تميز سياسة إعادة القبول الأوروبية بين الأجانب في الأوضاع غير القانونية ممن يستحقون حماية وضعهم القانوني وممن لا يستحقون ذلك. وعلاوة على ذلك، يخيم الغموض على تشريعات إعادة القبول وهو أمر غير قانوني على ضوء قانون اللجوء الدولي إذ لا يترك للشخص "المشتبه به" أي فرصة للتعبير عن نفسه بشكل صحيح في غياب المراجعة الفردية أو على أساس كل حالة على حدة لوضعه[82].

ويعكس هذا الفراغ القانوني فيما يخص حقوق الإنسان الذي يخيم على هيكل اتفاقيات إعادة القبول التركيز المتزايد على الجوانب الأمنية لإدارة الهجرة غير الشرعية على حساب نهج واسع النطاق قائم على مبدأ تشارك المسؤولية. ففي التجربة المغربية، بينت الممارسات المرتبطة بتفعيل بنود هذه الاتفاقيات توجها أوروبيا من أجل إرغام المغرب على القبول بالترحيل الفوري والمباشر وخارج أية إجراءات وضدا على القوانين والمساطر للمهاجرين من دول الغير، ودون احترام ما تنص عليه المواثيق والمعاهدات الدولية والأوروبية الخاصة بحقوق الإنسان والمهاجرين.

فمثلا يتيح الاتفاق المغربي الاسباني الذي تم توقيعه في 1992/2/13،ودخل حيز التنفيذ في 2012، إقدام الشرطة الاسبانية على الترحيل الفوري للمهاجرين الذين يدخلون إقليمها من المغرب بطريقة غير قانونية، وهذا الإطار القانوني هو الذي تذرعت به اسبانيا أثناء إرجاعها فورا عددا هائلا من المهاجرين، بلغ 116 من دول جنوب الصحراء في صيف 2018. لكن اسبانيا بإصرارها على تفعيل هذا الاتفاق، عبر ارجاع فوري للمهاجرين الذين دخلوا ترابها انطلاقا من الأراضي المغربية، والذي يطلق عليه في اسبانيا بالترحيل فوق المياه الساخنة أو الدافئة (devoluciones en caliente)، تخرق مبدأ وقاعدة منع الترحيل الجماعي الذي تمنعه الاتفاقية الأوروبية وملحقاتها، كما تنتهك المادة 13 المتعلقة بالحق في طعن فعلي وحقيقي أمام هيئة قضائية وطنية في مواجهة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. كما أن القانون العالمي للجوء والقانون الأوروبي يلزمان معا إسبانيا بعدم إعادة مهاجرين أو لاجئين إلى مكان يمكن أن يلقوا فيه معاملة سيئة، وهو ما كانت قد ضلعت فيه إيطاليا في ديسمبر 2012، حسب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بعدما أعادت

[82] - مهدي ريس، "اتفاقيات الاتحاد الاوربي لإعادة القبول"، على الرابط:
https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/destination-europe/rais.pdf

مهاجرين بشكل قسري نحو ليبيا[83] . كما أن المغرب بقبوله هذا الاجراء[84]،يناقض التزاماته الدولية في مجال حقوق الانسان، والذي كان من أوائل الدول التي وقعت وصادقت على اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990، وهي اتفاقية تمنع الترحيل الجماعي. وهو ما يجعل الفعل بقبول الترحيل والقانون الإطار لسنة 1992 بين المغرب وإسبانيا مخالفا للقانون الدولي وينتهك حقوق وحريات المهاجرين في التنقل والتنقل من أجل الحماية، واختيار بلد الإقامة وعدم الترحيل ومنع الطرد الجماعي، والحق في المساعدة القانونية الحقيقية والضمانة والمراقبة القضائية بغض النظر عن الوضع الإداري للشخص المهاجر[85].

إن استمرار المغرب في تبني اتفاق إعادة القبول الموقع في 1992 باعتباره بلد العبور في ظل عجزه عن تحمل التكلفة الاجتماعية والأمنية والاقتصادية للمهاجرين غير النظاميين، وفي ظل قانون 02- 03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب في المملكة المغربية الذي ينص على تجريم الهجرة غير النظامية، إضافة إلى غياب نظام لجوء فعلي، لا يمكن تفسيره إلا باعتباره استمرارا في الانخراط في سياسة أوروبية مقنعة لتصدير الحدود، والقبول بالقيام بدور المناولة من الباطن (sous-traitance) لصالح أوروبا، ولصالح اسبانيا بشكل خاص، أكثر مما تعبر عن تقاطع للمصالح المشتركة بين الطرفين. لأن العملية تخدم في نهاية المطاف المصالح الأوروبية أساسا ،وهو وضع لم يعد مسموحا للمغرب أن يستمر فيه، بالنظر لحجم التحديات الخارجية التي يواجهها، والمرتبطة أساسا بتدبير علاقاته مع دول الجوار، خصوصا مع جيرانه من افريقيا جنوب الصحراء.

---

[83] - في فبراير 2012، أدانت الغرفة الكبرى بالمحكمة الأوربية الحكومة الايطالية، مشددة على أن الدول التي تعترض الأفراد في المياه الدولية عليها احترام قانون حقوق الإنسان. وطبقا لقرار المحكمة، فإن ايطاليا خرقت المادة 3 من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، وخرقت أيضا الحظر على الطرد الجماعي (المادة 4 من البروتوكول 4 الملحق بالاتفاقية الأوربية) والحق في التعويض الفعال ضد إجراءات الترحيل (المادة 13 من الاتفاقية الأوربية).

[84] - حسب منطوق الاتفاقية، لاسيما المادة الأولى منها، فإن المغرب ليس ملزما فقط بقبول المهاجرين غير الشرعيين من جنسية مغربية، الذين يتسللون إلى الجارة الشمالية للملكة، بل مُلزم بقبول جميع المهاجرين المنطلقين من الأراضي المغربية في اتجاه إسبانيا، أيا كانت جنسيتهم.

85 - بتاريخ 13 أكتوبر 2017، أصدرت الغرفة الكبرى بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ حكما أدان إسبانيا على ترحيلها الفوري للمهاجرين، وفي 13 فبراير 2020 ألغت ذات الهيئة، الحكم المستأنف القاضي بإدانة وتغريم إسبانيا بسبب انتهاكات للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. لكن هذا القرار أثار تعليقات ورفض وسخط من رجال القانون والحقوقيين، الذين اعتبروا قرار المحكمة تغلب عليه الاعتبارات السياسية، في ظل شكاوى متكررة بشأن انتهاك حقوق المهاجرين على طول السياج الحدودي الفاصل بين مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين. أنظر لمزيد من التفاصيل عن هذا الحكم:

Louis Imbert, « Refoulements sommaires : la CEDH trace la « frontière des droits » à Melilla », La Revue des droits de l'homme [En ligne], Actualités Droits-Libertés, mis en ligne le 28 janvier 2018, consulté le 19 avril 2019. URL : http://journals.openedition.org/revdh/3740 ; DOI : 10.4000/revdh.3740

يبدو من المؤكد أن السياسات الأمنية المتشددة التي اعتمدتها الدول الأوروبية كمقاربة أساسية في التصدي للهجرة منذ مطلع التسعينات تقريبا فشلت في التقليل من تدفق المهاجرين إلى سواحل القارة الجنوبية وجاءت بنتائج عكسية، لأنها ركزت فقط على تعزيز السيطرة على الحدود البحرية للاتحاد الأوروبي وتقليل أعداد المهاجرين واللاجئين القادمين عبر البحر المتوسط بدلا عن إدارة الأزمة بشكل جيد. وفي ظل تلك السياسات الأمنية المتشددة، تنامت بشكل غير مسبوق أعداد المهاجرين واللاجئين، على نحو جعل البحر الأبيض المتوسط يتحول إلى أكبر مقبرة مائية للبشر بعد أن كان مهد الحضارات، كما سنرى في المبحث الموالي.

المبحث الرابع: تحولات البحر الأبيض المتوسط

ينطلق فيرناند بروديل Fernand Braudel في كتابه المتوسط والعالم المتوسطي La méditerranée et le monde méditerranéen من ان المتوسط يشكل منطقة يمكن من خلالها رصد أوجه الارتباط بين التاريخ والمجال، والجغرافيا وأثرها على الانسان بما يجعل كتابة "تاريخ بسيط" أمرا غير جدوى، فالبحر الأبيض المتوسط[86] هو "تركيبة من البحار" تتراكم بها جزر، وتتخللها خلجان ،وسواحل متشعبة. وترتبط الحياة المتوسطية بالأرض، فالبحارة هم في الآن نفسه فلاحون، والمتوسط هو بحر الزياتين والكروم بالقدر الذي هو بحر السفن والمراكب، وبالتالي لا يمكن فصل البحر عن اليابسة[87].

وإلى جانب الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة البحر الابيض المتوسط يعرف عن المنطقة أنها كانت منذ ما قبل التاريخ مهدا لحضارات امتدت لقرون من الزمن على ضفتي المتوسط، وقد أبدعت هذه الحضارات والأجناس البشرية انجازات فنية وعلمية وأدبية شكلت وسيلة اتصال بين المعارف الانسانية، وأدت إلى تقارب في الأفكار بين شعوب حوض المتوسط في الثقافة والسياسة سمحت بظهور مفهوم "مهد الحضارات". لكنه استوى، في العقود الأخيرة، أكبر مقبرة للتوابيت العائمة التي تحمل الحالمين بالهجرة من الجنوب إلى الشمال الأوروبي بحثا عن فرصة عمل أو رغبة في نمط عيش مختلف، فبدا أن الرأسمال الرمزي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، يتلاشى، بما هي منطقة عرفت هجرات وأعراقا

---

[86] - أطلق على البحر الأبيض المتوسط عبر التاريخ عدة تسميات، فظل يعرف في القديم ، ومن خلال التجار، بالبحر فقط (Thalassa)،ثم صار يعرف بعد ذلك بالبحر الممتد من "أعمدة هرقل"(les coolness d'hercule)، والتي تسمى حاليا بمضيق "جبل طارق"، إلى مضيق "الدردنيل" و"البوسفور"، وقد كان الأوروبيون يطلقون على البحر المتوسط بالبحر الذي يتربع بين أوروبا وآسيا، أما إفريقيا فكانت تسمى آنذاك بما يعرف "ليبيا")، أما "البحر الأبيض المتوسط"، أي البحر الذي يتوسط عدة أراض فهو اسم لم يعرف إلا بداية القرن السادس عشر. أنظر:

Yves Lacoste, « La géopolitique de la méditerranée, perspectives géopolitique », (Armand, Colin, Paris, 2006), p17-18.

[87] - Fernand Braudel, La Méditerranée et le monde méditerranéen,.(Paris : Flammarion, 1986). P.13.

وعبرتها حضارات وثقافات، وشكلت هويتها، وأن توصيف فرنان بروديل للمتوسط كمجال ديناميكي حلت محله توصيفات أخرى، حيث اعتبره البعض بأنه مصدر تهديد، أو بحر غير مستقر، أو "مقبرة البشر". المتوسط اليوم، أضحى جدار برلين جديد بين الشمال والجنوب، ومنطقة التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحول بضفتيه الشمالية والجنوبية إلى حقل للمناورة والتدافع من أجل السيطرة بين القوى الإقليمية والدولية. أكثر من ذلك صار البحر الأبيض المتوسط، كما عبر عن ذلك " جان ماري كروزاتي" (Jean Marie Crouzatie)، النموذج ذاته للفضاء المتصدع، الذي تغلب فيه المتدخلون الخارجيون والعلاقات الثنائية القائمة مع مناطق أخرى على العلاقات الداخلية المتعددة الأطراف[88].

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية والحضارية للبحر الأبيض المتوسط

لطالما شكلت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط مجالا استراتيجيا حيويا لأوروبا. فحتى حلول القرن السادس عشر كانت هذه المنطقة مركزا للازدهار الاقتصادي وللتجارة الدولية بحكم موقعها الجغرافي المميز بين ثلاث قارات. مما جعل منها دائما وعبر التاريخ منطقة تجاذب وصراع مستمرين، ودفع بالقوى الفاعلة والمؤثرة في المنطقة إلى وضع سياسات معينة تهدف في مجملها إلى ضمان استقرار المنطقة. فإذا كانت معطيات الجغرافيا قد جعلت من البحر الأبيض المتوسط بحرا مغلقا ،فإن معطيات الجيوبوليتيكا جعلت منه فضاء مفتوحا.

الفقرة الأولى: الأهمية الجغرافية والسياسية للبحر المتوسط

من حيث الجغرافيا الطبيعية، فإن البحر الأبيض المتوسط كفضاء جغرافي يسهل تحديده، فهو بحر داخلي تحده اليابسة ما يجعل منه بحرا مغلقا، وهو يقع في قلب العالم، حيث يشكل همزة وصل بين القارات الثلاث أوروبا، آسيا وإفريقيا. وبالتالي فإن المتوسط يفصل الجزء الشمالي الأوروبي الغربي عن الجزء الشرقي والجنوبي العربي المسلم[89]. ويتصل الطرف الغربي للبحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل البحر المتوسط بالبحر الأسود وعن طرق مضيقي البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة، أما الطرف الجنوبي الشرقي فيتصل بالبحر الأحمر عبر قناة السويس. وبسبب الأهمية الاستراتيجية البحرية لهذه المضايق، أصبح

[88] - Jean Marie Crouzatier ،« Géopolitique de la méditerranée ».(Publisud ،Mars1988).P15.

[89] - روبرتو أليبوني، « البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص » ، ترجمة: سلوى حبيب، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ،السنة 1994)، ص68.

يطلق عليها نقاط الخناق[90].وتشكل هذه المفاصل محاور استراتيجية، وعلى سبيل المثال، تعبر مضيق جبل طارق سنويا ما يزيد عن 7000 سفينة أي ما يمثل 30 %من حجم النقل التجاري في العالم، و 28 % من حركة ناقلات النفط التي تعبر المتوسط سنويا[91].

وأما من حيث الجغرافيا السياسية، فإن البحر الأبيض المتوسط لا يعني فقط ذلك البحر الذي يتوسط القارات الثلاث، وإنما يتمثل في وجود مجموعة من المصالح والعلاقات والارتباطات والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر الأبيض المتوسط، وليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا بوجود ساحل أو منفذ على البحر المتوسط[92]، بل يمكن أن يكون الارتباط اقتصاديا أو سياسيا، فكل دولة تنشط في تعزيز "الظاهرة المتوسطية" تعتبر دولة متوسطية. وبتعبير(Yves Lacoste)،فإن منطقة المتوسط هي بطريقة ما مجال ممتاز لكي يتمرن كل مواطن على التفكير الجيوسياسي بشكل عام، لأن دراستها تفرض عليه أن يأخذ بعين الاعتبار تموضع موروثات تاريخية شديدة التنوع، وأن يؤالف بين صراعات القوى التي تختلف أحجامها إلى حد كبير[93].

وباحتوائه على قدرات بشرية هائلة ومصادر طاقة واسعة، أضحى منطقة مهمة في حسابات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، ومن يسيطر على هذه المصادر سيضمن السيطرة على قلب الأرض، ومن ثم على العالم. ومن هنا تبرز الأهمية البالغة لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يبرر التكالب الاستعماري القديم من أجل السيطرة على دول الحوض.

بعد نهاية الحرب الباردة بين المُعسكرين، لم تتآكل أهمية حوض المتوسط، بل ازداد التدافع من أجل السيطرة على حوض المتوسط بين القوى الإقليمية والدولية، واجتاحت الغواصات وناقلات البترول البحر المتوسط قصد تعزيز المكاسب السياسية والتجارية، وأصبح المتوسط حقلا للمناورة والاستعداد الدائم بين الفاعلين على المسرح الدولي، وإقليما أساسيا في توزيع القوى الدولية، ولا يقتصر ذلك التدافع على الدول التي ترتبط بحدود مباشرة مع البحر المتوسط، بل ترى فيه القوى العظمى موطئ قدم استراتيجي لتعزيز نفوذها من خلال قواعدها العسكرية وتدريباتها

---

[90] - محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط: إضافة للأمن؟،مجلة قضايا عربية،العدد4،(أبريل1980)،ص140.

[91] -Rahmouni Benhida Bouchra,Slaoui Younes, Géopolitique de la Méditerranée ,QUE SAIS-JE, (Presses Universitaires de France ,Paris,2013),p.7.

[92] - أسامة فاروق مخيمر، "تعريف الدولة المتوسطية، دراسة للخصائص الاجتماعية والثقافية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 129،(يوليوز 1997)،ص44.

[93] - إيف لاكوست، "الجغرافيا السياسية للمتوسط"، تعريب، زهيدة درويش جبور، (هيئة أبوظبي للثقافة والثرات، الطبعة الأولى، 2010)،ص26-27.

ومناوراتها، الأمر الذي يضع المنطقة في مشهد سباق نحو التسلح بغية إحداث نوع من السيطرة عليه لضمان جملة من الامتيازات؛ كحماية مصالحها الاقتصادية وتعزيز أمنها القومي، ولعب دور بارز في معادلة المنطقة السياسة. وقد ساهم هذا الوضع في تعقيد مشهد الصراع بين مختلف القوى البحرية المتنافسة في حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى جعله قابلًا للاشتعال لاسيما مع كثرة المتنافسين إقليميا ودوليا من جهة، ووجود خلل هائل في توازن القوى بين أطراف الصراع من جهة أخرى.

الفقرة الثانية: الأهمية الثقافية والحضارية للبحر المتوسط

إلى جانب أهميته الجيوسياسية والاقتصادية، شكل البحر الأبيض المتوسط في الألفيات الثلاث الأخيرة مهدا للحضارة البشرية، واكتسب أهمية استراتيجية كبيرة منذ فجر التاريخ، وهو ما يُفسر التنوع العرقي واللغوي والديني والثقافي والحضاري الهائل لحوض المتوسط، مما جعل مؤرخين وعلماء اجتماع يسمونه "مركز العالم". لقد حق ل "جيو بسترينو Pistarino" شيخ المؤرخين الذي توفي سنة 2008 أن يوظف في إحدى دراساته عبارة" المجموعة المتوسطية" للدلالة على قدر الشعوب المطلة على ضفتيه في التعايش والتواصل فيما بينها"[94]. كما أن تميز البحر الأبيض المتوسط عبر تاريخه بالتنوع والتعدد في الأعراق والشعوب واللغات والثقافات، هو جعل المؤرخ الفرنسي المرموق "فرناند بروديل" ينعته بالعالم المتوسطي (Monde Méditerrané).

ورغم أن البحر الأبيض المتوسط صغير من حيث المساحة، مقارنة ببقية بحار ومحيطات العالم، فقد كان على مدى تاريخه الطويل ملتقى للحضارات وبوتقة للأحداث التاريخية الجسيمة والرهانات الاستراتيجية التي جعلت منه واحدا من أهم مفاتيح النظام العالمي.إذ يعرف عن المنطقة أيضا أنها كانت بؤرة إشعاع حضاري وموطن الشعوب والأعراق المختلفة. ومن يتأمل الحضارات الإنسانية ويحاول دراستها واستقراءها بطريقة موضوعية، فإنه سيلاحظ أن معظم هذه الحضارات المتعاقبة نشأت على جنبات حوض البحر الأبيض المتوسط، منذ أن عرف الإنسان إنسانيته، وامتدت هذه الحضارات لقرون من الزمن، حضارات وثقافات عديدة تعاقبت على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط؛ ما جعلها تشكل فضاء يحتضن تراثا إنسانيا ثريا ومتنوعا لا تزال العديد من الآثار والوثائق شاهدة عليه. فأن ترحل في البحر الأبيض المتوسط، يعني ،كما يؤكد "بروديل"، أن تجد العالم الروماني بلبنان، وما قبل التاريخ بسردينيا، والمدن الإغريقية بصقلية، والوجود العربي الإسلامي بالأندلس، والإسلام التركي بيوغسلافيا. يعني أن تسبح في أعماق قرون خلت حتى البناء الحجري لمالطا أو أهرامات مصر، وأن تصادف الأشياء القديمة والحياة تسري في كيانها إلى جانب كل ما هو

[94] - مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب من سنة 609هـ/1212م إلى سنة 759هـ/1358م،(مطابع الرباط نت، الرباط 2014)، ص5.

جديد". ويتابع برودیل" وفي المتوسط، كل شيء كان عرضة للتبادل والانتقال والاستعارة، من الناس إلى الأفكار وأنماط العيش والمعتقدات وأساليب الحب وأشكال السنن والأخلاق والمآكل"[95]. هذا التلاقح الحضاري في الفضاء المتوسطي جعل منه فضاء للتثاقف (interculturalité) ولظهور الهويات الثقافية المركبة والعابرة (trans-culturalité). لم يكن المتوسط مجرد فضاء تاريخي، له زمنيته الخاصة، بل كان شخصية تاريخية فذّة تحكمت في مصائر العالم، إلى أواخر القرن التاسع عشر، بأشكال مختلفة، فالفضاء المتوسطي يعتبره ، فرناند برودیل هو: "الجمع بصيغة الفرد، إنه ليس فضاء واحدا، بل فضاءات متعددة، ليس مجرد بحر بل تعاقب بحار، ليس حضارة واحدة بل تراكم حضارات، أن ترحل في البحر الأبيض المتوسط، يعني أن تجد العالم الروماني بلبنان، وما قبل التاريخ بسردينيا، والمدن الإغريقية بصقلية، والوجود العربي الإسلامي بالأندلس، والإسلام التركي بيوغسلافيا، يعني أن تسبح في أعماق قرون خلت حتى البناء الحجري لمالطا أو أهرامات مصر، وأن تصادف الأشياء القديمة والحياة تسري في كيانها إلى جانب كل ما هو جديد"[96].وبذلك فهو مهد الحضارات القائم على تعدد الديانات، وبالرغم من الانقسامات والاختلافات القائمة فيما بينها، فإن الشعوب المتوسطية مدفوعة للتعايش فيما بينها[97].

لقد شكل البحر المتوسط على امتداد تاريخه مجالا تجسد فيه التحدي الجغرافي واستجابة الانسان له، بحيث تفاعلت المعطيات الجغرافية الداخلية مع البحر، واستطاعت الحضارات المتعاقبة تأسيس جملة من المدن والمراكز التجارية، كما تمكنت من عبور ضفتي المتوسط، مما ساهم في نمو علاقات سياسية وتجارية واجتماعية وثقافية بين مكوناته.

المطلب الثاني: من مهد الحضارات إلى مقبرة للبشر

كان المتوسط الفضاء التاريخي لعلاقات التبادل و المنافسات و النزاعات بين الحضارات المتجاورة التي لم تكن تصدّر لبعضها السلع و البضائع فحسب بل أيضا البشر والأفكار و الصور و طرق العيش. ويبدو أن صفة "مهد الحضارات" التي أطلقها أبو التاريخ الفرنسي الحديث، وصاحب مدرسة الحوليات فرنان برودیل على منطقة البحر الأبيض المتوسط تسعى إلى الحفاظ عليها، لكن هذه المرة في المنحى السلبي. ذلك أن الثقافات المتوسطية التي تلاقحت وتفاعلت على امتداد

[95] - فرناند برودیل "المتوسط والعالم الإسلامي"، تعريب وإيجاز مروان أبي سمرا،(دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1993)، ص 135-140.

[96] - Fernand Braudel, La Méditerranée, L'espace et l'histoire. Paris : Flammarion, 1985. p- p 8-9.

[97] - Banchenane, Mustapha, la situation géopolitique en méditerranée. Dans : www.fmes-France.org/img/confbenchenane.rtf.p1.

قرون بكل ما تحمله من موروث إنساني، تقف اليوم عاجزة محبطة وهي ترى الآلاف من الشباب الطافح الطامح، ينتهي في أعماق بحر تحول إلى أكبر مقبرة بحرية في التاريخ.

فمع مرور الوقت وتنامي ظاهرة العولمة، تحولت الهجرة بالمتوسط إلى مشكلة معقدة تتفاعل مع اعتبارات جيوسياسية و اقتصادية و ديموغرافية تحمل في طياتها عدة مخاطر وتحديات أمنية، وبدا أن أوروبا تتنكر لتاريخ الحوض المتوسطي كما قرأه المفكر فرنان بروديل، الذي نظر لمجال متوسطي لا يشطره الماء بل يجمعه في إطار من التكامل بين العناصر الحضارية المشكلة له، كما كان ذلك في زمن انضم فيه الإرث الإغريقي اللاتيني الى الإسهام العربي الاسلامي في بناء "وحدة" الفضاء المتوسطي وإغناء الحضارة الانسانية.

الفقرة الأولى: البحر المتوسط بحر الحضارات

ظل المتوسط منذ القدم طريقا للتبادل التجاري والثقافي، ومعبرا للتعاون والتنوع الثقافي والحضاري والمعرفي، لذلك حاولت العديد من الدراسات في مختلف التخصصات أن ترصد ماهية المتوسط في كل مرحلة تاريخية لهذا البحر، نظرا لما يمثله البعد التاريخي والحضاري لهذا الإقليم في كل التحولات الجارية والمتغيرات المحتملة لمستقبل المنطقة[98].

يصف المفكر الفرنسي إدغار موران(Edgar Morin) المتوسط في العهد اليوناني على أنه كان بحر الفلسفة والديمقراطية، وعالم الحضارة الإغريقية لقرون عدة، كانت خلالها أثينا أهم عاصمة للبحر المتوسط[99]،وقد مكن هذا البحر الشعوب الفينيقية من بعث حضارة خالدة لم تستطع تلك الشعوب من تأسيسها في موطنها الأصلي في الصحاري منطلق انبعاثها، وأرست لمدن خالدة شاهدة على متوسط المراكز التجارية القديمة، ومجسدة الوحدة الإقتصادية للمتوسط[100]،وأشار العالم الجغرافي اليوناني سترابون(Strabon) المعاصر لأوغسطين إلى الرومان باعتبارهم سادة المتوسط، بعد أن تمكنوا من فتح العالم بجيوشهم وقوانينهم، وانعكس ذلك على تسميتهم لهذا البحر، البحر لنا أو بحرنا(marenostrom).وبعد أن كانت المسيحية ديانة المتوسط لقرون وإلى غاية القرنين السابع والثامن، جاء دور الجنوب بظهور الفتوحات الإسلامية التي أعلنت وحدة العالم المتوسطي الإسلامي، ونجحت في أن تجعل القسم الغالب من الإنسانية ضمن الدائرة الإسلامية،

98 - Claude Nigoul, La méditerranée : mythes et réalités.(L'Europe en Formation. N° 356 .été 2010).p11

99 - Edgar Morin, Penser la Méditerranée et méditerranéiser la pensée; (CONFLUENCES Méditerranée - N° 28 HIVER 1998-1999), p35.

100 -يسري الجوهري، جغرافية البحر الأبيض المتوسط، (منشأة المعارف للنشر،1984،الاسكندرية)،ص5.

فإلى جانب المسيحية، نما الإسلام وانتشر بسرعة مذهلة وأصبح المتوسط بحيرة إسلامية حقيقية[101]،فشكل المتوسط بحر الاديان ومكان التقاء الشرق والغرب، أو بتعبير هنري بيرين(Henri Pirenne) في كتابه "محمد وشارلمان"،مكانا لصعود حضارتين مختلفتين ومتعاديتين[102]. حيث مثلت دعوات التبشير المسيحي والفتوحات الإسلامية والحروب الصليبية أوجها من ذلك الاختلاف والصراع المتوسطي.

على امتداد العصر الوسيط، استعمل العرب أربع تسميات للدلالة على الحوض المتوسطي برمته: بحر الروم، وبحر الشام، وبحر المغرب والبحر المتوسط. وفي هذا الحوض المتوسطي تفاعلت ثلاث وحدات ثقافية، ثلاث حضارات ضخمة ومعمرة، ثلاثة مسارات أساسية في التفكير والاعتقاد والعيش، وهي ما سماه بروديل:" ثلاثة وحوش مستعدة دائما لأن تكشر عن أنيابها"، وهي: الغرب المسيحي المتمركز حول حضارة روما والعالم اللاتيني ثم الكاثوليكية، والعالم الاسلامي الذي شكل منافسا للغرب المسيحي في البحر المتوسط من الناحية الاقتصادية والعسكرية، ثم العالم الإغريقي الأرثودوكسي في الشرق الأوروبي، والذي انتقل مركزه إلى روسيا بعد سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين سنة 1453[103]، وسيتحول بحر الحروب الدينية فيما بعد ليصبح بحر الامبراطورية العثمانية المترامية الأطراف في ثلاث قارات، إلى حين بدء مشروع التطهيرات العرقية والدينية التي أنهت بحر الخلافة، ومسحت آخر معاقل الوجود الإسلامي في الاندلس بسقوط غرناطة عام 1492م.

إن التنوع الحضاري في المتوسط أثر بشكل واضح على استقرار هذا الفضاء في ابعاده الجيوسياسية و الاقتصادية ، فكان الصراع السمة الطاغية بين شعوبه و التاريخ شاهد على الحروب البونية و الحروب الصليبية و الحروب بين الاغريق و الفرس ، و الصراع بين العثمانيين و الاسبان، و الحروب النابوليونية ، وصولا الى الحركات الاستعمارية و مقاومة الشعوب لها ، و كان المتوسط ساحة للحربين العالميتين ، و الحرب الباردة، لكنه الآن بات مرتبطا بمعاناة ومأساة الشعوب المهاجرة من بلدانها بحثا عن المجهول على شواطئ الدول الأوروبية.

---

[101] - ناهد طلاس العجة، تحدي العولمة، إعادة تنظيم المبادلات الدولية أم تبدل حضاري؟ العوامل، الآثار، البدائل، ترجمة محمد صاصيلا، (مكتبة دار طلاس، دمشق 2010)،ص 43.

[102] - كانت وجهة نظر هنري بيرين أن أوروبا دخلت مرحلة العصور الوسطى المظلمة بفعل ثلاثة عوامل تاريخية: المسيحية والإقطاع وظهور الاسلام. فالمسيحية احدثت قطيعة مع الإرث اليوناني والروماني في الدين والثقافة، والإقطاع غير نظام الملكية، والاسلام سيطر على البحر المتوسط وشواطئه الشرقية، ولولا ظهور شارلمان لاحتل المسلمون أوروبا.

[103] - Braudel et autres, La méditerranée : l'espace et l'histoire,Champs,(Paris,1986),pp.157-159.

الفقرة الثانية: البحر المتوسط مقبرة المهاجرين

إن الهجرة عبر المتوسط ليست وليدة اليوم، إذا أنها ظهرت في أعقاب السياسات الصارمة التي باشرتها مختلف البلدان الأوروبية في سنوات الثمانينات من القرن الماضي لوقف تدفق الهجرة نحوها، ثم عادت وازدادت إجراءات الحد من الظاهرة بعد عام 1990، وهو العام الذي شهد توسع الاتحاد الأوروبي. ومنذ منتصف التسعينات أخذت هذه المرحلة طابعا جديدا لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى اعتماد آليات للتعاون تضمنت في عدد من جوانبها أبعادا وحمولات أمنية في إدارة دينامية الهجرة غير الأوروبية فوق التراب الأوروبي، غير أنها تطورت بشكل ملفت وتزايدت حدتها في السنوات الأخيرة تحت ضغط مجموعة من العوامل، فعلاوة على الإكراهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها العديد من الدول الإفريقية، وبخاصة منها الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء والساحل، حيث تقترن هذه المشاكل بالصراعات السياسية والعسكرية، وضعف الدولة المركزية وعدم قدرتها على بسط السيطرة على ترابها وإقليمها، كما أن الدول التي تعد معبرا نحو الضفة الأخرى تتميز بشساعة حدودها وصعوبة تضاريسها بما يعقد عمليات مراقبة العبور.

ومع مطلع العام 2011، شهد المتوسط منذ قيام الثورات و الانتفاضات في ضفافه الجنوبية اندلاع موجات غير مسبوقة من التدفقات المختلطة للهجرة (تدفقات مهاجرين ، تدفقات لاجئين ...) عدلت التنقل البشري بشكل عميق في هذا الفضاء وسط انهيار منظومات الحدود في أكثر من بلد و في سياق تنامت فيه نزعات الخوف من الأجانب عموما، فقد حظيت قضية الهجرة غير الشرعية إلى بلدان الضفة الشمالية باهتمام خاص بسبب تداعيات الحراك العربي وما شهدته بعض الدول العربية بشمال افريقيا والشرق الأوسط من ثورات وتغييرات عصفت باستقرارها ودفعت بمواطنيها إلى الهروب من الفقر والبطالة والبحث عن مستقبل أفضل. وبقدر ما أحيت هذه الثورات الامل في التغيير والإصلاح والتأسيس لتحولات ديموقراطية على المستوى الداخلي، فإنه بالنسبة لأوروبا، لن تترجم التوترات في بلدان الثورات العربية إلا عبر موجات للهجرة المكثفة. فقد تسببت التدفقات البشرية غير المسبوقة في أكبر موجة نزوح ولجوء تعرفها أوربا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبعدما استحال الربيع العربي إلى خريف دموي وحروب طاحنة دخل اتجاه الشرق على حركية الهجرة في حوض المتوسط، ، فتحولت الممرات الثلاثة (الغربي: المغرب/ إسبانيا؛ الأوسط: تونس/ إيطاليا، الشرقي: ليبيا/ إيطاليا) التي كانت أوروبا حريصة على رصدها ومراقبتها إلى لا شيء أمام أفواج اللاجئين المتدفقة من المتوسط الشرقي(طريق اليونان عبر تركيا) :

الجدول رقم (4): دروب الهجرة باتجاه أوربا بين يناير ويونيو2015

مسالك الهجرة	طريق غرب إفريقيا	طريق غرب المتوسط (جزر الكناري-اسبانيا)	طريق المتوسط الأساسي(إيطاليا)		اليونان	الطريق الدائري(ألبانيا-اليونان)	طريق غرب البلقان(المجر-هنغاريا)	طريق الحدود الشرقية(سلوفاكيا)
عدد العابرين	150	6698	91302		132240	4634	102342	717

المصدر: وكالة حماية الحدود الأوربية الخارجية(فرونتيكس)/ https://frontex.europa.eu

وتبعا لمعطيات قدمتها المنظمة الدولية للهجرة، فقد عبر أكثر من أربعين ألف شخص نحو الضفة الشمالية للأبيض المتوسط عام 2013، وأعلنت في تقريرها لشهر شتنبر2014، أنه منذ مطلع العام (2014)، تم تسجيل وفاة 4077 مهاجرا غير شرعي في العالم بينهم 3072 في المتوسط. ومن جانبها أكدت المنظمة الأوروبية لمراقبة الحدود أن عدد المهاجرين نحو الإتحاد الأوروبي تضاعف لأكثر من مرتين وذلك بنسبة 250 بالمائة في الشهرين الأولين لعام 2015 (يناير وفبراير) مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2014. موازاة مع ارتفاع عدد المهاجرين يتنامى عدد الضحايا من هؤلاء الذين قضوا غرقا في عرض البحر، فقد جاء في تقرير أصدرته المنظمة الدولية للهجرة أن حوالي 3072 مهاجر لقوا حتفهم غرقا أو بردا خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2014 في البحر الأبيض المتوسط من ضمن مجموع 4077 مهاجر قضوا على امتداد مناطق مختلفة من العالم، حيث تتشكل جنسيات الضحايا من عدد من البلدان الإفريقية والدول المغاربية والشرق أوسطية، كما أفاد المرصد الأورو متوسطي في تقرير له صدر في مارس 2015، أنه في كل أربع ساعات يلقى مهاجر حتفه غرقا في البحر الأبيض المتوسط، مبرزا أن أعداد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا وحدها منذ بداية عام 2015 أكثر من 8500 مهاجر، بمعدل 116 مهاجر في اليوم، واعتبر التقرير ذاته أن هذا العدد من المهاجرين يفوق مثله الذي سجل في نفس الفترة من سنة 2014، ومن بينهم 2200 على الأقل من اللاجئين السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا حيث أن جل هؤلاء وصلوا إلى إيطاليا قادمين من ليبيا، عبر البحر الأبيض المتوسط. وفي تقريرها لشهر دجنبر2016، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن عدد المهاجرين واللاجئين الذين ابتلعهم البحر الأبيض المتوسط خلال محاولتهم عبوره، بلغ ابتداء من فاتح يناير إلى 11 دجنبر من العام 2016 مستوى قياسيا هو 4742. وأشار ذات المصدر، إلى أن عدد المهاجرين الغرقى ارتفع بالمقارنة مع سنة 2015 التي ابتلع فيها البحر المتوسط 3665 مهاجرا ولاجئا، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (5): عدد المهاجرين الغرقى بالبحر الأبيض المتوسط بين 2015 و2016

من فاتح يناير-14دجنبر2015 2015	من فاتح يناير-11دجنبر2016		
الغرقى	الغرقى	عدد المهاجرين	مسالك المهاجرين
2,868 عبر إيطاليا 627عبر اليونان 100عبر اسبانيا	4,244 *المتوسط الأوسط*	176,678	إيطاليا
	429 *المتوسط الشرقي*	172,681	اليونان
		189	قبرص
	69 *المتوسط الغربي*	5,445	اسبانيا
3,665	4,742	354,804	المجموع

Source : https://www.iom.int/news/se-contabilizan-354804-llegadas-y-4742-muertes-de-migrantes-en-elmar-mediterraneo

الهجرة عبر المتوسط

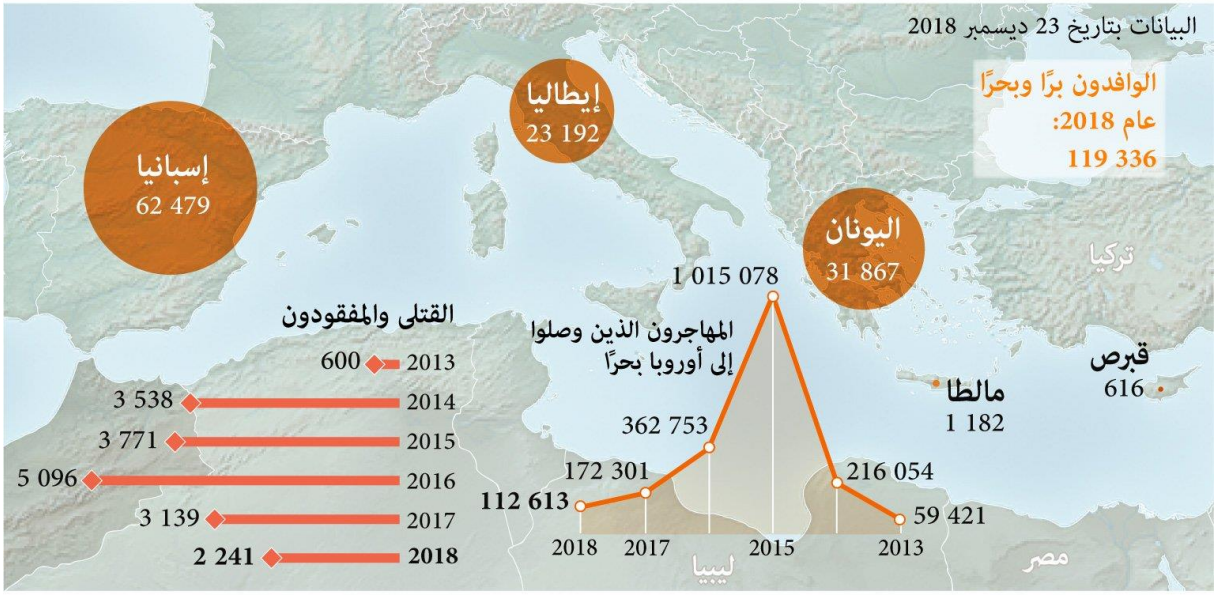

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

© AFP

لقد جدد حراك الربيع العربي أحد الهواجس الجوهرية التي طالما أرقت بلدان الاتحاد الأوروبي، كما أثارت الكثير من الجدل، بل تسببت في حدوث انقسامات داخل أروقة الاتحاد حيال التعامل مع هذه الموجة الجديدة من الهجرة ، إذ لم تستطع دول الاتحاد مجتمعة بلورة استراتيجية متكاملة وبناءة في التعاطي مع الارتفاع المتنامي لتيارات الهجرة ،وظلت تلك السياسات تفتقد إلى التوحيد وتواجه عدة تناقضات وتطغى عليها الخلافات بين الشركاء الأوروبيين. وهو ما ترجمته

المواقف المتباينة المطروحة في هذا الصدد، وإذا كانت اتفاقية شنغن المكتسب الرئيسي الثاني للمشروع الاوروبي، إلى جانب العملة الموحدة(اليورو)، إلا أن الاوضاع والتوترات التي شهدتها بعض دول الربيع العربي، والمستجدات الاقليمية في جنوب المتوسط فرضت ضرورة ملحة في إعادة النظر في بنودها وأحكامها، حيث أثير بشأنها توجهان بين الدول الاعضاء. إذ في الوقت التي تطالب فيه فرنسا وإيطاليا بالإبقاء على الاتفاقية مع إدخال تعديلات جوهرية على شروط الاستثناء من تطبيق أحكام الاتفاقية، والسماح بإعادة العمل بمراقبة الحدود بشكل مؤقت ليس في حالة وجود تدفقات استثنائية من المهاجرين واللاجئين تتجاوز مقدرات البلد المستقبل في الرقابة والسيطرة على حدوده الخارجية، يرى أصحاب التوجه الثاني أن التغيرات والمستجدات الراهنة تفرض العودة إلى ما قبل الاتفاقية بإعادة فرض القيود على حرية التنقل، وهو ما عبرت عنه الدانمارك حين قررت إعادة المراقبة الجمركية الدائمة عند حدودها الوطنية مع ألمانيا والسويد، بدءا من يونيو 2011،بحجة مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة[104].فيما لم تتردد بعض الدول في المجاهرة بالدعوة إلى طرد المهاجرين وطالبي اللجوء، بعد ربطهم بمجمل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي أصبحت تعيش على إيقاعها العديد من دول أوروبا، في تنكر صارخ للقوانين والتشريعات الداخلية والدولية ذات الصلة بالهجرة واللجوء. وإذا كان يحق للبلدان الأوروبية اتخاذ القرارات وإصدار التشريعات بشأن المهاجرين، لكن من غير الحكمة أن تغلق أبوابها أمامهم. فذلك لن يؤثر على آفاقها الاقتصادية والاجتماعية البعيدة الأمد فحسب، بل سيدفع بأعداد أكبر من فقراء الجنوب لاختراق حدودها من الأبواب الخلفية عن طريق السعي لطلب مساعدة المهربين، مما يعرّض المهاجرين - في أغلب الأحيان - للوفاة أو الإصابة أثناء العمليات السرية اليائسة.

لم تتمكن دول الاتحاد الأوربي بعد من بلورة مقاربة موحدة على قدر من الشمولية لظاهرة الهجرة، بصورة توازن بين متطلّبات الأمن والإشكالات الإنسانية والاجتماعية التي تفرزها. وبعد مسار حافل بالمنجزات والمكتسبات، يمر الاتحاد الاوروبي بمرحلة مفصلية في تاريخه ،بفعل التزايد الكبير في حجم الهجرة واللجوء نحو الدول الاوروبية وتباين واختلاف الرؤى والمقاربات تجاه الظاهرة بين اطراف الاتحاد[105]، كما ان توجه بعض دول الاتحاد نحو سياسة إغلاق الحدود، وتعنيف المهاجرين، ومحاصرة اللاجئين على الحدود، ضدا على كل المواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة، يضع دول الاتحاد برمتها أمام امتحان عسير. وبسبب هذه السياسات والمقاربات الاوروبية في مجال الهجرة، تحولت العديد من دول

---

[104] - هشام بولنوار،« مستقبل التجربة التكاملية الأوربية في ظل أزمة المهاجرين غير الشرعيين » ، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الخامس(منشورات المركز الديمقراطي العربي،غشت2018)، ص19.

105 - ادريس لكريني،« الهجرة السرية عبر المتوسط بين الاشكالات الإنسانية والهواجس الأمنية » ، مجلة شؤون عربية،العدد183،(صيف 2020،ص 215-216).

جنوب المتوسط كما هو الشأن بالنسبة للمغرب من بلدان للعبور إلى بلدان للإقامة بالنسبة إلى عدد كبير من هؤلاء المهاجرين القادمين من مختلف بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، في سياق ما بات يعرف بالهجرة جنوب-جنوب، التي ظهرت كسبيل لتجاوز المشاكل الاجتماعية التي يعيشها هؤلاء المهاجرون في بلدانهم الأصلية، وكبديل عن الهجرة جنوب-شمال، كما سنرى في المبحث الموالي

المبحث الخامس: الهجرة في إطار علاقات جنوب-جنوب

لاشك أن موضوع الهجرة، بشكل عام، يهم كل المجتمعات اليوم، وإن بكيفيات ودرجات متفاوتة، فهو إما يهمها بوصفها بلدان استقبال أو بلدان مصدرة للهجرة أو حتى بلدان عبور، والمغرب اليوم معني إلى حد كبير بهذه الظاهرة، بل يمكن القول إن هناك تحولا على مستوى علاقته بها، فبعد أن ظل لسنوات طويلة بلد عبور، هو اليوم بصدد التحول إلى بلد استقرار مؤقت، وإلى بلد استقرار "قسري"، بحكم اضطرار أعداد كبيرة من المهاجرين إلى "الاستقرار " فيه وتحين الفرصة للعبور إلى الضفة الأوربية[106].

وبقدر ما ساهم موقع المغرب الجغرافي في تعزيز ارتباطه بالقارة الإفريقية عبر صحرائه الجنوبية، فإن موقعه القريب من أوروبا أيضا ساهم في تسهيل عملية انتقال مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء إلى الضفة الشمالية للمتوسط ، وبحكم التحولات المتسارعة لظاهرة الهجرة، نتيجة اشتداد الأزمات والحروب الأهلية، ووضع اللا استقرار في العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء، بالموازاة مع تحديات الوضع الإقليمي وتحولاته، أضحى على المغرب التعامل مع معطى جديد، متعلق بما يسمى المهاجرين-اللاجئين.

ولم يكن هذا ليكون لولا أن التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفها العالم والمرتبطة بعولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة والقيم[107] ، في إطار ما يسمى "بالنظام العالمي الجديد" قد عجلت في المرحلة الراهنة بتدفق المهاجرين من ضفة الجنوب الفقير والمهمش إلى بلدان الشمال الوافرة فيها فرص الشغل والعيش الكريم. الشيء الذي ترتب عنه أن عددا متزايدا من البلدان أصبحت تعد اليوم، بغض النظر عن مستوى تنميتها، دول هجرة ودول استقبال وعبور. كما تعبر هذه المعطيات عن ظهور أنظمة هجرة إقليمية وشبه إقليمية معقدة وشبكات عبر وطنية للمهاجرين وشبكات متطورة متخصصة في الاتجار في الأشخاص.

---

[106] - Catherine Withol de Wenden، «Dynamiques migratoires sub-saharienne vers l'Afrique du Nord»، In Confluences Méditerranée، N°74، été, 2010، p.135

[107] - عبد الله تركماني، "إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو متوسطية"، مجلة دراسات دولية، عدد 100، (سنة 2006)، ص 36.

المطلب الأول: المغرب من بلد مصدر للهجرة إلى بلد استقبال وعبور

نظرا لموقعه الإستراتيجي المتميز، شكل المغرب منذ قرون نقطة عبور والتقاء لموجات متتالية من المهاجرين من كل حدب وصوب، ما جعله دائما بلد هجرة بامتياز. وأكدت العديد من الدراسات أن تركيبة المجتمع المغربي نتاج لهذه الهجرات، وهو ما يعكسه كذلك تنوع وتعدد تركيبة المجتمع نفسه، الذي استطاع أن يحافظ على توازنه، وعلى تركيبته الاجتماعية التقليدية[108]. لذلك، فإن التغيرات الراهنة التي يشهدها المغرب في مجال الهجرة ، لا يمكننا فهمها في الواقع إلا من خلال اعتبار تاريخ المملكة على امتداده من جهة، والتحولات المسجلة على مدى العقود الأخيرة على المستوى الدولي في المجال من جهة ثانية، ذلك أن المغرب يعد أرض هجرة وأرض استقبال وتوافد، رغم أن الوعي الجماعي لم يستوعب بعد هذا المعطى التاريخي.

لقد انفتحت بلاد المغرب على المؤثرات المتوسطية الفينيقية والرومانية منذ القرن 8ق.م،حيث توافد الفينيقيون واستوطنوا بعض المواقع الساحلية، كما سيطر الرومان على شمال المغارب وأثروا في أهل المنطقة، ولم ينطلق الفاتحون العرب بحركتهم إلى منطقة معزولة حضاريا، بحيث لم تكن بلاد المغرب معزولة عن تيارات البحر المتوسط، وبذلك بدت الأسس الاجتماعية للمنطقة المغربية متأثرة بالمعطيات الداخلية المحلية "المورية أو البربرية" والمؤثرات الفينيقية والقرطاجية والرومانية والوندالية والبيزنطية واليهودية[109].وعرفت بلاد المغرب تنقلات بشرية وهجرات جماعية أثرت في اختلاط ساكنته وتنوعها، يشهد على ذلك تشابه أسماء الاماكن في مجالات متباعدة، واندماج بعض المجموعات في اتحاديات قبلية لا تنتمي لعصبيتها. وكان لازدهار التجارة الصحراوية وتنامي المبادلات مع بلاد السودان وأوروبا أثره في تاريخ المنطقة[110]. وقد عرف المغرب الوسيط حضور جالية مهمة من النصارى العاملين في الجيش ممن عرفوا في المصادر بأسماء مختلفة أشهرها "الروم". وكان السلطان المرابطي علي بن يوسف أول من أركبهم وأوكل إليهم جباية المغارم، ثم توالى جلبهم في العهدين الموحدي والمريني وأسكنوا في أرباض خاصة بهم. كما ضم الجيش الموحدي بدوره عنصرا آخر لا يقل أهمية عن الروم، ويتعلق الامر بالرماة الغز أو الأغزاز، وهو اسم عممه المغاربة على الجنود الأتراك والكرد الذين دخل أغلبهم إفريقية في القرن6هـ/11م. ولما سقطت دولة الموحدين، بقي أغلبهم بالمغرب الأقصى يخدمون

---

[108] - بهيجة الشادلي. "جوانب من تاريخ الهجرة بالمغرب "، المجلة المغربية للدراسات الدولية. (يناير 1999)، ص 7-8.

[109] - هاشم العلوي القاسمي،(مجتمع المغرب الأقصى، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، المملكة المغربية،1995،الجزء الأول)، ص 144-145.

[110] - نفسه، ص 216-217.

المرينيين إلى أن تراجع دورهم في الجيش المغربي مع نهاية العصر الوسيط بسبب شيوع استعمال الأسلحة النارية، واختفى اسمهم من المصادر واستعيض عنه باسم الأتراك[111].

وبتوالي سقوط المدن الاندلسية على امتداد القرون، شكلت بلاد المغرب موطنا جديدا للمرحلين إلى حين إصدار الاسبان مراسيم الطرد النهائي في حق الموريسكيين .وفي هذه الظرفية استقبلت مدن تطوان وسلا والرباط، بحكم هذه الوضعية، عددا من المهاجرين الموريسكيين المبعدين في القرن 11ه/17م. وقد تمكن هؤلاء من الاستقرار بالبوادي والمدن المغربية حيث نظموا أنفسهم في إطار جاليات مستقلة وأسسوا لأنظمة محلية، وانصهروا فيما بعد داخل المجتمع المغربي، مع المحافظة على تقاليدهم وعاداتهم، وطبعوا المدن التي استقروا بها بطابع خاص تجلى أساسا في المنشآت العمرانية التي شيدوها بكل من تطوان والرباط وسلا[112].

يتضح مما سبق أن التنقلات البشرية والهجرات المختلفة التي توالت على المغرب خلال الفترات المختلفة من تاريخه، قد أغنت نسيجه السكاني وساهمت في انتعاش اقتصاده، ولم يمر احتكاك التليدين بالطارئين بمن فيهم المخالفون في الانتماء العرقي أو الديني دون تأثير وتأثر، وهذا الذي كان له بالغ الأثر في غنى وتنوع الثقافة المغربية وتعدد مشاربها.

إن استيعاب التحولات التي لحقت بالهجرة في المغرب في الوقت الراهن، تتطلب فهم التغيرات الجيوسياسية والديناميات الداخلية التي أسهمت في تطورها، وتلك التي فرضها المحيطان الإقليمي والدولي في العقدين الأخيرين، حيث تأثرت الظاهرة بالسياسات الصارمة المتصلة بإغلاق الحدود التي باشرتها الدول الأوروبية منذ سنوات التسعينات من القرن الماضي، وخلقها وكالات مختصة في تلك المراقبة، وسنها تشريعات وقوانين صارمة، إضافة إلى الأوضاع والإشكالات الأمنية والسياسية والاجتماعية وانعدام الأمن والاستقرار التي عاشت على إيقاعها العديد من الدول الإفريقية منذ هذه الفترة، كل ذلك جعل المغرب يتحول إلى بلد استقبال ووجهة للإقامة، بعدما كان يشكل في السابق محطة عبور إلى أوربا، وهو تحول يشبه إلى حد كبير الوضعية التي عاشتها دول الجنوب الأوروبي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

شكلت الهجرة المغربية في اتجاه أوروبا منطلقا أساسيا في تاريخ هجرة المغاربة إلى الخارج منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، مرورا بهجرة المغاربة من أجل إعادة إعمار ما خلفته الحرب العالمية الثانية، وصولا إلى هجرات المغاربة من البوادي والمدن في العقود الأخيرة من القرن الماضي. وعلى امتداد هذا التاريخ، عرفت هجرة المغاربة عدة تغيرات وتحولات نوعية وبنيوية

[111] - تاريخ المغرب تحيين وتركيب، إشراف محمد القبلي، (المعهد الملكي لبحث في تاريخ المغرب،الرباط،2011)،ص 224.

[112] - المرجع أعلاه، ص 397-398

سواء على مستوى خصائصها الكمية والكيفية، أو على مستوى توسيع الهجرة وازدياد عدد المهاجرين المغاربة بدول أوروبا، أو على مستوى تعدد مسارات الهجرة. إذ لم تعد مقتصرة على فرنسا، بل تعددت وجهاتها إلى بلدان أوروبا الغربية مثل بلجيكا، وهولندا، وألمانيا، وكانت تحكمها اتفاقيات بين المغرب ودول الاستقبال[113]. ثم ما لبث أن تحول المشروع الهجروي بالنسبة للسواد الأعظم من المهاجرين من مشروع مؤقت إلى إقامة دائمة[114].

وإذا كان موضوع الهجرة في العلاقات المغربية الأوربية قد نال نصيبه من الدراسات والأبحاث، فإن هجرة المغاربة جنوبا نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لا يتم تسليط الضوء عليها كفاية، وقلما تسترعي اهتمام الباحثين للقيام بدراسات حول تاريخها ومراحل تطورها. ذلك أنه غالبا ما يتم تناول الهجرة بطريقة نمطية تصور وتحصر الهجرة في كونها تتجه فقط من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، وتربطها بالهشاشة وبمجموعة من الأفكار والأحكام المسبقة التي ظلت تتناقلها وسائل الإعلام وبعض التيارات السياسية، خاصة اليمين المتطرف في أوربا، وقد تأثرت هذه السياسات إلى حد بعيد "بإعلام الأزمات" الذي يغذي كراهية الاجانب، ويحرك المشاعر العنصرية بنشر الشائعات والمبالغة في تشويه الحقائق.

إن كون المغرب أضحى ملتقى لديناميات متنوعة للهجرة، يجعل من المملكة، بشكل تدريجي لكن لا رجعة فيه، بلدا متعدد الأجناس. فاستمرار هجرة المغربيات والمغاربة، بشكل نظامي أو غير نظامي إلى أوروبا، وبروز تواجد مهاجرين من دول افريقيا جنوب الصحراء يشهد بدون شك على دخول المغرب في خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية.

الفقرة الأولى: من عمال مغاربة بالخارج إلى مغاربة العالم

الهجرات الأولى للمغاربة نحو الخارج، والتي يمكن اعتبار وضعها الحالي امتداد لها، تأطرت بشكل أساسي بالعلاقة الكولونيالية التي ربطت المغرب بفرنسا واسبانيا(1912-1956). وكانت تهم في البداية استقدام المغاربة للعمل في الجيشين الفرنسي والاسباني، ثم بعد ذلك استقدام اليد العاملة للعمل في المصانع والمناجم والحقول ،بعد الخصاص الكبير والنقص الحاد في اليد العاملة نتيجة مخلفات الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأيضا حين قررت فرنسا وقف تشغيل اليد العاملة الجزائرية خلال حرب التحرير(1954-1962)،حيث سجل تهجير وتشغيل العمال والقاصرين المغاربة ارتفاعا

[113] -Mohamed Charef, « Les migrations internationales passées et présentes des Marocains », In Trajectoires et dynamiques migratoires de l'immigration marocaine de Belgique (ss.dir Nouria Ouali), Edition Academia/Bruylant, Bruxelles, 2004.

[114] -هشام بولنوار،« موقع الهجرة المغربية الشرعية في أوروبا ضمن التحولات الدولية الراهنة »، مجلة العلوم السياسية والقانون، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا. (دجنبر, 2017)،ص 173.

قويا بفرنسا[115].وقد كانت هجرة المغاربة إلى أوروبا في بداياتها – كما أسلفنا- منظمة حسب الحاجيات الاقتصادية وحالة السلم والحرب بالبلدان الأوربية، وتأثرت إلى حد بعيد سواء من حيث حجمها أو خصائصها بتطور الظروف الاقتصادية والسياسية والديموغرافية في الدول الأوربية.

وعلى الرغم من الوقف الرسمي للهجرة، نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية المترتبة على الصدمة النفطية ، فلا مندوحة من الحديث عن استمرارها في صيغ وأشكال جديدة لا سيما بعد تنامي المتغيرات والمستجدات المترتبة عن رياح العولمة التي عمقت الفوارق بين دول الشمال ودول الجنوب بصورة أكثر وضوحا وأشد عبئا. الشيء الذي جعل الهجرة المغربية إلى أوروبا تعرف عددا من التحولات الهامة أثرت على مميزاتها وخصائصها، وأحدثت تغيرات جذرية في أبعادها، وأسفرت عن إشكاليات جديدة في مختلف المجالات.

وهكذا فبعدما كانت الهجرة المغربية عبارة عن هجرة فردية تمس الذكور واليد العاملة أساسا، تحولت إلى هجرة عائلية تشمل النساء والأطفال، بعد أن تم تقنينها في إطار القانون الاوروبي والمواثيق والآليات الدولية و الإقليمية لحقوق الإنسان، ومنح حقوق إضافية للمهاجرين، خاصة الحق في التجمع العائلي. وبعدما كانت هذه الهجرة مؤقتة أصبحت مستمرة ودائمة، كما أضحت متخفية وسرية جزئيا بعدما كانت منظمة وموضوع اتفاقيات، ثم أصبحت هجرة المغاربة متعددة الأجيال بعدما كانت تتعلق بجيل واحد، وهو ما شكل بداية لتحولات عميقة فيما يتعلق بالبناء الديمغرافي للهجرة المغربية، وبروز مفهوم "المغاربة المقيمين بالخارج" كبديل عن مفهوم" الجالية المغربية المقيمة بالخارج"، بعدما كان التوصيف المستعمل في البدايات الاولى هو " العمال المغاربة بالخارج"[116].

وبشكل عام، فإن أهم ما يمكن استخلاصه خلال قرن من تاريخ الهجرة المغربية إلى أوربا هو حصول مجموعة من المتغيرات على مستوى تطور الخصائص الديمغرافية، حيث أن عدد المغاربة المهاجرين في الخارج وصل إلى أكثر من أربعة ملايين ونصف مليون مغربي مقيم بالخارج، حسب الإحصائيات المتوفرة لدى القنصليات والتمثيليات الدبلوماسية المغربية، ما يترجم المنحى التصاعدي لعدد المغاربة في كل البلدان المستقبلة للهجرة المغربية سواء التقليدية أو

[115] - نزهة الوفي ،"المواطنة العابرة للحدود للمهاجرين المغاربة: دراسة سوسيولوجية "،(أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، السنة الجامعية 2016/2017).ص90.

[116] - التحول الذي وقع على المستوى الاصطلاحي في الانتقال من مصطلح عمال مهاجرين إلى جالية مغربية بالخارج، يحيلنا إلى ما تداولته مدرسة شيكاغو حول مفهوم الاستخلاف، على اعتبار أن المهاجرين الأوائل لأمريكا جاءوا لاستخلاف الهنود الحمر في إطار تحولات طبيعية، ومسار متراكم للمواطنة. فمفهوم الاستخلاف استعمل بهدف إيجاد الأساس النظري لدراسة الهجرات. أنظر عبد الرحمان المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، إفريقيا الشرق 2016،ص 134.

الحديثة[117]. فمغاربة العالم، وفقا لإحصائيات مؤسسة يوروستات Eurostat، يتصدرون القائمة على صعيد أوروبا، متفوقين على مواطني الدول الأخرى بفارق كبير جدا، حيث يستقر أكثر من 80 في المائة منهم بدول الاتحاد الأوروبي، ويتصدرون قائمة المجنسين في أوروبا، ويعتبرون أكثر المهاجرين استقرارا في أوروبا ويحتلون المرتبة الأولى مغاربيا وإفريقيا وعربيا. وبحسب آخر الإحصائيات لمكتب الهجرة الدولي التابع للأمم المتحدة، فقد استطاع المغاربة المقيمون في فرنسا، أن يستولوا على ما يقارب ثلث عدد مغاربة المهجر، حيث يحتلون، حسب احصائيات 2016، الرتبة الثانية بعد الجزائريين:

Tableau 6 : Premiers pays d'origine en France en 2016

Pays	Algérie	Maroc	Chine	Tunisie
Effectifs	28709	27184	16106	15276

Source: Ministère de l'Intérieur

كما حافظ المغاربة على مركزهم كأول جالية أجنبية في إسبانيا، حيث يمثلون 5.9 في المئة من السكان الأجانب المستقرين في البلد. واحتل المغاربة في السنوات الأخيرة المرتبة الرابعة في بلجيكا:

Tableau 7 : Les cinq premières nationalités des ressortissants étrangers résidant en Belgique de 2007 à 2017

Pays de nationalité	Nombre	%	Place (2007)	Nombre	%	Place (2017)
France	125.061	13,4%	2	164.410	12,4%	1
Italie	171.918	18,4%	1	156.726	11,8%	2
Pays-Bas	116.970	12,6%	3	153.736	11,6%	3
Maroc	80.587	8,7%	4	82.586	6,2%	4
Turquie	39.882	4,3%	6	36.167	2,7%	10

Source: la Direction Générale de Statistiques de Belgique (2017)

وبلغ عدد المغاربة الذين توافدوا على هولاندا في اطار الزواج سنة 2019 (بلغ) 17 % ويحتلون الرتبة الرابعة بعد البولنديين والتركيين والألمان:

[117] - يظهر هذا التطور الديمغرافي القوي للجالية المغربية بالخارج من خلال الإصدارات المتتالية لمرصد مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج، فالإصدار الأول للمرصد سنة2003 أكد أن عدد المغاربة القاطنين بالخارج يقدر بمليوني مغربي، وانتقل هذا العدد حسب نفس المؤسسة في الإصدار الثاني سنة2007، إلى3.3مليون مهاجر مغربي بالخارج، ليصل هذا العدد حسب الإصدار الثالث لسنة 2013 إلى 4.060.634. أنظر:

Marocains de l'extérieur-2013, Sous la direction de Mohamed Berriane-Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'étranger-Organisation Internationale pour les Migrations Rabat-Maroc-2014, p77.

Tableau 8 : Part des Marocains dans les populations migrantes des Pays-Bas en%, 2015-2017

Origine	2015	2016	2017
Marocains en % de la population migrante totale	10,4	10,3	10,1
Marocains en % de la population totale de migrants occidentaux	23,4	23,3	23,2
Marocains en % de la population totale de migrants non occidentaux	18,7	18,4	18,0

Source: Centraal Bureau voor de Statistiek, Den Haag/Heerlen 16-02-2018

ما يمكن استخلاصه أيضا من تاريخ الهجرة المغربية إلى أوروبا هو حصول متغيرات أخرى، ليس فقط على مستوى تطور الخصائص الديمغرافية، بل أيضا على المستويات والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين، والذي يجد توصيفه الأسمى فيما يمكن نعته ب "الانتماء المتعدد العابر للحدود"، والذي شكل انقلابا على إرث الدّلالة الكلاسيكية لمفهوم "العمال المغاربة في الخارج". كون المهاجرين المغاربة في العالم، تحولوا اليوم من مجرد حركة بشر تعبر الحدود بحثا عن العمل، إلى مجتمعات متجذرة في بلدان الاستقبال، وإلى رأسمال لامادي بكل عناصره الثقافية والدينية والهوياتية والاجتماعية، وتحولوا إلى سفراء مغاربة يمثلون بلدهم في بلاد المهجر ويدافعون عن مرتكزاته بأسلوب راق وحضاري، واستطاعوا الجمع بين المقومات الثقافية والحضارية لبلدهم الأصلي ونظيرتها في بلد الإقامة، وهو ما يجعل المهاجرين المغاربة يحسبون على المهاجرين الأكثر قابلية للتأقلم مع ما يسمى بالمواطنة العابرة للحدود (le transnationalisme)، كشكل جديد من الوجود والوعي الاجتماعيين يستطيع من خلالها المهاجرون المحافظة على مختلف العلاقات الاجتماعية، ويخلقون عبرها روابط وعلاقات بين المجتمع الأصل والمجتمع الذي يقيمون به[118].

كل هذه المتغيرات قادت بالضرورة إلى تحول المواقف بشأن الهجرة والخطاب حولها وحتى التعامل العلمي معها. فبعدما كان يتم اختزال ظاهرة الهجرة، والنظر إليها كمجرد انتقال لقوى العمل، أصبح متخذو القرار ومختلف الفعاليات المجتمعية والدارسون يدركون أن الأمر يتعلق بواقع اجتماعي يحتاج نظرة ومعالجة شمولية، إذ عندما يهاجر الفرد فإنه يحمل معه تاريخه وعاداته وأساليب عيشه ومشاعره وكذا كافة التصورات والبنيات الاجتماعية والثقافية لمجتمعه الأصلي.

كما أن تواجد أبناء الجيل الثاني والثالث مكن من نسج علاقات التأثير في المجتمعات الأوربية، والتأثر بقيمها الحضارية ومؤسساتها الحقوقية والسياسية، وقد أدت مختلف هذه التفاعلات إلى قيام معادلة للهجرة في بلاد المهجر ارتسمت في

[118] - Lafleur, Jean-Michel. (2005), « Le transnationalisme politique: pouvoir des communautés immigrées dans leurs pays d'accueil et pays d'origine ». (Academia-Bruylant), pp 92-98.

ظلالها بعض مظاهر اندماج المهاجرين في هذه المجتمعات الأوربية. فرغم استقرارهم الدائم والمستمر والمسافة الفاصلة بين مناطق الاستقرار والوطن الأصلي، ورغم التجنيس المتواصل للمهاجرين المغاربة وأثره على الوضع القانوني والاجتماعي لهذه الفئة من المواطنين، يستمر المهاجرون المغاربة في الحفاظ على علاقات وجدانية وعاطفية قوية مع بلدهم الأصلي، يتم التعبير عنها بأشكال عديدة من قبيل العودة المكثفة خلال فترات العطل وفي صيف كل سنة، وانخراط الجمعيات والكفاءات في مشاريع التعاون مع البلد الأصل، فضلا عن وتغطية ما يقارب 32 في المائة من العجز التجاري، حيث يعتبرون ثالث مصدر للنقد الأجنبي في المغرب بعد قطاع السياحة ومبيعات الفوسفاط، وتشكل تحويلاتهم نحو 7 في المائة من الناتج الداخلي للمملكة، حيث بلغ حجم التحويلات المالية لمغاربة العالم سنة 2018،أزيد من 65 مليار درهم بحسب مكتب الصرف[119].

كل هذا يفترض مقاربة شاملة. سياسية، اجتماعية، حقوقية، ثقافية وإنسانية لقضية مغاربة العالم. إن تعامل الدولة المغربية مع ملف الهجرة لم يرق بعد إلى مستوى التعامل المطلوب، وما يزال الاعتراف بحق المواطنة الكاملة للمهاجرين/مغاربة العالم- يراوح مكانه، وما يزال الرأي الاستشاري المتعلق بنقطة المشاركة السياسية وحق مغاربة العالم في الترشيح و التصويت معلقا. وهو ما يجعلنا نؤكد على ملحاحية وأهمية مراجعة سياسة الهجرة بما يضمن حقوق المهاجرين المغاربة المنصوص عليها في الدستور و الواردة في الخطب الملكية، ومنها ضمان المشاركة السياسية. كما أن دعم تمثيلية مغاربة العالم وتكريس مساهمتهم في الحياة السياسية العامة، قضية لم تعد تقبل الانتظار، كما أن العديد من القضايا ذات الصبغة المستعجلة كإعادة النظر في الاتفاقيات بين المغرب وبلدان الاستقبال وقضية التقاعد والمعاشات والامتيازات الضريبية وتوفير الخدمات الاجتماعية، وتوفير الشروط اللائقة للعائدين وذويهم، أضحت من أولى الأولويات.

الفقرة الثانية: من هجرة مغربية نحو افريقيا إلى هجرة افريقية نحو المغرب

تعود العلاقات المغربية الإفريقية إلى العهود الأولى لدخول الاسلام إلى "بلاد السودان" أي بلدان جنوب الصحراء بلغة الجغرافيا السياسية الحالية[120]. ومنذ دولة المرابطين والموحدين، مرورا بدولة السعديين والمنصور الذهبي، توطدت

[119] - حسب المذكرة التنظيمية لقانون المالية لسنة 2017، فإن مداخيل تحويلات المهاجرين المغاربة بالخارج قد استقرت في مستوى أعلى من 60 مليار درهم كمعدل سنوي خلال الفترة 2012-2015. أنظر: https://www.finances.gov.ma/Docs/DB/2017/np_ar.pdf.

[120] - تشمل بلاد السودان منطقة واسعة في غرب افريقيا، وقد درج الباحثون على تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول(السودان الغربي) ويشمل حوض نهر السنغال ونهر غامبيا والمجرى الأعلى لنهر الفولتا والحوض الأوسط لنهر النيجر. القسم الثاني(السودان الاوسط) ويشمل حوض بحيرة تشاد. القسم الثالث(السودان الشرقي) يشمل الحوض الأعلى لنهر النيل جنوب بلاد النوبة.

العلاقات الإنسانية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين المغرب والممالك الإفريقية للعصر الوسيط والحديث[121]، واستمرت تلك العلاقات إلى بداية حضور الاستعمار الفرنسي بالمغرب وغرب إفريقيا جنوب الصحراء.

وإذا كان توجه المغرب نحو إفريقيا لم يكن قرارا عفويا، ولم تفرضه حسابات ظرفية عابرة، بل كان ثمرة تفكير عميق وواقعي تحكمه رؤية استراتيجية اندماجية بعيدة المدى، وفق مقاربة تدريجية تقوم على التوافق، فإنه جاء أيضا وفاء لتاريخ مشترك ساهم في صياغته المهاجرون المغاربة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

بدأ التواجد المغربي بإفريقيا الغربية عن طريق الدبلوماسية التجارية التي مارسها التجار المغاربة عامة و التجار الفاسيين على وجه التحديد في إطار بحثهم عن أسواق جديدة. وبفضل موقعها الجغرافي، امتد نفوذ فاس التجاري ليشمل مناطق عديدة من العالم، وتبوأت مكانة متميزة طيلة العصرين الوسيط والحديث، إلى أن أفضت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى تحول جذري في مكانة المدينة التجارية، حيث كان المغاربة سباقين إلى الاستثمار في دول إفريقيا جنوب الصحراء ، وامتد نفوذهم ليشمل دولا افريقية عديدة أهمها السنغال، وإن كانت الوثائق المغربية لا تسعف في تتبع هجرة المغاربة إلى إفريقيا الغربية .وقد استطاع التجار المغاربة التغلب على العراقيل الطبيعية التي تشكلها منطقة الصحراء، ونجحوا في تجاوز قساوتها وظروفها المناخية التي شكلت لوقت طويل حاجزا أمام التفاعل الحضاري والثقافي بين المغرب وإفريقيا، . وساهموا بشكل كبير في انتشار الاسلام والثقافة العربية في مناطق عدة من بلاد "السودان الغربي" التي تميزت بإشعاعها التجاري لتتسرب بعد ذلك إلى قلب القارة الإفريقية[122]

وبحسب الأستاذ يحيى أبو الفرح، مدير معهد الدراسات الإفريقية بالمغرب، فإن من أهم التطورات التي عرفتها هذه الهجرة، التي تميزت بكونها ذات طابع حضري على اعتبار أن جل المهاجرين كانوا من التجار المنحدرين من حواضر المملكة، نجد سرعة اندماج المغاربة في المجتمعات الإفريقية، وارتفاع نسبة الزواج المختلط، علاوة على تنوعها المجالي، إذ أنها، بعد أن كانت متمركزة في البداية بكل من مالي والسينغال والكوت ديفوار، امتدت نحو بلدان إفريقية جديدة في بنيات ديموغرافية واقتصادية متنوعة.[123]

---

[121] - يتعلق الأمر بمملكة غانا عاصمتها هي "كومبي صالح" بين القرنين 10 و12 م، ومملكة مالي بين القرنين 13 و 14م،عاصمتها"تمبوكتو"،ومملكة السونغاي بين القرنين 15 و 16 م عاصمتها مدينة "غاو".

[122] - عبد الواحد أكمير، "الجالية الفاسية في افريقيا الغربية"، ضمن مؤلف: فاس وإفريقيا، العلاقات الاقتصادية والثقافية والروحية، (جامعة محمد الخامس السويسي، منشورات معهد الدراسات الإفريقية- الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم3،السنة1993) ،ص165.

[123] - Abou el Farah, Yahya. (1997), Les caractéristiques générales de la communauté marocaine au Sénégal. Ed. Université Mohamed V (Institut des Etudes Africaines Rabat), p 59-75.

من جهته، يعتبر المؤرخ عبد الواحد أكمير، أن الهجرة المغربية نحو غرب إفريقيا تميزت بالدينامية والتحول عبر التاريخ ، فبعد أن كان الطابع التجاري هو المهيمن تاريخيا على هذه الهجرة بجميع مكوناته، خصوصا في المراحل التي سبقت الاستعمار الأوروبي للمنطقة، تحولت في الخمسينيات من القرن الماضي إلى هجرة اقتصادية، حيث شهدت تلك الحقبة بداية التأسيس لمشاريع اقتصادية كبيرة تجاوزت حدود البلدان التي لها علاقات تقليدية مع المغرب. فإذا كانت هجرة المغاربة نحو السينغال يفسرها العامل التجاري والديني، فإن الهجرة إلى الكوت ديفوار مرتبطة ارتباطا قويا بالعامل الاقتصادي، لأن الاستقرار المكثف للمغاربة بهذا البلد تزامن مع الطفرة الاقتصادية التي عرفها هذا البلد الإفريقي خلال العقدين المواليين لاستقلاله[124].

ولقد تميزت الهجرة المغربية نحو غرب إفريقيا بالدينامية والتحول عبر التاريخ ، فبعد أن كان الطابع التجاري هو المهيمن تاريخيا على هذه الهجرة بجميع مكوناته، خصوصا في المراحل التي سبقت الاستعمار الأوروبي للمنطقة، تحولت في الخمسينيات من القرن الماضي إلى هجرة اقتصادية، حيث شهدت تلك الحقبة بداية التأسيس لمشاريع اقتصادية كبيرة تجاوزت حدود البلدان التي لها علاقات تقليدية مع المغرب كمالي والسنغال، نحو وجهات جديدة من أهمها الكوت ديفوار والغابون[125]. وبشكل عام، فإن الهجرة المغربية إلى إفريقيا عريقة جدا، واتخذت من الحضور التجاري الفاسي خلال القرن 19، منفذا لمد جسور التواصل الحضاري بين فاس ودول افريقيا جنوب الصحراء[126]، وهي بذلك تختلف في أسبابها ومسارها عن الهجرة إلى الشمال التي كانت هجرة اليد العاملة. وإذا كانت الهجرة المغربية، بحكم الارتباط التاريخي بالمنطقة، سابقة على الهجرات العربية من الناحية الزمنية، فإنها من الناحية العددية لم ترق إلى أهمية هذه الأخيرة[127].

---

[124] - Akmir, Abdelouahed. (1997), Les aspects historiques de l'émigration marocaine vers le Sénégal. Rabat: Ed. Université Mohamed V (Institut des Etudes Africaines), p50-51.

[125] -VOIR :

Yahia Abou el Farah, Abdelouahed Akmir, Abdelmalek Beni Azza, 1997, La présence marocaine en Afrique de l'Ouest : le cas du Sénégal, du Mali et de la Côte d'Ivoire, publications de l'Institut des études africaines, Université Mohammed V, Rabat, 495 p.

[126] - منير روكي، "الحضور التجاري الفاسي بالدول الافريقية خلال القرن 19:مساهمة في رصد دور تجار فاس في مد جسور التواصل الحضاري بين فاس ودول افريقيا جنوب الصحراء"، ضمن "المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة"،(منشورات مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية وجدة، ومعهد الدراسات الإفريقية جامعة محمد الخامس، الطبعة الأولى،السنة2017)،ص 54-56.

[127] - عبد الواحد أكمير، "الجاليات العربية في افريقيا الغربية"، مقال منشور على الرابط الالكتروني:

http://aljabriabed.net/n87_03akmir.htm(visité le 18/08/2019)

إلا أنها تميزت في العقود الأخيرة ببروز مكونات أخرى من المهاجرين المغاربة بالظهور، خصوصا بدول غرب افريقيا كالسنغال والكوت ديفوار، كفئة الطلبة، والنساء فيما عرف بظاهرة التأنيث التي شهدتها الهجرة المغربية سواء من خلال هجرة النساء أنفسهن أو عبر التجمع العائلي أو القادمات من أجل الدراسة:

Tableau 9: Structure sociale des Marocains résidents au Sénégal (2007-2017)

Type d'activité	Effectifs	%
Actifs	1189	36.9%
Femmes au foyer	269	8.3%
Etudiants et élèves	1204	37.4%
Retraités	19	0.5%
Enfants	344	10.6%
Autre-indéterminé-sans	193	5.9%
Total	3218	100

Source : Dépouillement personnel du registre d'immatriculation de l'ambassade du Maroc à Dakar

Tableau 10 : Structure sociale des Marocains résidents en Côte d'Ivoire

Type d'activité	Effectifs	%
Actifs	4144	82.4%
Femmes au foyer	501	9.9%
Etudiants et élèves	169	3.3%
Sans emploi	210	4%
Total	5024	100%

Source : Ambassade du Maroc en Côte d'Ivoire

خلال العقود و السنوات الأخيرة، شهدت موجات الهجرة تحولات من حيث طبيعتها ومداها، وأضحت الهجرة جنوب-جنوب تشكل نسبة مهمة من مجموع التدفقات الهجروية المختلطة على الصعيد الدولي. وقد عرفت الحركية البشرية ضمن البلدان النامية في العشرية الأخيرة قفزة مهمة، فحسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2015، فقد فاق عدد المهاجرين 90 مليون شخص هاجروا إلى مناطق أخرى من دول الجنوب، مقابل ما يناهز 85.3 مليون شخص هاجروا من دول الجنوب نحو دول الشمال. وبالنسبة للقارة الإفريقية، فقد قدرت الأمم المتحدة عدد المهاجرين سنة 2017 بنحو24.7 مليون مهاجر، وهو ما يمثل 2 في المائة من سكان القارة، وتتم عمليات الهجرة بشكل رئيسي بين بلدان إفريقيا. فمن أصل 24.7 مليون مهاجر على الصعيد الإفريقي، يهاجر 19.4 مليون شخص داخل القارة، أي ما يمثل 80 في المائة من مجموع المهاجرين. ويتنقل الأشخاص في المقام الأول على مستوى الأقاليم الفرعية للقارة الإفريقية.

وبحكم موقعه الجغرافي القريب من أوروبا (passage incontournable)، أصبح المغرب آخر الحدود من ناحية الجنوب لفضاء شنغن، وهو البوابة الأخيرة لإفريقيا باتجاه أوروبا. وهكذا، فإن ما كان يعتبر امتيازا جغرافيا أصبح يشكل وضعية

صعبة مع بروز مشاكل الهجرة. فالمغرب مطالب ليس فقط بتدبير مشاكل مواطنيه المرشحين للهجرة على الصعيد الوطني، بل عليه أن يتحمل تحويلا غير معلن عنه لتدبير أفواج من المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء إما بصفة شرعية أو غير شرعية، والذين تجمعوا في غابات محيطة بمدن شمال وشرق المغرب، ترقبا لفرصة الهجرة إلى أوروبا.

وقد أدى هذا الواقع الجديد إلى تغيير طال وصف المغرب، كدولة، معروف عنها، أنها مصدِّرة للمهاجرين، ثم بلد عبور خلال العقدين الأخيرين، وبالضبط منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، إلى أنها بحكم الواقع والسياسة دولة استقبال وأرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين، وخاصة مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي، حيث بات يستضيف عددا من المهاجرين النظاميين وغير النظاميين، بالإضافة إلى طالبي اللجوء واللاجئين من أصول إفريقية وآسيوية وعربية. وقد ابتدأت موجات الهجرة الإفريقية صوب المغرب بشكل ملحوظ منذ التسعينات، وسجلت منذ بداية الألفية الثالثة أرقاما مهمة من جنسيات مختلفة:

Tableau 11 : Migrants interceptés au Maroc par nationalité (Années 2004 et 2007)

Nationalité	Nombre de migrants en 2004	Nationalité	Nombre de migrants en 2007
Maliens	4655	Algériens	1253
Sénégalais	3049	Maliens	1096
Ghanéens	1523	Sénégalais	1096
Maghrébins	1156	Ivoiriens	783
Gambiens	1029	Gambiens	548
Libériens	876	Nigériens	470
Nigérians	758	Nigérians	470
Guinéens	687	Guinéens	157
Sierra léonais	522	Libériens	235
Camerounais	439	Ghanéens	157

Source : Ministère de l'Intérieur, Maroc

وتقر المنظمات الأممية المعنية بشؤون اللاجئين والهجرة بالصعوبة البالغة لحصر أعداد المهاجرين القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الذين يختارون الاستقرار بالمغرب، في انتظار " الإنقضاض" على الحلم الأوروبي، سواء عبر ما تطلق عليه الصحافة العربية والعالمية "قوارب الموت" أو عبر تسلق السياج الحدودي الشائك الفاصل بين مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين.

وفي مواجهة هذه الوضعية التاريخية غير المسبوقة، وجد المغرب نفسه في مواجهة تحديات خارجية مرتبطة بتدبير علاقاته مع دول الجوار من افريقيا جنوب الصحراء، ومع المنظمات والهيئات الحقوقية الدولية المتابعة لموضوع الهجرة

واللجوء، ونهج أحسن الخيارات لمعالجة القضايا ذات الأبعاد المتعددة والخيوط المتداخلة التي تتفرع عنها. وفي الوقت الذي اختارت فيه دول أخرى أن تبقي قضية الهجرة رهينة لحسابات انتخابية وضحية لخطابات متطرفة وأسيرة مقاربة أمنية ضيقة ، انتقل المغرب من مقاربة تجرم الهجرة إلى اعتماد مقاربة جديدة تؤسس لتضامن فعال يضع القارة الأفريقية في صلب أي مبادرة تتعلق بالهجرة. وهو ما سنتاوله بتفصيل في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: المقاربة الحقوقية والتضامنية في إطارعلاقات جنوب-جنوب

يحظى المغرب بموقع جغرافي استثنائي بين البحر والمحيط والصحراء، حيث يقع على مفترق الطرق بحريا وقاريا، وعلى ملتقى الشعوب والحضارات، وهي استثنائية أكدها الأستاذ "ميشال روسي" (Michel Rousset) عندما وصف المغرب بـ"مفترق طرق المنطقة المتوسطية: Carrefour de la méditerranée"[128] . فهو البلد الإفريقي والعربي والمغاربي الأكثر قربا من أوروبا. غير أن ما كان يعتبر امتيازا جغرافيا، أصبح يشكل وضعية صعبة مع بروز مشاكل الهجرة. فالمغرب مطالب ليس فقط بتدبير مشاكل مواطنيه المرشحين للهجرة على الصعيد الوطني، بل عليه أن يتحمل تحويلا غير معلن عنه لتدبير أفواج من المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء في سياق ما بات يعرب بالهجرة جنوب – جنوب التي ظهرت كسبيل لتجاوز الإكراهات الاجتماعية التي يعيشها هؤلاء المهاجرون في بلدانهم الأصلية. وبذلك وجد المغرب نفسه في مركز العلاقات السياسية بين إفريقيا وأوروبا، نظرا لالتزاماته تجاه الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذا التزاماته أمام أشقائه الأفارقة. وفي مواجهة هذه الوضعية، وأخذا بعين الاعتبار الدينامية الجديدة التي باتت تشهدها العلاقات المغربية- الإفريقية، اختار المغرب مقاربة جديدة في مجال تدبير الهجرة تستحضر الأبعاد الحقوقية والإنسانية للمهاجرين(الفقرة الأولى)،وتؤسس لتضامن فعال يضع القارة الأفريقية في صلب أي مبادرة تتعلق بالهجرة(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء

لم يعد المغرب في الوقت الراهن بلدا لانطلاق المهاجرين أو عبورهم فحسب، بل أضحى أيضا بلد استقبال واستقرار. وقد ساهم مستوى نمو المملكة وموقعها الجغرافي المتميز داخل القارة الإفريقية فضلا عن استقرار الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية فيها، في استقطاب موجات الهجرة. كما أن دستور المملكة يكفل حقوق المهاجرين، حيث شدد

[128] -Michel ROUSSET, carrefour de la méditerrané, In :La méditerranée espace de coopération,(Edition Economica,Paris,1994),p.229

على التزام المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، ونص على حظر كل "معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية "[129].

وتبقى وضعية المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الذين وجدوا أنفسهم مضطرين، غير مختارين، للإقامة بالمغرب بسبب عُسر واستحالة العبور، متنافرة من حيث الوضعية القانونية المختلفة للأشخاص، وكذا من حيث اختلاف بلدانهم الأصلية وظروف ولوجهم إلى المغرب، ومن حيث اختلاف جنسهم ولغتهم ودينهم وسن الأشخاص وحالتهم الصحية.

وأمام تزايد الأعداد من هؤلاء المهاجرين، فقد خلفت هذه الوضعية إشكالية ذات بعدين: الأول إنساني والثاني قانوني، فالإنساني يتمثل في الظروف التي يتواجد فيها المهاجرون وكيفية مواجهة أوضاعهم إنسانيا وأخلاقيا، أما البعد القانوني فيتمثل في معاناة المصالح الأمنية من عمليات إبعادهم، خاصة في ظل رفض بلدانهم التكفل بعلاجهم وإعالتهم، وما يصاحب ذلك من ظروف ضبطهم من طرف مصالح الشرطة القضائية وإخفاء هويتهم وجنسياتهم لكونهم لا يتوفرون على أية وثيقة لإثبات هويتهم. وقد دفعت هذه الوضعية بعض الهيئات الحقوقية بالمغرب إلى الاهتمام بأوضاع المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، ونجد في مقدمة هذه الهيئات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أصدر تقريرا رسميا حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

ففي تقريره الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب سنة 2013،والمعنون ب"الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجالي اللجوء والهجرة"[130]،اعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المقاربة القائمة على حقوق الإنسان سواء على المستوى الوطني أو الدولي تشكل البعد الأساسي والوحيد الذي من شأنه أن يضمن حقوق المهاجرين الأساسية بغض النظر عن وضعهم الإداري، علاوة على كونها بعدا ضروريا لبلورة سياسات في مجال هجرة طويلة المدى تضمن الحقوق وتتيح إمكانية التعايش الديمقراطي والتبادل المثمر بين الثقافات والحضارات.

وما لبث العاهل المغربي أن أطلع على التقرير معطيا اشارة الانطلاق لمباشرة صياغة سياسة جديدة في مجال الهجرة، تبدد الاتهامات التي يتعرض لها المغرب بخصوص ارتكابه لانتهاكات جسيمة لحقوق المهاجرين من إفريقيا جنوب

[129] - الفقرة الثانية من الفصل 2 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 – نشر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 30 يوليوز 2011 الظهير الشريف عدد 1,11,91 الصادر بتاريخ 29 يوليوز2011.

[130] - تقرير موضوعاتي، حول وضعية المهاجرين بالمغرب، المجلس الوطني لحقوق الإنسان 9 سبتمبر/ 2013، على الرابط:
https://www.cndh.ma/sites/default/files/documents/Migration_resume_version_arabe_8_sept_2013_def.pdf

الصحراء، وتقدم البلد في صورة بلد يحترم الآخر ومستقرا للمهاجرين في اطار القانون الذي يتطابق مع المعايير الدولية ويحترم التزاماته في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها كما هي متعارف عليها كونيا.

ولتفعيل هذه السياسة الجديدة، تمت بلورة الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في دجنبر 2014،والتي ترتكز على المقاربة الانسانية والحقوقية من خلال اعتبار وجود مواطنين من بلدان إفريقية جنوب الصحراء في المغرب، قضية كرامة إنسانية وقضية حق الإنسان في العيش والعمل والاستقرار، ولاسيما حين يفر المواطن مكرها من أوضاع الفقر والبطالة والمجاعة والحرب والقمع والاستبداد[131].

وفي إطار السياسة الجديدة تم اتخاذ تدابير إدماجية عملية، في مجال التشغيل والصحة و التمدرس والسكن، ... وتمكين المقيمين منهم بطريقة شرعية من فرص الشغل، وأسباب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وشروط العيش الكريم، وذلك من أجل تحويلهم إلى قوة إنتاجية واقتصادية تساهم في النمو الاقتصادي بالمغرب. ويوضح الجدول التالي الرهانات الأساسية للسياسة الجديدة في مجال الهجرة:

الجدول رقم (12): الرهانات الاستراتيجية للسياسة الجديدة في مجال الهجرة

الرهان الإنساني	رهان الاندماج	رهان السياسة الخارجية والحكامة	الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
-احترام حقوق الإنسان -محاربة الميز -تدبير تدفقات المهاجرين -محاربة الاتجار في البشر	-تسهيل الولوج إلى النظام الصحي -تسهيل الولوج إلى التربية والتعليم -تسهيل الولوج إلى السكن -تسهيل الولود إلى الصحة -تسهيل الولوج إلى مناصب الشغل	-المسؤولية المشتركة -الحكامة الجهوية والدولية -تعزيز التعاون الجهوي والدولي	-الهجرة كفرص للتنمية وليس عائقا للتطور الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي

Source : https://marocainsdumonde.gov.ma/wp-content/uploads/2019/01/Bilan-migration-2018-Arabe.pdf

يمكن القول إن التجربة المغربية تتميز بكونها أول تجربة انطلقت من جنوب المتوسط، وحاولت أن تنصف قضية الهجرة، وأن تعتمد مقاربة تصالحية معها من خلال كسر الاعتقاد الذي يجعل الهجرة و التهديد على صعيد واحد، كما حاولت أن تقارب مسألة الهجرة بروح تضامنية، حقوقية وإنسانية على عكس بلدان الضفة الشمالية التي تعاطت دوما مع مسألة الهجرة بهاجس أمني مفرط ولتعويض الخصاص المسجل لديها خصوصا في مجال اليد العاملة.

[131] - محمد ولد الفاضل، "السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء"، (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، السنة الجامعية 2012-2013)، ص150.

غير أن نجاح المقاربة الجديدة تقتضي تخليص التشريع المتعلق بالهجرة من طغيان الهاجس الأمني الذي استبد به، وتسريع اعتماد ترسانة تشريعية مهمة في مجال الهجرة واللجوء، تحقق الملاءمة مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المهاجرين واللاجئين التي صادقت عليها المملكة المغربية، ومع المقتضيات الدستورية الجديدة، والالتزامات الدولية للمغرب المتعلقة باحترام حقوق الإنسان بشكل عام.

الفقرة الثانية: سياسة تضامنية مع الهجرة الافريقية

لقد أصبحت الهجرة ورقة ضغط ذات حساسية جيواستراتيجية على مستوى العلاقات الدولية، ومن الخطأ الاعتقاد بغير ذلك. فالثابت أن الهجرة كانت ولا زالت ورقة سياسية رابحة بشكل عام، وجميع الدول اليوم تراهن على ورقة الهجرة في خطابها السياسي. لذلك يرى البعض أن السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة، إن كانت تنطوي على أبعاد حقوقية وانسانية وتضامنية، فإن خلفها تختفي الأبعاد السياسية، وأن المغرب كغيره من البلدان يسعى لتوظيف ملف الهجرة واستثماره في الجهود الديبلوماسية وتقوية خيار التوجه نحو العمق الإفريقي. واعتبارها مناسبة مهمة لإعادة تموقعه الجيوسياسي الجديد[132]. حيث ظل موضوع الهجرة يطرح باستمرار خلال الزيارات المتعددة التي قام بها الملك محمد السادس خلال السنوات الأخيرة إلى عدد من الدول الإفريقية، ضمن المسعى المغربي الجديد الذي يجعل من التعاون مع القارة السمراء خيارا استراتيجيا :

Tableau N°(13) : Politique migratoire et politique africaine

Année	**Politique migratoire (hors MRE)**	**Politique africaine**
2016	Régularisation de 90 % des 35000demandes déposées.	Le Maroc annonce sa candidature pour adhérer à l'Union africaine
2015	Régularisation de 5 060 femmes migrantes.	Tournée royale en Côte d'Ivoire, au Gabon, en Guinée-Bissau et au Sénégal. Création de la « Fondation Mohammed VI des oulémas africains ».
2014	Régularisation inédite de 18 000 migrants subsahariens sans papiers sur 35 000 demandeurs	Tournée royale en Tunisie, au Gabon, en Guinée-Conakry, en Côte d'Ivoire et au Mali. Médiation du Roi auprès du chef du MNLA.
2013	**Nouvelle politique sur l'asile et l'immigration**. Assouplissement des droits d'entrée et des conditions de séjour. Création d'un département ministériel chargé de la migration, confié au ministère des Marocains résidant à l'étranger.	Tournée royale en Afrique au Sénégal, au Mali, en Côte d'Ivoire et au Gabon. Guerre au Mali : programmes de formations des militaires maliens aux techniques de lutte contre le terrorisme. Programme de formation des imams maliens à l'islam marocain. Création d'un institut de formation à cet effet. **Affirmation de la politique africaine du Royaume**.

[132] - يحي اليحياوي: "الاختيارات الجديدة للمغرب في إفريقيا"، مقالة على الرابط الالكتروني :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/201562911423796515 3.html (تمت زيارة الموقع بتاريخ 2019/07/22).

Source : Yousra Abourabi, Jean-Noël Ferrié, « La nouvelle politique migratoire comme instrument diplomatique », in « la nouvelle politique migratoire marocaine », Publié par Konrad-Adenauer-Stiftung E.V. Bureau du Maroc, 2017, pages 132-133.

وبفضل توفره على خبرة طويلة في مختلف جوانب الهجرة، سعى المغرب إلى إقناع دول القارة بنهج سياسات جديدة تدرج قضية الهجرة ضمن رؤية اقتصادية أوسع، وتجعل منها قاطرة للتنمية المشتركة بدل أن تكون عبئا مكلفا، والتعاطي معها ليس كإكراه أو تهديد بل كمصدر قوة إيجابية.

وإدراكا منه لأهمية تطوير تصور إفريقي موحد لرهانات الهجرة وتحدياتها، دعا المغرب سنة 2013 إلى إنشاء تحالف إفريقي للهجرة والتنمية كأداة للحوار بشأن قضايا الهجرة، إيمانا منه بحرية الإنسان في التنقل والتواصل والعيش الكريم. كما انخرط المغرب في العمل المشترك على مختلف الأصعدة، لاعتماد سياسات متجددة ومقاربات تشاركية مندمجة للتدبير الأمثل لظاهرة الهجرة والتنمية، تحث الدول المستقبلة في إطار سياسة التعاون وحسن الحوار والتشاور، على مراعاة خصوصيات المهاجرين ومساعدتهم على اجتياز صعوبات الاندماج والانخراط في المجتمعات المحتضنة، وكذا التصدي لنزوعات الإقصاء والعنصرية والكراهية.

وتبوأ المغرب بفضل سياسته في مجال الهجرة واللجوء ريادة قارية[133]. ففي القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي -الاتحاد الأوروبي، دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة، إلى "صياغة خطة عمل إفريقية بشأن الهجرة"، والتي وضع جلالته لبناتها الأولى في يوليوز 2017. وفي هذا الصدد، دعا جلالة الملك إلى تصحيح عدة مغالطات بخصوص الهجرة الإفريقية، إذ أنها لا تتم بين القارات في غالب الأحيان مشيرا إلى أنه من أصل 5 أفارقة مهاجرين 4 منهم يبقون في إفريقيا. وذكر جلالته بأن الهجرة غير الشرعية لا تشكل النسبة الكبرى فهي تمثل 20 بالمائة فقط من الحجم الإجمالي للهجرة الدولية، وأن الهجرة لا تسبب الفقر لدول الاستقبال (85 بالمائة من عائدات المهاجرين تصرف داخل هذه الدول)، وأخيرا، بأن التمييز بين بلدان الهجرة وبلدان العبور وبلدان الاستقبال لم يعد قائما. كما أشار جلالة الملك إلى أن الدول الإفريقية مطالبة بالنهوض بمسؤولياتها في ضمان حقوق المهاجرين الأفارقة، وحفظ كرامتهم على أراضيهم، وفقا لالتزاماتها الدولية، وبعيدا عن الممارسات المخجلة واللاإنسانية الموروثة عن حقبة تاريخية عفا عنها الزمن[134]. ويعمل المغرب أيضا بالمنتديات الدولية من أجل تحقيق تفاعل إيجابي مع قضايا الهجرة كما

[133] -Abourabi Yousra, «Diplomatie et politique de puissance du Maroc en Afrique sous le règne de Mohammed VI»,(thèse de doctorat, Université de Lyon-Jean-Moulin, décembre 2016) ; 512 p.

[134] - مقتطف من الرسالة الملكية الموجهة إلى الدورة العادية الـ30 لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بتاريخ يناير 2018.

هو الشأن بالمنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي ترأسه المغرب وألمانيا لسنتي 2017-2018 والذي استضافت مدينة مراكش دورته الحادية عشرة في شهر دجنبر 2018. وما فتىء المغرب يدعم تنسيق الجهود على المستويين الجهوي والقاري من أجل تجاوز المقاربة الأمنية الضيقة في سبيل تبني مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الهجرة في كل أبعادها من خلال المساهمة في إعداد الميثاق العالمي لهجرة آمنة، منظمة ومنتظمة، والذي سيجعل من أولوياته تعزيز البعد التنموي من خلال الأهداف الإنمائية لما بعد 2030، ومناقشة التحديات المرتبطة بالهجرة والتغيرات المناخية.

هذه الرؤية التضامنية المتكاملة التي تحكم علاقات المغرب بإفريقيا، وانخراطه الملتزم في الدفاع عن مهاجريها في المحافل والملتقيات القارية والدولية ليست سوى واحدة من دلائل عدة على الرغبة التي تحدو المملكة في تكريس الوحدة والتكامل بين دول إفريقيا، لتأكيد قوة الانتماء لهذه القارة، وخدمة شعوبها، واقتراح حلول لقضايا شائكة أهمها الهجرة.

لا يمكن فهم التحول الذي عرفه المغرب في مقاربته لتدبير الهجرة من مقاربة أمنية تشكل جزءا من الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في بعدها التشريعي والاتفاقي، إلى مقاربة حقوقية تحمي حقوق المهاجرين وتحفظ كرامتهم، دون ربطه بالتحول البنيوي الذي عرفته الهجرة بالفضاء الأورومتوسطي بشكل عام، والذي ترتب عنه أن الكثير من الدول المتوسطية، بغض النظر عن مستوى تنميتها، تحولت إلى دول استقبال وعبور، بعد أن كانت تاريخيا بيئة مصدرة للهجرة بنوعيها النظامية وغير النظامية.

وفي ظل الظروف والمستجدات الدولية الراهنة، والوقائع الجديدة للهجرة، يبدو من الضروري، إجراء وقفة ومراجعة شاملة لآفاق التدبير التعاوني للهجرة بين المغرب وجيرانه الشماليين والجنوبيين، حيث يمكن أن يستند هذا التعاون على أسس واقعية وموضوعية وعلى أرضية صلبة لا تتغير بتغير الظروف:

في علاقاته مع جيرانه الشماليين، فإنه لم يعد مستساغا أن يستمر المغرب في لعب دور الدركي ، وأن تترسخ صورة أخرى في ذهن الطرف الاوروبي قوامها أنه لا يمكن القضاء على الهجرة من خلال نظرة شوفينية وفوقية، بل يجب الإيمان بأن للمغرب كذلك أجندته الخاصة وان عليه ضغوطات وإكراهات مفروضة عليه، ويتوجب عليه مواجهتها.

في علاقاته مع جيرانه الجنوبيين، يتعين على دول الجِوار أن تلتزم موقفا مسؤولا، لكونها معنية بنفس القدر بإشكالية الهجرة على المستوى الإقليمي. فالدول المصدرة للهجرة كما دول الاستقبال والعبور، مطالبة بتدبير حكيم للهجرة وتقاسم مواردها وإمكاناتها وتجاربها لإيجاد الأجوبة المقنعة لظاهرة معقدة ومتشعبة.

خاتمة :

البحر الأبيض المتوسط لم يعد أبيض تماما، هذا البحر الذي كان صلة الوصل الحضارية بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، أضحى اليوم مقبرة هائلة لآلاف المهاجرين ممن دفعتهم شراسة الحروب الأهلية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى خوض مغامرة مع المجهول. وبعدما كانت الهجرة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وخلال عقود تعالج في بلدان الضفة الشمالية على أنها مسألة اجتماعية-اقتصادية ، بدأت تتحول تدريجيا، مع مطلع العقد الأخير من القرن الماضي ،إلى مسألة أمنية بكل المقاييس، بلدان الضفة الشمالية إذن لا تنظر إلى قضية الهجرة إلا من منظور أمني صرف، ولا ننتظر أن تغير من منظورها إلى الأمور. يمكن للمرء أن يتفهم منطق حق أوربا في حماية حدودها، هي التي صرح أحد ساستها يوما بأن القارة لا يمكن أن تستوعب بؤس العالم. لكن المنطق نفسه سيحمل حينئذ أوربا على إسقاط شعاراتها البراقة التي طالما رفعتها في سياستها الخارجية المشتركة، حول التنمية المشتركة والمسؤولية الأخلاقية تجاه جنوب المتوسط، وإرساء فضاء الأمن والدفاع والاستقرار واحترام حقوق المهاجرين في المجال المتوسطي. أما تحولات الهجرة البنيوية، وانتقالها من معطى اقتصادي اجتماعي إلى معطى أمني، فيؤكد أننا ما زلنا في حاجة ماسة إلى تطوير براديغم معرفي حول الهجرة يستحضر جميع الحقول المعرفية من أجل بلورة انماط تفسيرية خاصة تدفع أكثر من ذي قبل إلى إخضاع المفهوم إلى مراجعات نقدية وتدقيق مفهومي ضروري يمنح للهجرة عمقا نظريا أوسع قابلا لاستيعاب التحوّلات والديناميكيات الجديدة وتتجه إلى تعزيز منطق المعرفة قبل منطق التدخل وصنع القرار. يعزز هذه القناعة لدينا، انه لا توجد نظرية كلية تفسيرية للهجرة مثلما ذهب إلى ذلك السوسيولوجي الفرنسي René Duchak،ولهذا ينبغي أن تتجه المساعي إلى بذل مزيد من الجهد لتأطير الظاهرة فهما ودراسة، سيما انها عرفت تحولات سريعة وأفرزت أشكالا جديدة اكثر تركيبا وتعقيدا من المراحل السابقة، على النحو الذي انتج وضعا جديدا تمثل في ان عددا متزايدا من البلدان المتوسطية أصبحت تعد اليوم، بغض النظر عن مستوى تنميتها، تصنف ضمن خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية كما هو الحال بالنسبة للمغرب الذي تحول من بلد مصدر إلى بلد عبور واستقبال وإقامة للمهاجرين.

و في ظل الخطوات المهمة التي خطاها المغرب في سبيل التعاطي الإيجابي مع المهاجرين المقيمين على أراضيه بعد فتحه ورش التسوية، فإن المغرب يدخل بذلك نادي الدول التي تدبر ملف الهجرة على أساس أنه فرصة للدولة والمجتمع معا، وأن المقاربة الأمنية التي كانت تروم الحد من الهجرة وطرد المهاجرين أو دفعهم إلى المغادرة بإغلاق كل أبواب الاستقرار في وجههم، ينبغي تكييفها مع التوجه الجديد في سياسة الدولة، وذلك بأن تُزاوَج بمقاربة حقوقية وإنسانية، تروم دمج المهاجرين اجتماعيا واقتصاديا في المجتمع المغربي، وتمتيعهم بكافة حقوقهم التي تكفلها المواثيق الدولية، والتي تجعل

الشرعيين منهم مواطنين مغاربة، لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون المغاربة، لكن هذا التحول المشار إليه تعترضه تحديات ينبغي العمل الجاد والفعال على التغلب عليها، وقد يكون على رأس تلك التحديات أنه بانفتاح المغرب، المطل على أوروبا التي تعتبر "جنة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء"، على المقاربة الإنسانية والحقوقية التي تضع المهاجر في إطار الشرعية، سيتحول إلى قطب للهجرة تتجه إليه مساراتها الإقليمية، مما سيجعل مجتمع المهاجرين في المغرب يعيش على إيقاع طفرات ديموغرافية وسوسيو ثقافية هائلة، تطرح تحديات ثقيلة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وعلى مستوى التنوع الثقافي والديني، وغير ذلك من المستويات .

قائمة المصادروالمراجع:

أولا: العربية

الكتب

-أكمير، عبد الواحد "الجالية العربية في إسبانيا"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت/ أكتوبر2013

بخوش، مصطفى ،"حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف"، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

-جعيط، هشام "أوروبا والاسلام وصدام الثقافة والحداثة"، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة 2، 2000، بيروت، لبنان.

-الجوهري، يسرى "جغرافية البحر الأبيض المتوسط"، نشأة المعارف للنشر، 1984، الإسكندرية، مصر.

-الحاج، علي، "سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 51، الطبعة الأولى، بيروت، فبراير2005.

-الحوات ، علي "الهجرة غير الشرعية إلى أروبا عبر بلدان المغرب العربي"، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس، 2007

-الخشاني، محمد "الهجرة الدولية: الواقع والآفاق"، محاضرات الإمارات،143.أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2012.

-خضر، بشارة "أوربا من أجل المتوسط، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 2010.

-رزيق المخادمي، عبد القادر الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2009.

-شربال،عبد القادر "البحر الأبيض المتوسط بين السيادة والحرية"، منشورات دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

عطوف، عبد الكبير، "الهجرات العالمية والمغربية: قضايا ونماذج-مقاربة سوسيو تاريخية(1045-2011)"، منشورات جامعة ابن زهر، طباعة ونشر سوس، أكادير، الطبعة الثانية. 2012.

-غربي، محمد، فوكة، سفيان، مشري مرسي، "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة"، منشورات ابن النديم للنشر والتوزيع-دار الروافد الثقافية -ناشرون، الطبعة الأولى. 2014.

-مرسي، مصطفى عبد العزيز، "قضايا المهاجرين العرب في أوربا"، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى. 2010.

-مصطفى عبد العزيز، مرسي: «قضايا المهاجرين العرب في أوربا"،(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة الطبعة الأولى،2010.

-مصلوح، كريم "التعاون والتنافس في المتوسط"، الدار العربية للعلوم ناشرون/مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت 2013.

-اليحياوي، يحيى "الإسلام الأوربي، صراع الهوية والاندماج"، منشورات مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، مارس2010.

الدوريات

-أعراب، عبد الهادي "الذهنية الثقافية الهجروية بالمغرب"، المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجيا المعاصرة،(منشورات مركز فاعلون، العدد الثالث، مارس 2016).

- أكمير، عبد الواحد "الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط"، مجلة المستقبل العربي.العدد433،السنة 2015

-خشاني، محمد "هجرة الشباب العربي إلى دول الاتحاد الأوروبي: قراءة نقدية في السياسة الاوربية للهجرة"، مجلة عمران،العدد21/6،صيف 2016.

-خطير، نعيمة، "الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية. إشكالية التعريف والتوظيف"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد الثاني، جيجل، فبراير 2018.

-دياب، أحمد، "معضلة أوربية - جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية"، مجلة السياسة الدولية،العدد201،يوليوز2015.

-ربيع، حامد عبد الله، "البحر المتوسط والاستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية للبحر المتوسط"، مجلة قضايا عربية،بغداد،عدد4،أبريل 1980.

-زغوني، رابح " الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أروبا: مقاربة سوسيو ثقافية "مجلة المستقبل العربي، عدد 421 مارس 2014.

-زكاوي، نبيل "جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوربي"، مجلة سياسات عربية،العدد19(مارس2016).

- الصديقي، سعيد "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة : مقارنة بين السياستين الأمريكية و الإسبانية"، مجلة رؤى استراتيجية، ، المجلد الأول ، العدد 3 السنة 2013.

-طالبي، سرور "حقوق الإنسان في إطار المعاهدات الأوربية التأسيسية"، مجلة الجنان لحقوق الإنسان، العدد 2 سبتمبر 2011

-عبد مولاه، ماهر "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، مجلة المستقبل العربي، العدد 398 أبريل 2012.

-كريم، يوسف، "التشريعات الأوربية في مجال الهجرة (اسبانيا، إيطاليا، فرنسا نموذجا)، مجلة المنارة، منشورات مركز المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 15. 2016.

-ـــ، "المهاجرون المسلمون في أوربا بين قضايا الهوية والإرهاب"، مجلة العلوم السياسية والقانون، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد الثالث. السنة 2017.

-ـــ، "الهجرة في العلاقات المغربية الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، المجلد الأول، العدد الثالث. السنة2018.

-الكلاعي، الأمين "الصور النمطية للمهاجرين في أوربا"، مجلة دراسات دولية، عدد 100، سنة 2006

-مشري، مرسي " أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوربية، الدوافع والانعكاسات" ،مجلة سياسات عربية، العدد،15،يوليوز 2015.

-ـــ ، "جدلية العلاقة بين الاسلاموفوبيا وحوار الحضارات"، مجلة دراسات شرق أوسطية،العدد55،(ربيع 2011).

-مطاوع ،محمد "الاتحاد الأوربي وقضايا الهجرة :الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات". مجلة "المستقبل العربي" العدد 431 يناير 2015

-محمد البزاز، "الحماية الدولية للمهاجرين: حالة المهاجرين المغاربيين في أوربا"، منشورات مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغربية، العدد الثامن،ماي2006.

-ونيس، أحمد، "الأمن والشراكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مجلة دراسات دولية عدد 79،سنة 2001

-مطر، عبد الرحمن، "أسئلة برشلونة، قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي –المتوسطي"، مجلة المستقبل العربي، السنة 19، العدد 215، 1997

-ليتيم، نادية، ليتيم، فتيحة،" البعد الأمني في مكافحة الهجرة الشرعية إلى أوربا،" مجلة السياسة الدولية عدد 183. 2011.

-القصار، حسان، "الهجرة المغاربية من نتائج مرحلة الاستعمار إلى نتائج مرحلة العولمة، "مجلة دراسات دولية، العدد 2009،113.

-هشام بولنوار،"مستقبل التجربة التكاملية الأوربية في ظل أزمة المهاجرين غير الشرعيين"، مجلة اتجاهات سياسية، منشورات المركز الديمقراطي العربي، العدد الخامس،(غشت2018).

-ادريس لكريني،"الهجرة السرية عبر المتوسط بين الاشكالات الإنسانية والهواجس الأمنية"، مجلة شؤون عربية،العدد183،صيف 2020.

الرسائل والاطروحات:

-هدي هشام ،"الأبعاد الأمنية للسياسات الأوربية حول الهجرة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، السنة الجامعية2009/2008

- محمد المرابطي، "إشكالية الهجرة في العلاقات المغربية الاسبانية، رسالة لنيل أطروحة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، سنة2015.

-يوسف كريم، "اشكالية الهجرة في العلاقات المغربية الأوربية"، رسالة لنيل دبلوم الماستر في الدراسات السياسية والدولية، جامعة الحسن الاول كلية الحقوق سطات، السنة الجامعية 2009-2010.

-أزروال، زرقة، "السياسة الاوربية تجاه الهجرة-نموذج فرنسا-"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق اكدال-الرباط، السنة الجامعية 2001-2002.

- ختو، فايزة، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010 – 2011.

- زكاوي، نبيل: "التعاون الأورو مغربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية بعد أحداث 11مارس 2004"، بمدريد رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق ظهر المهراز فاس، السنة الجامعية 2007 – 2008.

ثانيا: الأجنبية

Livres :

Charef, Mohamed, Les migrations méditerranéennes face à la citadelle Europe : le cas du Maroc, in revue Diplomatie, les grands dossiers n° 31, Géopolitique des migrations, février-mars 2016.

----------, la circulation migratoire marocaine: un pont entre deux rives édition sud contact, RABAT 2000

Alioua Mehdi, Transmigrants subsahariens et externalisation des frontières de l'Europe, in Altérité, dynamiques sociales et démocratie, Droit et Société, Vol 20, LGDJ et Extenso-édition, 2011.

----------, La route marocaine de l'Europe. Les transmigrants subsahariens à l'épreuve de l'externalisation européenne des contrôles migratoires, in Clientèles et Rentes, Ruixat n°2, 2013.

Michel ROUSSET, carrefour de la méditerrané, In : La méditerranée espace de coopération, Edition Economica, Paris, 1994.

Yahia Abou el Farah, Abdelouahed Akmir, Abdelmalek Beni Azza, 1997, La présence marocaine en Afrique de l'Ouest : le cas du Sénégal, du Mali et de la Côte d'Ivoire, publications de l'Institut des études africaines, Université Mohammed V, Rabat.

Mohamed Khachani, L'Émigration subsaharienne : le Maroc comme espace de transit, Rabat, AMERM, 2006

Jacques Barou, la planète des migrants : circulation migratoires et constitution de diasporas à l'aube du xx1 siècle. Presses universitaires de Grenoble, 2007.

----------, L'Émigration élitiste sud-nord : Le cas du MAROC » , le groupement d'étude et de recherche sur la Méditerranée (GERM), octobre, 2001

BEL Guendouz Abdelkrim, "Le Maroc non africain. Gendarme de L'Europe ? ". Alerte au projet de la loi n° 02-03 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Maroc, à l'émigration et l'immigration irréguliers. Imp. Bniznassen, Mars 2003.

----------, « Politique Européenne de Voisinage : barrage aux sudistes de Schengen à Barcelone +10 » Imp. Bniznassen, Sale, 2005.

Ronald D.Asmus et Stephen Larrabee, "La sécurité dans le bassin méditerranéen: nouveaux défis et nouvelles tâches'', Revue de l'OTAN, Vol. 44- No. 3, Mai 1996.

Roche Sébastien: "Le sentiment d'insécurité'', Revue française de science politique, 48e année, n°2, 1998.

Claude Nigoul, LA MÉDITERRANÉE : MYTHES ET REALITES. L'Europe en Formation. N° 356 .été 2010.

Edgar Morin, Penser la Méditerranée et méditerranéiser la pensée; CONFLUENCES Méditerranée - N° 28 HIVER 1998-1999.

Zoubir Chattou, Migrations marocaines en Europe, le paradoxe des itinéraires, Ed. L'Harmattan, Paris, 1998,

Elkbir Atouf, L'Histoire de l'émigration Marocaine au bassin minier du Nord-Pas-de-Calais (1917-1987), Études et recherches no. 15 (Rabat: Institut royal de la culture amazighe [IRCAM], 2010).

Fernand Braudel, La Méditerranée, L'espace et l'histoire. Paris : Flammarion, 1985

Ganiage, Jean avec la collab. de Jean Martin, Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours. Paris: Fayard, 1994.

Gérard Noiriel, Le Creuset Français: Histoire de l'immigration, XIXe-XXe siècles, L'Univers historique (Paris: Éd. du Seuil, 1988.

Gilles Ivaldi. Enjeux sécuritaires et droites populistes en Europe. Institut d'Etudes Politiques de Grenoble, 2002.

Jean Marie Crouzatier, Géopolitique de la méditerranée, Publisud, Mars1988

Larbi Talha, le salariat immigré dans la crise : la main d'œuvre maghrébine en France (1921-1987), (Ed) CNRS, Marseille, 1989.

Martiniello MARCO, la nouvelle Europe migratoire, pour une politique proactive de l'immigration. Editions Labor Bruxelles2000.

KHader, Bichara (1994) «l'Europe et la Méditerranée, géopolitique de la proximité » édition l'harmattan.

Revues et périodiques :

-Aboudahab Zouhaier : cadre juridique de la politique migratoire de l'Union Européenne, in informations et commentaire, numéro hors-série, Mars 2002.

-Ahmed Ounes, Le concept de sécurité et la coopération Méditerranée occidentale. Etudes internationales.N°49.4/93.

-Claude-Valentin Marie, L'Union européenne face aux déplacements de populations. Logiques d'Etat face aux droits des personnes, Revue européenne des migrations internationales, vol. 12, no. 2 1996.

-Elkbir Atouf, « Les migrations marocaines vers la France durant l'entre-deux-guerres », in Revue Hommes et Migrations, Paris, n° 1247, janvier-février 2004 (article pp. 48-59).

-……, « Les migrations marocaines en France. Approches socio-historiques », in Cahiers de la MRSH (la Maison de la Recherche en Sciences Humaines), Ed. La MRSH/CNRS, Université 164 de Caen, n° spécial, octobre 2003, article pp. 59-73. (Actes du colloque international).

-Emile Temime, « Mouvement de population dans le bassin méditerranéen », (article pp. 15-25), in Confluences Méditerranéens, Edition Maghreb- Eddit, 1995

-Henry Jean Robert, « Maghrébines en France-de la "mére –patrie" aux marges de l'Europe Européen ».Revue Panoramiques N° 55.4ém trimestre.Paris.2001

-Henry Jean Robert, « Maghrébines en France-de la "mère –patrie" aux marges de l'Europe Européen ».Revue Panoramiques N° 55.4ém trimestre.Paris.2001.p27

-Marc Bonnefous, vers un nouveau concept de sécurité, Confluences Méditerranéennes, N°2 Hiver 1992.

-Robert Escalier, Nouvelles dynamiques démographiques en Méditerranée occidentale, éléments de réflexions et hypothèses. Etudes internationales, N°51 2/94.

-Weber Serge," D'un Rideau de fer a l'autre : Schengen et la discrimination dans l'accès à la mobilité migratoire ". In Géo carrefour, vol84-3/2009.

Thèses :

Abourabi Yousra, «Diplomatie et politique de puissance du Maroc en Afrique sous le règne de Mohammed V» I, thèse de doctorat, Université de Lyon-Jean-Moulin, décembre 2016

Elkbir Atouf, Aux origines historiques de l'immigration marocaine (1910-1963), Paris, Ed. Connaissances et Savoirs, 2009, (441 p.).

Mohamed Boudoudou, Les travailleurs immigrés marocains en France et les perspectives de retour : aspirations-projets, thèse/doctorat de troisième cycle de sociologie, inédite, soutenue à l'EHESS, 1980, (336 p.)

Caroline DEMOULIN, «Les flux migratoires en Méditerranée », Mémoire de Master 2 Droit Public, spécialité sécurité et défense transméditerranéenne, Université du Sud, Toulon, Année universitaire 2010-2011.

Sitographie :

http://ec.europa.eu/europe2020/index_it.htm.
http://ec.europa.eu/eurostat/statistics_explained/index.php/Migration_and_migrant_population_statistics#Further_Eurostat_information.
http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/quali/ql_5969_migrant_en.pdf
www.integration.eu
http://www.fh2mre.ma/telechargement/PDF/Marocains_de_l-exterieur_2017/Livre-marocain-de-l-exterieur-2017.pdf
https://www.ec.europa.eu/.../pdf/.../barcelona_declaration.pdf
http://www.iom.ch/cms/home
http://www.iom.int/news/joint-statement-mediterranean-crossings
http://www.iom.int/news/survivors-mediterranean-tragedy-arrive-sicily
http://www.alhurra.com/content/libya-illegal-immigration/269556.html
http://www.unhcr-arabic.org/5534e0f66.html
http://www.alhurra.com/content/Europe-meeting-policy-immigration-reform-/269592.html
http://www.alhoukoul.com/article/4679
http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/72136
http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/index_en.htm
http://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/documents/eu_morocco/pmnov2013-2_fr.pdf
http://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/documents/news/20150417_comconjoint_fr.pdf

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة:	1
المبحث الأول: تحولات ما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على أمن المتوسط	5
المطلب الأول: تحولات ما بعد الحرب الباردة: مقاربة نظرية	6
الفقرة الأولى: التحولات الهيكلية للنظام الدولي	6
الفقرة الثانية: تغيرات قيمية ورؤى تفسيرية	8
المطلب الثاني: التحولات الأنطولوجية في مفهوم الأمن	10
الفقرة الاولى: الأمن من المنظور التقليدي	11
الفقرة الثانية: الأمن من المنظور التوسعي	13
المطلب الثالث: الهجرة والأمن الأوروبي الجديد	15
الفقرة الأولى: الهجرة كتهديد للأمن الأوربي	15
الفقرة الثانية: السياسات الأوروبية في المتوسط	18
المبحث الثاني: الهجرة من قضية سوسيو- اقتصادية إلى قضية أمنية	20
المطلب الأول: الهجرة قضية اقتصادية واجتماعية	21
الفقرة الأولى: تشجيع الهجرة خلال مرحلة الاستعمار	21
الفقرة الثانية: من التشجيع إلى الوقف الرسمي	24
المطلب الثاني: أمننة الهجرة في السياسات الأوروبية	26
الفقرة الأولى: المداخل التفسيرية لأمننة الهجرة	27
الفقرة الثانية: من الأمننة إلى التجريم	29
المبحث الثالث: الهجرة في إطار علاقات جنوب-شمال	31
المطلب الأول: المقاربة القانونية للهجرة بدول شمال البحر الأبيض المتوسط	32
الفقرة الأولى: قوانين تشريعات الهجرة في دول جنوب ووسط أوروبا	32
الفقرة الثانية: حماية الحدود على حساب حماية الحقوق	34
المطلب الثاني: المقاربة القانونية للهجرة بدول المغرب العربي	37
الفقرة الأولى: واقع التنقل البشري ببلدان المغرب العربي	38
الفقرة الثانية: التشريعات المغاربية في مجال الهجرة	39
المطلب الثالث: انخراط المغرب في المقاربة الأمنية لدول الشمال	41
الفقرة الأولى: الأبعاد الأمنية للقانون 02.03	42

الفقرة الثانية: الأبعاد الأمنية في اتفاقيات إعادة القبول	44
المبحث الرابع: تحولات البحر الأبيض المتوسط	48
المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية والحضارية للبحر الأبيض المتوسط	49
الفقرة الأولى: الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط	49
الفقرة الثانية: الأهمية الحضارية والتاريخية للبحر المتوسط	51
المطلب الثاني: من مهد الحضارات إلى مقبرة للبشر	52
الفقرة الأولى: البحر المتوسط بحر الحضارات	53
الفقرة الثانية: البحر المتوسط مقبرة البشر	55
المبحث الخامس: الهجرة في إطار علاقات جنوب-جنوب	59
المطلب الأول: المغرب من بلد مصدر للهجرة إلى بلد استقبال وعبور	60
الفقرة الأولى: الهجرة المغربية إلى أوروبا: من عمال مغاربة بالخارج إلى مغاربة العالم	62
الفقرة الثانية: من هجرة مغربية نحو افريقيا إلى هجرة افريقية نحو المغرب	66
المطلب الثاني: المقاربة الحقوقية والتضامنية في إطار علاقات جنوب-جنوب	71
الفقرة الأولى: سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء	71
الفقرة الثانية: سياسة تضامنية مع الهجرة الافريقية	74
خاتمة	77
قائمة المصادر والمراجع	79
الفهرس	86